جامعة الكويت

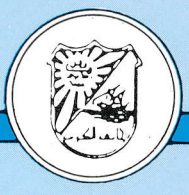

حوليات كلية الآداب

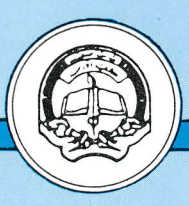

مُدُن التّنمِيَة في فلسطين المحتلة

د. محمد مدحت جابر عبد الجليل

قسم الجغرافيا - جامعة الامارات العربية المتحدة

الحولية التاسعة
الرسالة الرابعة والخمسون

١٤٠٨ / ١٤٠٩ هـ
١٩٨٧ / ١٩٨٨ م

هيئة التحرير

د. عبدالمحسن مدعج المدعج رئيس هيئة التحرير
ا. د. فؤاد حسن زكريا
د. منصور أحمد بوخمسين
د. محمد سليمان الحداد
د. محمد رجا الدريني

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس ـ البحرين ٧٥٠ فلس ـ قطر ٨ ريالات ـ الامارات ٨ دراهم ـ السعودية ٨ ريالات ـ عمان ريال واحد ـ اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس ـ اليمن الشمالي ٥ ريالات ـ العراق ٥٠٠ فلس (نصف دينار) ـ مصر ٥٠ قرشا ـ لبنان ١٠ ليرات ـ الأردن ـ ٥٠٠ فلس ـ سوريا ١٠ ليرات ـ السودان ٥٠٠ مليم ـ ليبيا ٨٠ قرشا ـ الجزائر ١٠ دنانير ـ تونس ٥٠٠ مليم ـ المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	افراد	ـ ر٤ د.ك	ـ ر٦ د.ك
	مؤسسات	ـ ر١٦	ـ ر١٨
الدول العربية	افراد	ـ ر٥ د.ك	ـ ر٧ د.ك
	مؤسسات	ـ ر١٨	ـ ر٢٠
الدول الاجنبية	افراد	ـ ر٢٢ دولار	ـ ر٤٠ دولاراً
	مؤسسات	ـ ر٦٤	ـ ر٧٠

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠ ٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر او اية إستفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه الي رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت : 72454

حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية التاسعة
الرسالة الرابعة والخمسون
١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

الرسالة الأولى	: الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
الرسالة الثانية	: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
الرسالة الثالثة	: ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
الرسالة الرابعة	: الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
الرسالة الخامسة	. التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الانجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

الرسالة السادسة	: علي أحمد باكثير	د. محمد عبده
الرسالة السابعة	: تحليل اخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية)	د. نايف خرما
الرسالة الثامنة	: دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
الرسالة التاسعة	: المرأة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

الرسالة العاشرة	: الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد ثاقب الثاقب
الرسالة الحادية عشرة	: البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
الرسالة الثانية عشرة	: عالمية الحضارة الاسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
الرسالة الثالثة عشرة	: لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكلوجية، مقارنة	د. محمد رجاء الدريني
الرسالة الرابعة عشرة	: آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

الرسالة الخامسة عشرة	: أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
الرسالة السادسة عشرة	: مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى اسلام
الرسالة السابعة عشرة	: العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
الرسالة الثامنة عشرة	: وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
الرسالة التاسعة عشرة	: مفهوم التهكم عند كير كجور	د. امام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

الرسالة العشرون	: «نظرة في قرينة الاعراب» في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
الرسالة الحادية والعشرون:	الاخرويات الاسلامية في الكومبديا الالهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثانية والعشرون :	نسخ وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
الرسالة الثالثة والعشرون :	مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
الرسالة الرابعة والعشرون:	مفاهيم العلاج النفسي وانماط التفاعل داخل الأسر المربضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

الرسالة الخامسة والعشرون: نحاة القيروان — د. يوسف أحمد المطوع
الرسالة السادسة والعشرون: من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية — د. محمد عيسى صالحية
الرسالة السابعة والعشرون: الفصاحة: مفهومها وبم تتحقق. قيمها الجمالية — د. توفيق علي الفيل
الرسالة الثامنة والعشرون: مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الاسلام في المشرق العربي وخاصة عند ابن سينا — الاستاذ / سعيد زايد

الرسالة التاسعة والعشرون: واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية) — د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثلاثون: مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص اللايوطوبي (باللغة الانجليزية) — د. محمد رجا الدريني
الرسالة الحادية والثلاثون: مفهوم المعنى «دراسة تحليلية» — د. عزمي موسى اسلام
الرسالة الثانية والثلاثون: الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول — د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

الرسالة الثالثة والثلاثون: بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية — د. محمد رجب النجار
الرسالة الرابعة والثلاثون: الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه — د. عبدالله محمود سليمان
الرسالة الخامسة والثلاثون: اتجاهات الآباء والامهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات — عبدالفتاح القرشي
الرسالة السادسة والثلاثون: علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية) — د. فؤاد البهلي
الرسالة السابعة والثلاثون: قبلية تميم العربية بين الجاهلية والاسلام — د. عبدالجبار العبيدي
الرسالة الثامنة والثلاثون: عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب — د. وسمية المنصور

الرسالة التاسعة والثلاثون: المواقع الاسلامية المندثرة في وادي حلي — د. احمد بن عمر الزيلعي
الرسالة الاربعون: البحر في شعر الاندلس والمغرب — د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧

الرسالة الحادية والاربعون: البيئة المائية في الاردن (باللغة الانجليزية) ..... د. عبدالرحيم مسعد
الرسالة الثانية والاربعون: وثائق جديدة عن حملة سنان باشا الى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/٦٨ - ١٥٦٩م) ..... د. محمد عيسى صالحيه
الرسالة الثالثة والاربعون: التوجيه والارشاد النفسي للاطفال غير العاديين (دراسة تحليلية) ..... د. محمد ماهر محمود
الرسالة الرابعة والاربعون: المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الاسلامي — د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
الرسالة الخامسة والاربعون: عبدالله بن سبأ - دراسة للروايات التاريخية عن دورة في الفتنة — د. عبدالعزيز الهلابي
الرسالة السادسة والاربعون: ضمائر الغيبة اصولها وتطورها — د. فوزي حسن الشايب

الرسالة السابعة والاربعون:	قبيلة اياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي.	د. محمد احسان النص
الرسالة الثامنة والأربعون:	تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث	د . عبد المالك خلف التميمي
الرسالة التاسعة والاربعون .	اضواء على ملكة سبأ	د. محمد ابراهيم مرسي
الرسالة الخمسون :	دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د . جلال الدين الغزاوي
الرسالة الواحدة والخمسون :	هجرة الكفاءات العلمية العربية وردود مجلس التعاون في الافادة منها	د. محمد رشيد الفيل
الرسالة الثانية والخمسون :	الفتح الاسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
الرسالة الثالثة والخمسون :	الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج

الرسالة الرابعة والخمسون

مدن التنمية في فلسطين المحتلة

د. محمد صبحي جابر عبد الجليل
قسم الجغرافيا - جامعة الامارات العربية المتحدة

حوليات كلية الآداب - الحولية التاسعة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

المؤلف :

دكتور محمد مدحت جابر عبدالجليل
دكتوراه في جغرافية العمران بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الاسكندرية سنة ١٩٧٨ .
استاذ الجغرافيا المساعد بجامعتي المنيا (مصر) والإمارات العربية المتحدة .
استاذ زائر بجامعة ولاية بنسلفانيا الأمريكية ١٩٧٩/١٩٨٠ .

أهم البحوث والمؤلفات العلمية :

للمؤلف اكثر من ١٥ بحثا ومؤلفا في مجالات جغرافية العمران وجغرافية الجريمة والجغرافيا الطبية، بالعربية والانجليزية من أهمها :

- بعض جوانب جغرافية العمران في مصر القديمة ـ القاهرة ـ ١٩٨٢ .
- جغرافية الجريمة الحضرية في مصر (بالانجليزية) ـ جامعة المنيا ـ ١٩٨٣ .
- بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين ـ الاسكندرية ١٩٨٥ .
- الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في مدن الخليج العربي ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ الدراسات الخاصة (٢٤) ـ القاهرة ـ ١٩٨٧ .
- الهجرة اللبنانية السورية الى غرب افريقيا ـ معهد البحوث والدراسات العربية (٢٨) ١٩٨٧
- العمران التقليدي في دولة الامارات العربية المتحدة ـ دار الوزان ـ القاهرة ـ ١٩٨٧ .
- التنقل، والهجرة، وانتشار المرض : دراسة في الجغرافيا الطبية (باللغة الانجليزية) مجلة كلية الآداب بجامعة المنيا ـ ١٩٨٨ .
- مرض السرطان في دول الخليج العربي : دراسة في الجغرافيا الطبية ـ تحت الطبع ١٩٨٨ .

المحتوى

الموضوع	الصفحة
ملخص	١٣
المقدمة	١٥
الفصل الأول:	
ظاهرة المدن الجديدة كاتجاه عالمي معاصر	١٧
الفصل الثاني:	
أهداف مدن التنمية الاسرائيلية	٢١
الفصل الثالث:	
المدن الجديدة والتراتب الحضري في فلسطين المحتلة	٢٦
الفصل الرابع:	
التوزيع والتباين الإقليمي للمدن الجديدة	٣٥
الفصل الخامس:	
الموضع والموقع	٤٦
الفصل السادس:	
تحليل زمني لمدن التنمية	٥١
الفصل السابع:	
الأساس الاقتصادي لمدن التنمية	٥٥

الفصل الثامن:

التصنيف الوظيفي لمدن التنمية في فلسطين المحتلة ٦٥

أ ـ المدينة الاقليمية ٦٨

ب ـ مدن الموانى ٧٥

جـ ـ مدن التعدين والصناعة ٧٩

د ـ مدن المعسكرات الانتقالية ٨٥

هـ ـ مدن السياحة والترويح ٨٥

و ـ محلات توطين بدو النقب ٨٦

ـ القرى الريفية الحضرية او المحلات الريفية الصناعية ٨٩

الفصل التاسع:

سكان المدن الجديدة ٩٢

الفصل العاشر:

مجتمع مدينة التنمية ١٠٣

الفصل الحادي عشر:

مشكلات المدن الجديدة ١١٢

الفصل الثاني عشر:

مدن التنمية الاسرائيلية وعلاقتها بالنموذج البحرأوسطي للمدن الجديدة ١٢٥

ـ الخاتمة ١٣٣

فهرس الخرائط والاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١ـ	مثال للقرى المركزية في اقليم لاخيش.	١٤
٢ـ	النظام الحضري الحالي في فلسطين.	١٩
٣ـ	النظام الحضري النظري في فلسطين.	٢٠
٤ـ	النظام الحضري الامثل في فلسطين.	٢١
٥ـ	اهم مدن التنمية في فلسطين المحتلة.	٢٣
٦ـ	نموذج للمحلات الصناعية في تلال الجليل شمال فلسطين.	٤٨
٧ـ	استخدام الارض في مدينة بئر السبع.	٦٣
٨ـ	مورفولوجية مدينة ايلات.	٦٨
٩ـ	مورفولوجية مدينة عراد.	٧٤
١٠ـ	تطور عدد سكان مدن التنمية في فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥).	٨٥
١١ـ	تطور حجم سكان مدينة عراد كمثال لمدن التنمية.	٨٩
١٢ـ	تطور نصيب الأقاليم الجغرافية في فلسين من السكان بين ١٩٤٨ ـ ١٩٩٢.	٩٢
١٣ـ	موقف المدن في فلسطين المحتلة من الهجرة الداخلية والخارجية سنة١٩٦٩.	١١٠
١٤ـ	موقف المدن في فلسطين المحتلة من الهجرة الداخلية والخارجية سنة١٩٧٠.	١١١
١٥ـ	الهجرة الداخلية والخارجية سنة١٩٧١.	١١٢
١٦ـ	موقف المدن في فلسطين المحتلة من الهجرة الداخلية والخارجية سنة١٩٧٤.	١١٣

فهرس الجـــداول

مسلسل	العنوان	رقم الصفحة
١ـ	تراتب المدن في النقب سنة ١٩٧٤ والتراتب المتوقع سنة ٢٠٠٠	١٦
٢ـ	سكان الريف والحضر في الإقليم الشمالي من فلسطين بين سنة ١٩٤٨ـ١٩٨٠ .	٢٦
٣ـ	متطلبات الارض، والمتوسط لكل استخدام في المدن الاوروبية بالمتر٢ لكل شخص	٢٨
٤ـ	مؤشر درجة التصنيع (العمالة الصناعية) بين سنة ١٩٦٥/ ١٩٧١ في اقاليم فلسطين	٣٢
٥ـ	تكاليف البناء للبنية الأساسية في بعض مشروعات الاسكان في فسلطين المحتلة، بحسب الموضع في نهاية السبعينات	٣٦
٦ـ	اوجه الصرف الرئيسية في مشروع «معلوت» للمستوطنات الصناعية	٤٩
٧ـ	استخدامات الارض في فلسطين المحتلة.	٥١
٨ـ	الاختلافات الاقليمية في المساحة واستخدام الارض الزراعي، والسكان في فلسطين سنة ١٩٧٥ .	٥٢
٩ـ	تطور حجم السكان في بئر السبع بين سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٨١ .	٦١
١٠ـ	التوزيع النسبي لسكان «اسرائيل» بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ .	٩٠
١١ـ	استهلاك المياه من قبل القطاعات الرئيسية في «اسرائيل» بين سنة ٦٥/ ١٩٧٥ .	٩٣
١٢ـ	التوزيع النسبي للأسر المعتمدة على المساعدات الاجتماعية من «اسرائيل» بحسب اصولها الجغرافية قبل الهجرة في منتصف السبعينات	٩٦

ملخص

أصبح انشاء المدن الجديدة او ما يطلق عليه في فلسطين المحتلة «مدن التنمية» هو الاتجاه السائد منذ سنة ١٩٤٨. ورغم توافق ذلك مع اتجاه عالمي مشابه في انشاء مدن جديدة، فإن النموذج «الاسرائيلي» كان فريدا بالمقارنة بنماذج عالمية اخرى أقيمت خلال القرن العشرين. وقد هدفت مدن التنمية اليهودية منذ البداية الى اعادة توزيع السكان على ارض فلسطين، وذلك من اجل تنفيذ الاهداف الخاصة باستيعاب المهاجرين الوافدين داخل مراكز حضرية جديدة، بدلا من المحلات الريفية، وشبه الريفية التي كانت تستقبلهم قبل ذلك.

وقد صممت المدن الجديدة كذلك من اجل تقليل حدة الهيمنة الحضرية للمدن الكبيرة الحجم مثل تل أبيب. وخلال سنوات قليلة احرزت بعض هذه المدن الجديدة مرتبة متقدمة في التراتب الحضري في فلسطين تنفيذا للخطط الصهوينية. وعلى وجه العموم، مثلت المجمعات الصناعية حاليا القاعدة الاقتصادية لمعظم المدن الجديدة، ولم يكن الحال كذلك في الماضي حين كان يجري تبني قواعد اقتصادية غير صناعية، عندما انشئت مدن التنمية الأولى. وقد خضعت هذه المدن الجديدة للعديد من التجارب التخطيطية الحضرية، سواء من الجوانب المادية، او الاجتماعية، وقد حققت بعض هذه المدن درجة ملحوظة من النجاح.، بينما فشل البعض الآخر في تحقيق الهدف من انشائها بسبب العديد من القيود والاخطاء في اختيار مواضعها ومواقعها، او تخير القاعدة الاقتصادية المناسبة. ويوضح التصنيف الوظيفي لهذه المدن الجديدة، العديد من التنوع، فمنها المدن الأقليمية ومدن الموانيء، ومدن السياحة والترويح، ومدن التعدين والصناعة، واخيرا المدن جيدة التخطيط المرتكزة على قاعدة اقتصادية عمادها المجمعات الصناعية.

وعلى عكس الحال في دول اخرى جربت انشاء مثل هذه المدن، فإن مدن التنمية «الاسرائيلية» جذب نسبة اكبر من مجموع السكان (حوالي ٢٠٪)، مقارنة بحوالي ٢٪ في المدن الانجليزية الجديدة، واقل من ١٪ في المدن الفرنسية الجديدة. وقد ظهر العديد من المشكلات في هذه المدن اليهودية، بسبب أخطاء في تصميمها، وقصور وأخطاء في تخطيطها الحضري ماديا، واجتماعيا. وتعزى أهم المشكلات بها الى التنافر العرقي الواضح لسكانها، وايضا الى الحراك النشط بها ورحيل سكانها عنها باستمرار، وهو وضع يؤكد ان مثل هذه المدن هي نتاج عوامل عسكرية. وسياسية وايديولوجية، اكثر منها انعكاسا لعوامل جغرافية حقيقية.

وقداختتمت الدراسة بمقارنة بين النموذج «الاسرائيلي» للمدن الجديدة، والنموذج «البحرسطي» الذي اقترحه «وينر Weiner»، وأوضحت المقارنة تفرد النموذج الأول وذلك لأسباب تم شرحها تفصيلا في هذه الدراسة.

ويأمل الباحث أن تكون دراسته اضافة حقيقية غير تقليدية في جغرافية المدن.

المقدمة

ارتبط التواجد اليهودي في فلسطين منذ البداية بالمدن، ولم يحدث أبدا أن زاد سكان الريف من اليهود على سكان المدن في فلسطين. وكان من الطبيعي أن تتباين درجة الحضرية مدا وجزرا بحسب العوامل المختلفة التي مرت على فلسطين. وحين ظهرت «اسرائيل» الى الوجود في سنة ١٩٤٨ ظهرت الحاجة الملحة الى سرعة استيعاب المهاجرين اليها، اذ كان للهجرة الوافدة أكبر الأثر في نمو السكان اليهود بعد هذا التاريخ، كما كان الحال كذلك في معظم الفترات قبله.

وهدف الدراسة الحالية هو تحليل ظاهرة المدن الجديدة التي أنشأت «اسرائيل» منها ما يربو على ثلاثين مدينة بعد سنة ١٩٤٨ وذلك في إطار معطيات جغرافية المدن لا سيما أن ذلك الموضوع المهم لم ينل ما يستحقه من الدراسة من قبل الجغرافيين العرب.

وتركز الدراسة أساسا على المدن التي أقيمت في فلسطين المحتلة قبل سنة ١٩٦٧ والتي كانت المجال الرئيسي لمثل هذه المدن دون اشارة تفصيلية الى اقامة مثل هذه المدن في المناطق العربية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ الا في أضيق الحدود، وحين تدعو الحاجة الى مثل هذه الاشارة.

وتركز الدراسة كذلك على أنه رغم كون ظاهرة المدن الجديدة هي اتجاه عالمي تقريبا، فإن التجربة الخاصة بفلسطين المحتلة تعد بحق ظاهرة فريدة من وجهة نظر جغرافية المدن، ولا يمنع ذلك من وجود كثير من أوجه الشبه بينها وبين تجارب أخرى في العالم بعامة وفي بلدان حوض البحر المتوسط بخاصة.

ولما كان موضوع الدراسة هو المدن الجديدة اليهودية وليس المدن اليهودية ككل، فإن العرض الخاص بالدراسة سوف يتجاوز سريعا التواجد اليهودي الباكر في فلسطين ليركز على هذه النوعية من المدن والتي تميز بها خاصة عقدا الخمسينيات والستينيات ومن ثم ستهمل المدن الكبرى مثل تل أبيب أو غيرها من المدن التي لم تكن لها صفة مدن التنمية.

وتركز الدراسة بشدة على بعض التناقضات التي حدثت نتيجة للصراع بين أولويات جغرافية المدن والأيديولوجية الصهيونية التي كثيرا ما كانت تتناسى هذه المعطيات الجغرافية فأثرت سلبا على هذه المدن الجديدة.

وتحاول الدراسة أيضا ابراز ظاهرة المدن الجديدة في اطاريها الزماني والمكاني Temporal & Spatial framework. والتركيز بخاصة على التباين الاقليمي في انشاء هذه المدن وربط ذلك كله بأهداف واستراتيجية التوسع الصهيوني وأيديولوجيته بعامة.

وقد اختتمت هذه الدراسة بنظرة تقويمية جغرافية لهذه المدن ومدى نجاحها في الوفاء بالأهداف التي قامت من أجلها.

وتجدر الإشارة الى أن الباحث قد جذبه الى هذه الدراسة ما تكشف له من أهمية هذه الموضوع، حين أجرى دراسة عن «بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين وتأثرها بالاستيطان اليهودي». كذلك كان لتوافر ما كتب عن الموضوع بلغات أجنبية، أكبر الأثر في اعطاء هذا الموضوع ما يستحقه من أهمية، ولكن يبقى ما قرره الباحث قبلا من أن أكبر دوافعه لمعالجة هذا الموضوع، هو تفرد نمط هذه المدن، التي يطلق عليها أحيانا تعبير «مدن التنمية Development town» إشارة الى الغرض من إنشائها أصلا وهو استيعاب المزيد من المهاجرين الى «اسرائيل» وتنمية مناطق جديدة لم يسبق استغلالها، ووجه الاختلاف هنا أن الدوافع الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية كانت في كثير من الأحيان أقوى من الدوافع الاقتصادية، أو معايير التنمية العلمية التي عادة ما تتبع عند انشاء المدن الجديدة في أماكن أخرى من العالم، وهذا هو وجه التفرد في حالة المدن الجديدة اليهودية.

ولذلك، حين نسمع تعبير المدن الجديدة، فانه يتصل بتجربة عرفها عديد من الدول في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وكما سيتضح من سياق التحليل في الدراسة الحالية، فإن التجربة «الإسرائيلية» تشترك مع تجارب هذه الدول في بعض الجوانب ولكنها تختلف جذريا في بقية الجوانب بحكم الظروف السياسية والحربية والتاريخية التي أحاطت بوجود «اسرائيل» في محيط عربي متفوق ديموجرافيا عليها، وحاجتها الملحة الى الاستيعاب السريع للمهاجرين اليها، فكانت بداية التفكير في هذا الشكل العمراني المسمى بمدن التنمية.

وقد بذل الباحث جل جهده في الحصول على كل ما تيسر له من مصادر عالجت هذا الموضوع في الخارج، آملا أن تثرى هذه الدراسة المكتبة العربية في جغرافية المدن.

الفصل الأول

ظاهرة المدن الجديدة كاتجاه عالمي معاصر: -

يعد الاتجاه نحو التحضر اتجاه عالمي الطابع، وأدى ذلك لاحتقان مراكز الحضر القديمة التقليدية، لذا كان الخروج من تلك المحلات المهيمنة هدفا عاما ولكل بلدان العالم، طالما كان التحضر ينمو بشدة، سواء في بلدان العالم المتقدم أو النامي. وكانت المدن الجديدة هي احدى سبل الخروج من مشكلات المدن الكبرى والمهيمنة، وقد أخذت صوراً مختلفة بحسب دواعي انشائها.

وأحد نماذج هذه المدن هو النموذج الأمريكي في الولايات المتحدة في صورة نطاق من الضواحي Sub - Urban belt أو نطاق حلقي Suburban ring بعيد عن وسط المدينة الذي أصبح منطقة مشكلات وأمراض مادية واجتماعية عديدة (Rugg & 1979, 67 - 69.) وفي حالات أخرى تكون احدى هذه الضواحي في صورة مدينة جديدة New town شبه مكتفية ذاتيا، ومثال ذلك مدينة Reston وهي ضاحية بعيدة لمدينة واشنطن العاصمة. هذا الاتجاه الأمريكي للمدن الجديدة، والمتمثل في الضواحي، كان أقل ظهورا في البلدان الأوروبية الأكثر كثافة في سكانها، وقد تبنت بعض الدول الأوروبية سياسة تنفيذ عديد من المدن الجديدة المخططة حول المدن الكبرى مثل، لندن وباريس واستكهولم، وقد أخذت صورة مدن جديدة أو مدن تابعة Satellite Cities (Rugg - 1979 - 73).

وقد شيدت بريطانيا بين سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٦٩ حوالي ٢٨ مدينة جديدة، ولم تنظر الى تلك المدن كمفردات حضرية، ولكن كجزء من خطة حضرية شاملة كلية، لاعادة تنظيم الهيكل الحضري والتخطيط المتكامل للعمالة والسكان في الدولة. كما أخذت في الاعتبار أن تكون محققة لأهداف التوازن والانسجام بين البيئة الطبيعية وحاجات السكان، وقد اختير لمعظمها مواضع بكر تماما Virgin Sites. وفي عام ١٩٦٩ كان هناك حوالي ٦٠٠,٠٠٠ نسمة في تلك المدن الجديدة، وتقضي الخطة أن يصل العدد الى مليون نسمة مستقبلا (Checkland, S.G., 1981, 223.)، وكان الحال كذلك بالنسبة لفرنسا، اذ حظيت منطقة باريس بتجربة انشاء المدن

الجديدة تحقيقا لعدة أهداف، برز منها هدفان رئيسيان، أولهما خلق أساس حضري جيد لتطوير الضواحي الحالية بعد ما بدا عليها التدهور الحضري، وعدم كفاءة الخدمات. وثانيهما احلال العديد من المراكز الحضرية بدلا من الاحتقان الحالي في باريس. وقد خطط لاسكان حوالي نصف مليون نسمة في هذه المراكز الجديدة بحلول سنة ٢٠٠٠.

وثمة فرق كبير بين التجربة الانجليزية والتجربة الفرنسية، اذ ركز النموذج الأخير على أن تكون المدن الجديدة مكملة للمركز الأكبر (باريس) ولا تنفصل عنه كما في النموذج البريطاني، كذلك أقيمت المدن الجديدة الفرنسية في مواضع سبق أن احتلها عمران قديم، على العكس من المدن البريطانية. وقد تعرضت مدن فرنسا الجديدة لنقد شديد وان حققت تحولا في النمو الديموجرافي بعيدا عن العاصمة باريس. (Tuppen J., 1979 - 55 - 70.).

أما التجارب الأوروبية الأخرى فهي أقل شمولا منها في المثالين السابقين، ومن أمثلتها في المانيا الغربية مدينة Wolfsburg. أما مدن السويد الجديدة والمدن الفنلندية أيضا مثل Tapiola فقد أنشئت كمدن تابعة Satellite towns للمدن الكبرى الرئيسية (Rugg, 1979, 286.). أما في البلدان الاشتراكية فالأمثلة متعددة، وكان انشاء المدن الجديدة تحقيقا لايديولوجية خاصة، وهي في ذلك تتشابه مع المدن الجديدة في «اسرائيل» موضوع دراستنا الحالية مع اختلاف طبيعة الأساس الايديولوجي لكل مثال.

وفي الاتحاد السوفييتي كانت تجربة انشاء المدن الجديدة واضحة جلية بشكل لافت، فقد أنشأ حوالي ٨٠٠ مدينة بين سنة ١٩٢٦ ـ سنة ١٩٦٣. وقد جرى انشاء ثلثها في مناطق خالية من السكان. وبعد الحرب العالمية الثانية، تبنت الدول الاشتراكية في شرق أوروبا الاتجاه نفسه والأمثلة على ذلك متعددة، منها المدن الجديدة في المانيا الشرقية Eisenhüttenstadt ومدن بولندا Nowa Hauta ومدن المجر Dunaujvaros ومدينة رومانيا Vicroria ومدينة Dimitrovgrad في بلغاريا ومدينة تيتوجراد في يوغوسلافيا Titograd (Rugg - 1979 - 316.). وكان الغرض من تلك المدن الجديدة في أوروبا، اعادة توزيع السكان وتوطينهم، وأيضا توطين الصناعة بعيدا عن قلب المدن المحتقنة، وخلق المزيد من فرص العمل والصناعات في هذه المجمعات الجديدة (Clark, D., 1982, 207.).

ولم يقتصر تشييد المدن الجديدة على الدول المتقدمة، بل حاولت الدول النامية الشيء نفسه ففي دولة كالهند سجل تعداد سنة ١٩٧١ ٥٩٣ مدينة جديدة وهو رقم يصل الى حوالي ½ مجموع المدن في الدولة. وكان أقل من ٦٪ من السكان يقيمون بها تقريباً، وقد اختلفت مدن الهند الجديدة عن الأمثلة السابقة، في أن معظمها متطور عن محلات ريفية سابقة، ولذلك فمن العدد الكبير السابق نجد ان ١٢ مدينة فقط عُدت جديدة بالفعل، ولم تكن امتدادا لأصول ريفية، كذلك تميزت بصغر حجمها (في حدود ٢٠ ألف نسمة) ولم يزد عن هذا المتوسط سوى مدينة واحدة فقط (Bala, R, 1982 - 57 - 62).

وتبدو ظاهرة المدن الجديدة حتى في دول صغيرة ومناطق قزمية المساحة كما هو الحال في هونج كونج الجزيرة الشديدة الازدحام، اذ اتجهت أنظار المخططين الى انشاء مدن تقام على مناطق وأراضٍ جديدة بعيدا عن المنطقة المبْنية الحالية، وفي محاولة لتحويل هذه الأراضي الجديدة الى مناطق حضرية، بعيدا عن المظهر الريفي الزراعي.

وتعاني السياسة الادارية الخاصة بتخطيط هذه المدن مشكلات الهجرة الشرعية وغير الشرعية الزاحفة الى هونج كونج، كما تعاني من ضغط اللاجئين الى هونج كونج وكولون Kowloon وترمى سياسة انشاء هذه المدن الى اقامة ٧ مدن جديدة تؤوي حوالي ٣ ملايين نسمة (٢,٨٣٨,٠٠٠) وذلك عند الانتهاء منها، وأكبر هذه المدن هي Teuen Wan (٩٥٨,٠٠٠) نسمة و Shatin (٧٢٢,٠٠٠) نسمة، Tusn mun (٥٤,٧٠٠) نسمة، ثم أربع أخرى يتراوح عدد سكان كل منها بين ٧٩ ألفا و ٢٢٨ ألفاً من الأنفس، وقد وصل عدد السكان الفعلي لتلك المدن مجتمعة سنة ١٩٨٢ الى ١,٣١١,٠٠٠ نسمة أي ٤٦٪ من جملة السكان المخصصة عند تمام تطويرها (Scatt, I, 1982, 659 - 75.).

وفي البلدان العربية تمثل الاتجاه نفسه نحو انشاء المدن الجديدة في البعض منها، ففي مصر تمثل في انشاء عديد من المباني العمرانية في الأراضي والمناطق الجديدة المستصلحة. (أحمد اسماعيل ـ ١٩٨٥ ـ ٤٠٤ ـ ٤١١). كذلك تمثلت المدن الجديدة في صورة ضواحٍ تابعة حول القاهرة ومنها القريب من العاصمة نسبيا مثل مدينة ٦ اكتوبر التي تعتمد ركيزتها الاقتصادية على الصناعة والسياحة والخدمات،

وتهدف مع غيرها من المدن الى تقديم فرص جديدة للمسكن والعمل، ومنها ما هو متوسط البعد عن العاصمة مثل مدينة ١٠ رمضان، التي تبعد ٥٥ كم عن القاهرة، ويقدر استيعابها بنصف مليون نسمة مع حلول سنة ٢٠٠٠ (احمد اسماعيل ـ ١٩٨٥ ـ ٤٠٤ ـ ١١)، وتبلغ الى حجمها الأقصى بعد ٤ مراحل تخطيطية. كذلك من هذه المدن الجديدة المصرية ما هو بعيد عن العاصمة نسبيا مثل مدينة السادات التي تبعد ٩٠ كم. وقد خطط لانشاء مدن أخرى قرب الاسكندرية كذلك، مثل العامرية الجديدة والنوبارية الجديدة.

وفي دولة صغيرة كالكويت، كان تركز السكان في مدينة وحيدة سببا في إنشاء بعض المدن الجديدة حول الكويت، وذلك لتخليص العاصمة من مشكلاتها المزمنة وتحسين نوعية الحياة بها (أبو عياش ـ ١٩٨١ ـ ٢٦) وقد أصبحت الحاجة ماسة لذلك رغم صغر مساحة الدولة وذلك لهيمنة مدينة واحدة بها. وهكذا يكاد يكون الاتجاه الى انشاء المدن الجديدة أن يصبح عالميا وان اختلفت حدة هذا الاتجاه اقليميا وقطريا، وهو وان بدأ في بريطانيا وروسيا قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أنه بدأ في معظم بلدان العالم بعد تلك الحرب.

وتشترك «اسرائيل» مع بقية مناطق العالم التي عرفت هذا الاتجاه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام كيانها سنة ١٩٤٨.

ويبدو الاختلاف واضحا بين حالة المدن الجديدة في «اسرائيل» وسياسة المدن الجديدة في دولة مثل جنوب أفريقيا، حيث تركز الأخيرة على انشاء مدن منفصلة تسكن باعراق افريقية خاصة، بينما يكون للبيض مدنهم المميزة، أو على الأقل يكون هناك فصل بين مناطق البيض ومناطق غيرهم (Galantay - 1970 - 200.). كذلك نجد أن بعض الدول تبنت تنمية منطقة القلب الاقتصادي اساسا حول العاصمة، كما في فنزويلا بينما أخذت دول أخرى بالتنمية المتوازنة Balanced Development كما هو الحال في المجر التي حاولت أن يكون لكل اقليم مدينته الخاصة، عن طريق نشر المدن وتوازن توزيعها، وهو أسلوب أقرب الى الهدف «الاسرائيلي» ومثل ذلك ممكن أن يقال عن سياسة انشاء المدن في الاتحاد السوفيتي (Galantay - 1970 - 201.).

الفصل الثاني

أهداف مدن التنمية الاسرائيلية : ـ

لا يمكن فصل أهداف انشاء هذه المدن عن أهداف الاستيطان الصهيوني عموما في فلسطين، وقد وجهت سياسة الاستيطان اليهودي في فلسطين عموما «أيديولوجيات» تعرضت للتغيير من فترة زمنية الى أخرى. ففي البداية منذ كان التواجد اليهودي مخلخلا في نهاية القرن التاسع عشر، وفي ظل الحكم العثماني، ومن بعده الإنتداب البريطاني، تحكمت أيديولوجية العودة الى الأرض أو الى التربة «Return to the soil» في العمران اليهودي في فلسطين، وغلب على محلاتهم الطابع الزراعي والحياة الريفية وتأكيدهم على ذلك رغم أن أغلبهم كان يقطن المدن الدينية الكبرى آنذاك مثل القدس، وصفد، وطبريا (محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥ ـ ٨٣).

وكان تأكيد المستوطنين اليهود في ذلك الوقت على العمران الريفي نابعا من ضرورة توفير مصدر عيش لهم وسط السكان العرب من ناحية، ومن رغبتهم في اتخاذ مواطىء أقدام ممثلة في بعض الأراضي التي يثبون منها الى غيرها تنفيذا لسياسة «المرحلية» التي تبنتها المنظمة الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وعلى أية حال، فقد وجهت سياسة اسرائيل العمرانية قبل سنة ١٩٤٨ وبعدها إعتبارات جيوبوليتيكية عملية Pragmatic geo - political Conciderations وعوامل ايديولوجية فكانت لمستوطناتهم قبل ذلك التاريخ بالاضافة الى وظيفتها الزراعية وظائف الحماية والمراقبة، فكانت من نوع أبراج المراقبة شبه العسكرية Tower & Stockads Settlements وقد شاعت بخاصة في الفترة بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ لأسباب أمنية وكانت المحلات عموما قبل قيام اسرائيل يغلب عليها الطابع العسكري الذي طغى أحيانا على البديهيات الجغرافية التي تبرر قيام المحلة العمرانية.

أما بعد قيام «اسرائيل» فقد تضمنت الأهداف الخاصة بالعمران هدفا رئيسيا، وهو إستيعاب أكبر عدد من المهاجرين الى فلسطين المحتلة. فكان ذلك بداية التفكير في انشاء سلسلة من المدن الجديدة التي أطلق عليها أحيانا مدن التنمية.

وقد تضمنت الخطط الاسرائيلية من وراء إنشاء مثل هذه المدن ثلاثة مستويات من الأهداف:

(١) أهداف على المستوى القومي Macro - goals
(٢) أهداف على المستوى الاقليمي Meso - goals
(٣) أهداف على مستوى مدينة بعينها Micro - goals

وأخذت الأهداف في اعتبارها التناغم والانسجام بين المستويات الجغرافية الثلاثة. ومنذ البداية، فطن مخططوا المدن الجديدة في فلسطين المحتلة الى أن تحقق أحد هذه الأهداف يبدو سهلا في جوانبه المادية، لكنه صعبا في جوانبه الاجتماعية التي هي أصعب في القياس، ورأى البعض أن معيار نجاح مدينة التنمية يكمن في زيادة حجمها السكاني مع الزمن (Galantay 1970,200) وكان تحقيق أهداف انشاء المدن الجديدة من خلال مجموعة معينة من السياسات والاستراتيجيات.

ورغم أن أهداف انشاء المدن الجديدة التي بزغت منذ سنة ١٩٤٨ لم تكن واضحة بما فيه الكفاية منذ البداية ـ فيما عدا الرغبة في جعلها هدفا لاستيعاب المهاجرين ـ الا أنها بدأت تتضح بعد هذا التاريخ، ويجري تعديلها حسبما تستوجب الظروف المحلية من ناحية، والدولية من ناحية أخرى، وذلك من أجل أن تحقق أكبر قدر من النفع من انشائها. ويمكن القول أن تلك الأهداف الخاصة بانشاء المدن الجديدة في فلسطين كانت مختلفة تماما عنها في بعض الدول الأخرى التي تبنت فكرة انشاء مدينة جديدة أو أكثر، أو تلك التي ركزت على انشاء عاصمة قومية لتحقق هدف الاندماج بين سكانها، وصهر سكان متباينين عرقيا مثلما هو الحال في نيجيريا[1]، أو البرازيل. وكان اليهود قد خططوا منذ سنة ١٩٠٩ لانشاء «تل أبيب» التي بدأت أولا كضاحية ليافا العربية ثم اتسعت لتصبح أكبر محلة حضرية يهودية حاليا، ومنذ أصبحت أكبر محلاتهم في فلسطين بدأت تظهر بها مشكلات ومساوىء المدن الكبرى المعروفة ماديا واجتماعيا، لا سيما وقد استهدفت في المقام الأول لتيار دافق من الهجرة اليهودية الوافدة بعد سنة ١٩٤٨.

وأدى تردي الوضع في تل أبيب، واحتشاد السكان اليهود في السهل الساحلي وبخاصة المنطقة الوسطى التي بها تل أبيب ونطاقها الحلقي الداخلي والخارجي والذي يضم كل منهما عدة مدن صغيرة ومتوسطة الحجم، أدى ذلك الى التفكير في

اعادة النظر في توزيع السكان، وواكبت ذلك التخطيط أهدافٌ استراتيجية وسياسية قصدت الى ملء الفراغ الذي أحست اسرائيل بوجوده في بعض المناطق الجغرافية الهامشية ولا سيما القريبة من حدودها مع الدول العربية المجاورة. فعمدت الى انشاء مجموعة من المدن والعواصم الاقليمية لتخفيف العبء عن تل أبيب والمدن الكبرى الأخرى مثل حيفا والقدس.

ومن الضروري هنا الاشارة الى أن اسرائيل حاولت تحقيق أهدافها بطريقة مزدوجة، فعمدت أولا الى تحقيق هدف «قومي» من خلال نشر واعادة توزيع السكان في هذه المدن الجديدة، وثانيا سد الثغرات الاقليمية الموجودة في بعض الأقاليم التي تفتقر الى المدن لإمكان تعميرها بسكان مهاجرين خليط من جنسيات متعددة. وعلى ذلك، كان تركيز اسرائيل على «زرع» هذه المدن في الأقاليم المخلخلة سكانيا وعمرانيا هادفا الى تقليل التباين الاقليمي فيما يتعلق بالتنمية والفروق بين الأقاليم Inter - regional variation بمعنى أنه قصد أن تكون هذه المدن أقطابا للنمو والتطوير growth poles وقد وضح نوع من التشابه في الأهداف بين مدن التنمية الاسرائيلية، والمدن الجديدة في المملكة المتحدة، حيث هدفت المدن الجديدة في كلتيهما الى تحقيق اللامركزية، وتحرير المدن القديمة من الاحتقان الحضري والمشكلات الأخرى، وهي سياسة اختلفت عنها في بعض الدول الأوروبية الأخرى، مثل فرنسا والتي كانت مدنها الجديدة مجرد ضواح حضرية حلقية قريبة من مدينة باريس بخاصة (Galantay, 1970, 201.).

وكانت الأهداف المتصلة بمدن منفردة بعينها في اسرائيل تتصل بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي، وتقليل طول رحلة العمل اليومية من خلال تخطيط سليم للمدينة واستخدام الأرض بها، كذلك أن يكون لكل مدينة قاعدة اقتصادية سليمة توفر حصول المهاجرين اليها على فرصة العمل.

وقصد من جملة الأهداف السابقة أن تتحقق بكفاءة من خلال سياسيات وأفعال متعددة بعضها يتصل بالتخطيط المادي، وبعضها يهتم بالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، ومثال ذلك أن يتم انشاء مدن جديدة ككيان مادي أو أن يتم اتخاذ قرارات اقتصادية لتحسين ظروف السكان في البيئات البعيدة عن المدن الكبرى، واعطاء الحوافز والتسهيلات وتخفيض الضرائب عليهم، مما ساعد على اقامة هذه

وساعد على دفع سياسة انشاء المدن الجديدة الى الأمام، أن «الدولة» امتلكت معظم الأراضي في فلسطين المحتلة، وهذا ما مكن اليهود من اقامة أكثر من ٣٠ مدينة جديدة. وكان من سياسات تحقيق أهداف المدن الجديدة أيضا أن تبنى المسؤولون سياسة معنية للنقل، تسمح بسهولة الحركة اليومية بين المدينة الجديدة واقليمها المجاور، مما يسمح برحلة يومية للمدينة والعودة لمكان ما في الاقليم Commuting، كذلك كان من سياسات تحقيق هذه الأهداف اختيار السكان، ولم تكن هذه السياسة ناجحة تماما في كل الفترات، ولكن روعي بوجه عام أن يُختار السكان ذوو الفاعلية وأن يستبعد الفاشلون، وفي كثير من الأحيان كان الاعتماد على القادمين من يهود الدول الافريقية والآسيوية أو من يطلق عليهم اليهود الشرقيون «السيفارديم» وكانوا أقل في المستوى الحضاري والثقافي من أقرانهم اليهود الغربيين «الأشكنازي» وقد أدى ذلك الى بطء النمو الاقتصادي للمدن الجديدة.

وقد ارتبطت الأهداف والسياسات السابقة باستراتيجيات خاصة تميزت بتوظيف الخطط وتعبئة الموارد. وشملت تلك الاستراتيجيات المحاور التالية: ـ

(١) تعضيد النمو السكاني في كل مدينة جديدة أي على نطاق تفصيلي Micro وذلك من خلال العديد من الطرق، منها اضعاف المعدل العالي للنمو في المدن القديمة، واقامة العقبات أمام المشروعات المستجدة بها لتحويلها الى مدن التنمية.

(٢)خلق خدمات اقليمية جديدة من خلال توجيه الانفاق الى المناطق بطيئة النمو وتشجيع وتدعيم انشاء المدن الجديدة كأقطاب للنمو ومن أجل ذلك اتبعت «اسرائيل» استراتيجية الجذب Pull Strategy من خلال المغريات السابق الاشارة اليها، والخاصة بتسهيل الاسكان وتخفيض الضرائب وكانت تلك الاستراتيجية موازية لاستراتيجية الدفع Push Strategy في المدن القديمة في آن واحد. وتضمنت تشجيع السكان على ترك المدن الكبرى القديمة، والرحيل الى

مدن التنمية، وعن طريق عدم مد النطاق الخارجي للمدن الحالية الكبيرة بالخدمات والتسهيلات، ورفض اعطاء تراخيص للبناء والأنشطة الأخرى.

ويجب ألا يغيب عن الذهن، أن إنشاء مدن التنمية كان لقصور القطاع الزراعي ـ الذي هيمن على التفكير الصهيوني قبل سنة ١٩٤٨ ـ عن استيعاب كافة المهاجرين ولم يؤد ذلك الى نسيان الأيديولوجية الصهيونية المرتكزة على «العودة الى الأرض» والتأكيد على النشاط الزراعي، لذلك كان هناك بعض الأفكار المختلطة بين الريف والحضر كما سترى في نماذج المدن الجديدة، كذلك كانت بعض مساكن المدن الجديدة منخفضة، وذات طابق واحد، ولها مساحة ملحقة مخصصة لأغراض الزراعة (Efrat, 1984, 140).

ولما كان أكثر من نصف مساحة فلسطين المحتلة، يقع في المنطقة الجافة بالنقب، فان أهداف انشاء المدن الجديدة، واكبت أهداف العمران في المناطق الجافة، وهو اتجاه حديث مستقى من تجارب عديد من الدول التي عمرت في البناء في مثل هذه البيئات الصعبة وتتلخص هذه الأهداف عموما في المبادىء الأساسية التالية: ـ

(١) التحول من الاعتماد على الزراعة الى الاعتماد على الصناعة، ومن ثم يقود هذا الاتجاه الى التحضر Urbanization وذلك لأن الأساس الزراعي لا يشجع على اقامة مجتمع سكاني ذي أحجام كبيرة وخاصة في منطقة جافة كالنقب.

(٢) اكتشاف مصادر وموارد اقتصادية جديدة في المناطق الجافة، ربما تكون غير مألوفة مثل استخدام المناخ واستغلاله في الطاقة الشمسية، والضواحي السياحية.

(٣) التنمية الشاملة في المناطق الصحراوية بما في ذلك التنمية الحضرية.

(٤) الاعتماد على القطاعين الحكومي والخاص للإسراع بعملية التنمية.

(٥) الحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة وخاصة في المدن الجديدة لمنع التلوث وتكرار مشكلات المدن القديمة السيئة.

(٦) البحث العلمي الدؤوب لتشجيع استخدام الماء المتاح للزراعة، وتحلية المياه،

وكذلك التركيز على منع أخطاء الماضي، حين نقلت خبرة مناطق رطبة وباردة في بناء المدن الجديدة الى منطقة جافة مثل النقب وعدم تكرار ذلك في المدن الجديدة (Galantay, 1979, 262,).

وهكذا كانت أهداف المدن الجديدة تأخذ أبعادا جديدة بحسب المعطيات البيئية المحلية من ناحية، والدولية أيضا من ناحية أخرى، وكان لكل مرحلة زمنية أهدافها المضافة، ومن ذلك أنه في فترة الستينيات كانت تنمية المناطق الجديدة تتم عادة عن طريق «زرع» المحلات في المناطق الهامشية والتي عدت من أهم الأهداف (Hasson & Gosenfeld, 1980, 315.). وهكذا اتجهت الأهداف الصهيونية في البداية الى التركيز على العمران الريفي بما كان يتفق في تلك الأوقات مع الأيديولوجية الصهيونية (Amiran, 1978,116.) وهو أسلوب جرى هجره بعد سنة ١٩٤٨ حين بدأ التفكير في انشاء المدن الجديدة أو مدن التنمية والتركيز على التنمية الحضرية، وفي الوقت الحالي فان التأكيد ليس فقط على التنمية الحضرية التي يعد انشاء المدن الجديدة احدى حلقاتها، ولكن على تحويل معظم مدن التنمية الى مناطق ومجمعات صناعية وحضرية في الوقت ذاته، وليس فقط مراكز حضرية عادية، بعدما وضح أن الصناعة حينما تلحق بصورة مكثفة بمدن التنمية سوف تساعد في الوفاء بالأغراض الصهيونية الحالية، وهي جذب المزيد من المهاجرين الى اسرائيل بعد أن أصبحت الهجرة الوافدة اليها والهجرة النازحة واضحة جلية عن ذي قبل.

الفصل الثالث

المدن الجديدة والتراتب الحضري في فلسطين المحتلة

تميز النظام الحضري في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ وزمن الانتداب، بأنه نظام عقدي Nodal يرتكز على مدن بعينها مثل القدس وتل أبيب وحيفا، وكانت التجارب العمرانية السابقة مرتكزة حول محلات ريفية أساسا من نوع الكيبوتزات والموشافات في أسفل السلم التراتبي «الهيراركي» كنقيض للمدن الكبرى متقدمة الذكر. وعلى ذلك لم يوجد أي تطور ملحوظ في الحلقة الوسطى من التراتب الحضري الذي يربط هذه المدن الكبرى وتلك المحلات الريفية المتواضعة، ومن هنا كان انشاء المدن

الجديدة مساعدا في اصلاح هذا الخلل، وهادفا الى اكمال الروابط المفقودة في نموذج التراتب Hierarchy Model وروعي في نموذج التراتب المطلوب لدى المسؤولين الاسرائيليين، أن يبدأ بالقرية الصغيرة، وينتهي بالمدن الكبرى، ويتدرج كما يلي : ـ

١ ـ قرى ذات سكان ٥٠٠ نسمة.

٢ ـ مراكز ريفية ذات سكان ٢٠٠٠ نسمة.

٣ ـ مراكز شبه حضرية ذات سكان من ٦٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠ نسمة.

٤ ـ مراكز حضرية ذات سكان من ٤٠,٠٠٠ ـ ٦٠,٠٠٠ نسمة.

٥ ـ مدن كبرى ذات سكان ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر.

والنوع الثاني من القرى كان عليه تقديم الخدمات لعدد ٣ ـ ٥ قرى تقع ضمن دائرة نصف قطرها ٦ ميل (١٠ كم) والخدمات الموجودة بها يجب أن تكون من مرتبة أعلى، والصناعات والمصانع تعتمد على الانتاج المحلي، هذا الى جانب مؤسسات الخدمات كالمدرسة الثانوية وغيرها من المؤسسات. وشكل (١) يوضح نموذجاً لمركز ريفي يخدم بعض القرى حوله في اقليم لاخيش.

أما المدن متوسطة الحجم فنجد أنها كانت تحوي تركزا من المؤسسات الحكومية والبنوك والمستشفيات والمصانع، وكان المتصور أن هذه المرتبة ستجذب الصناعة التي لا تجد أرضا كافية متاحة في المدن الكبرى، والمحتاجة أيضا للعمالة الرخيصة، وفي ظل هذا النموذج تعطي المدينة الكبرى صفة العاصمة الاقليمية Regional Capital ويجب أن تكون على اتصال بغيرها من المدن الكبرى الأخرى.

وبعد سنوات من انشاء المدن الجديدة للتنمية، بدا واضحا أن المحلات الصغيرة من النوع الأول هي النقاط الضعيفة في التراتب العمراني بسبب خليفتها الريفية.

وظهر أيضا أن احدى مشكلات التراتب الهامة، أن بعض المراكز الحضرية وشبه الحضرية كان أدنى مرتبة وأقل سكانا من بعض المحلات القديمة ذات الخلفية الزراعية من نوع الكيبوتز.

وكانت المدن الأولى للتنمية صغيرة الحجم ومع نهاية الخمسينيات، بدأ المخططون يركزون على انشاء المدن كبيرة الحجم مثل «أشدود» «وبئر السبع»، كذلك كان التخطيط المسبق أوضح في المدن المتأخرة زمنيا منه في المدن الباكرة، وعلى

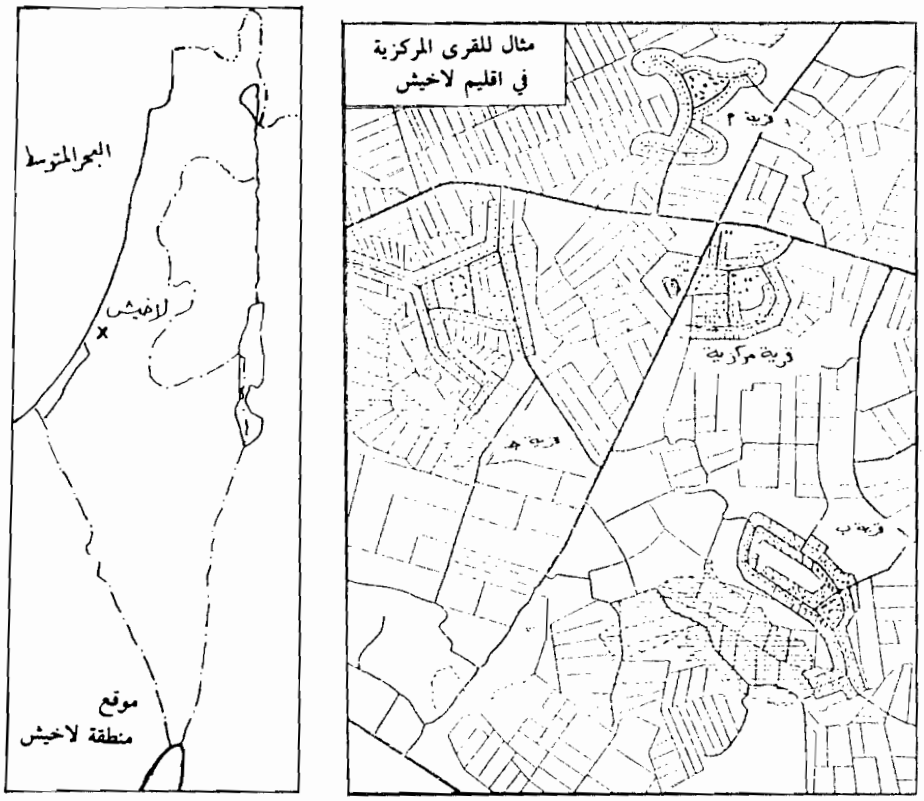

شكل (١)

سبيل المثال، حين تقرر انشاء مدينة عراد وكرمئيل فانها خططتا وبنيتا بصورة حضرية كاملة (Efrat. 1984, 146). وكان ينظر دائما الى مدن التنمية على أساس أنها تمثل الحلقة المفقودة في التراتب الحضري وأنها تساعد على انشاء نظام حضري تراتبي كامل Acomplete hierarchical urban System على حد تعبير سوين Soen وزميليه. (Soen & Hong & Tamir, 1976, 50.).

وكما طبق التراتب على نطاق «قومي»، طبق أيضا على نطاق إقليمي ومحلي، بمعنى أن يكون في كل اقليم سلسلة من المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، كذلك روعي التراتب على مستوى بعض المدن المنفردة، بمعنى أن تقسم المدينة داخليا على أساس تراتبي، ففي مشروع مدينة «معلوت» الحضري، والذي هدف الى دمج السكان القدامى مع المهاجرين الجدد، لتحقيق الاستيعاب والاندماج، مع ايجاد

نوع من التجانس بين السكان القادمين بحسب دول المنشأ نجد أن الإسكان كان يتم على ثلاثة مستويات تراتبية كما يلي: -

(١) مجموعة المجتمع الصغير.
(٢) مجموعة القسم السكني.
(٣) مجموعة منطقة الجيرة الكبرى.

وأصغر هذه المستويات وهو القسم الأول يخصص لحوالي ٢٥٠، ثم القسم الثاني ويخصص لحوالي ١٠٠٠ أسرة (أي أربع مجموعات)، والثالث هو منطقة الجيرة الكبرى ويخصص لحوالي ٥٠٠٠ أسرة أي من ٥ ـ ٦ أقسام سكنية. (Weitz, etal., 1979, 220 - 21).

ولا يمكن النظر الى تراتب المدن الجديدة بمعزل عن بقية المدن في فلسطين المحتلة، وكان حجم هذه الأولى في البداية ضئيلاً بالنسبة لمجموع سكان المدن، وعلى سبيل المثال فقبل سنة ١٩٤٨ لم تظهر أية مدينة جديدة كبيرة السكان نوعا سوى «بتاح تكفا» (مع التسليم بأنها لم تكن جديدة بالمعنى المفهوم عن مدن التنمية لأن مدن التنمية نشأت كلها سنة ١٩٤٨ وما بعدها)، وكانت هذه المدينة بها تجمع كبير من السكان اليهود، وقد تغير الوضع وأصبح الحال سنة ١٩٨٠ غير ذلك، اذ نلاحظ في تلك السنة أنه كان هناك من بين المدن التسع الأولى في الحجم ٥ منها كانت مدن تنمية أو مدناً جديدة، كما غير من صورة التراتب الحضري نتيجة التركيز على توجيه المهاجرين اليها. وهكذا نجد أن كلا من «بات يام» «ورامات جان» و «بتاح تكفا» «وبئر سبع» «وناتانيا» أصبحت من بين أهم عشرة مدن في «اسرائيل» سنة ١٩٨٠ نتيجة النمو في سكان المدن الجديدة (محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥ ـ ١٠٠). وهذا على المستوى الهيراركي الحضري في فلسطين المحتلة ككل، أما على مستوى اقليم كالنقب فنلاحظ أن بعض مدن النقب كان سريع النمو والآخر بطيء النمو مما جعل هناك نوعا من الصراع، ووصلت المدن الى مراتب متقدمة لم تكن قد أحرزتها من قبل والجدول التالي يوضح تراتب مدن التنمية في النقب سنة ١٩٧٤ والتراتب المتوقع أيضا سنة ٢٠٠٠ وهو ما يعكس اتجاه المسئولين «الاسرائليين» الى تنمية مدن بعينها لتحتل مكانة معينة في التراتب لأهداف استراتيجية واقتصادية وأيديولوجية.

جدول (١) تراتب المدن في النقب سنة ١٩٧٤ والتراتب المتوقع سنة ٢٠٠٠[٢]

المدينة	الحجم سنة ١٩٧٤	الحجم سنة ٢٠٠٠	المدينة	الحجم سنة ١٩٧٤	الحجم سنة ٢٠٠٠
بئر سبع	٩٣٤٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	ميرهافيم	٦٣٠٤	١٠٠٠٠
ديمونه	٢٦٩٠٠	٦٥٠٠٠	ازاتا	٥٦٣٢	٩٠٠٠
ايلات	١٤٩٠٠	٦٥٠٠٠	أشكول	٤٦٤١	١٠٠٠٠
نيتوفيت	٦٦٥٠	٢٠٠٠٠	بيت شمون	٥٩٠٦	٧٠٠٠
أوفاكيم	١٠٦٠٠	٢٤٠٠٠	تامار	١٢٦٢	٢٠٠٠
عراد	٨٠٥٠	٣٥٠٠٠	رامات نجف	١٥٠٤	٨٠٠٠
يروهام	٦٣٥٠	٢٥٠٠٠	ايلوت	٨٣٧	٢٠٠٠
متزبي رامون	١٥٣٠	٢٥٠٠٠	أرافا	١٠	٣٠٠٠
أومير	١٦٩٠	٥٠٠٠	البدو	٣٦٢١٣	٦٠٠٠٠
عين ياهان	٣٣٧	٥٠٠٠	الجملة	٢٣٢٧١٦	٦١٥٠٠٠

والملاحظ على تراتب مدن النقب (حيث كان المجال لانشاء عديد من المدن الجديدة) انه يعكس وضعا غير حضري فأكثر من نصف عدد المحلات سنة ١٩٧٤ لا يرقى لمستوى المدينة حتى على أساس المعيار العددي أو الحجم السكاني وحتى سنة ٢٠٠٠ فان التراتب المتوقع لا يخلو من أبعاد غير حضرية، ولكن بدون شك يعكس النمو الفائق لبئر سبع والمراكز المهمة الأخرى في النقب، وخاصة المدن الصناعية مثل ديمونة وايلات وعراد.

والحجم الضئيل لبعض المحلات في النقب لا مفر منه، لأن كثرة من هذه المحلات غير مؤهلة للنمو أكثر من ذلك، بسبب قصور قواعدها الاقتصادية المعتمدة عليها، أو بسبب طبيعة بعض هذه المدن التي تحتم صغر حجمها، كما هو الحال بالنسبة للمدن المخططة لتوطين البدو، حيث إن الاساس الاقتصادي له دخل كبير في تراتب المدن فقد لاحظ «جونن» «Gonen» على سبيل المثال أن قصر مدى السلع في المجتمع العربي التقليدي المعتمد على الزراعة وعلى الإقتصاد المعاشي في فلسطين، كان من عوامل ظهور عدد كبير من المدن الصغيرة كبيرة التباعد (Gonen, 1975, 106-9).

وقد أدى انشاء مدن التنمية الى تغير التراتب الحضري وهيكل الشبكة الحضرية بدون شك، وذلك باستحداث مدن جديدة من ناحية وأحجام جديدة من ناحية أخرى. والسؤال المهم هو هل أدى انشاء المدن الجديدة الى وضع مثال للتراتب الحضري؟ ولمحاولة الاجابة عن هذا السؤال قام الجغرافي «إفرات» بدراسة خاصة عن «اعادة تقييم جغرافية لتوزيع المدن في فلسطين المحتلة» واستنتج أن النظام الحضري الحالي هو بعيد عن الوضع المثالي ويشمل ذلك بطبيعة الحال مدن التنمية باعتبارها حلقة في هذا السلم التراتبي. واعتمد «إفرات» في دراسته على بعض الأساليب الاحصائية التحليلية للبيانات وخاصة أسلوب مربع كاي Chi-Square وذلك لكي يستطيع اثبات درجة التشوه والانحراف في حجم المحلة العمرانية الحضرية في موقعها عن الوضع المثالي، وفي رأيه أن المسئول عن التشويه البادي في معظم الشبكة الحضرية في فلسطين المحتلة، هو جاذبية منطقة تل أبيب الحضرية الكبيرة وانشاء عدد من المدن الصغيرة في الجليل الغربي أكثر من اللازم.

كذلك لوحظ أن المدن التي تتداخل مواقعها الحالية والمثالية توجد فقط على خط الساحل وعلى طول السلسلة الجبلية الوسطى، وأن المواقع الحالية التي ليست قرب مواقعها المثالية توجد في مجمعة تل أبيب الحضرية، وفي غرب الجليل الأدنى، كذلك فإن المواقع المتداخلة (بين الوضع الحالي والمثالي) والوحيدة في النقب توجد في حالة بئر سبع وديمونة، بمعنى أن موقع المدينتين وهما من مدن التنمية هو أقرب الى المثالية. والملاحظ على الشبكة الحضرية في النقب انه لم تنشأ أية مدينة كبرى تقترب من مستوى تل أبيب، كما أن وسط وجنوب النقب لم يدرس بما فيه الكفاية بخصوص مواقع المدن به والذي هو مجال مستقبلي للتنمية ويرى «افرات» أن دراسة العلاقة بين المواقع المثالية والمواقع الحالية يفيد في التخطيط لمدن التنمية (Efrat, 1984, 314-317).

والحقيقة أن الاتجاه الحالي بشأن مدن التنمية، ليس انشاء المزيد منها بقدر ما هو التخطيط لتحويل القائم بالفعل الى مجمعات حضرية صناعية تؤدي الغرض من انشائها أساسا، وهو استيعاب المزيد من السكان خاصة بعد أن زاد المنشأ منها على ثلاثين مدينة. والأشكال من (٢ ـ ٤) توضح العلاقة بين المواقع الحالية والنظرية والمثالية في فلسطين المحتلة.

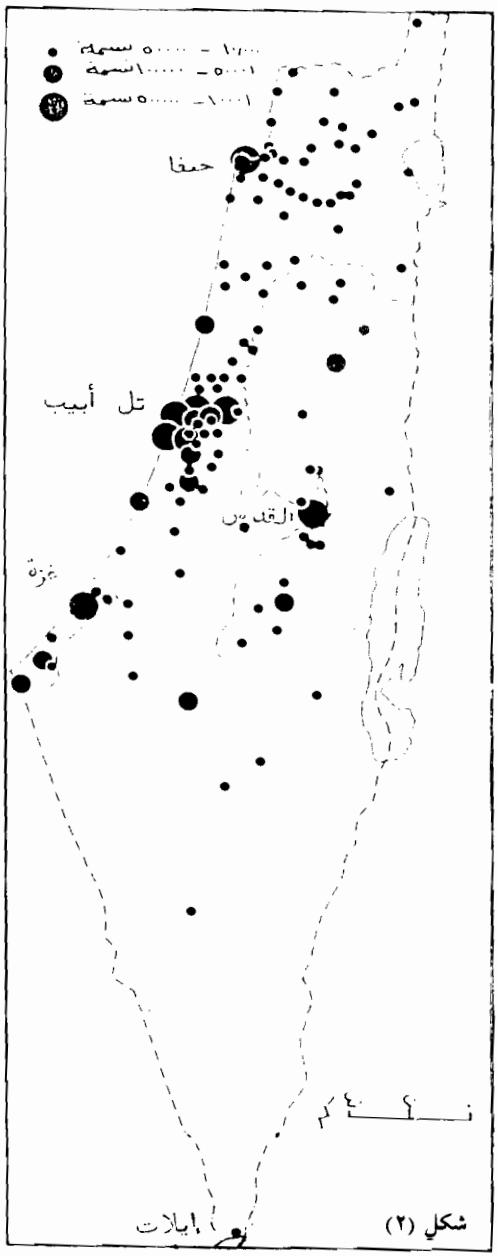

النظام الحضري الحالي فلسطين
(وفق بيانات وأرقام عام ١٩٨٤)

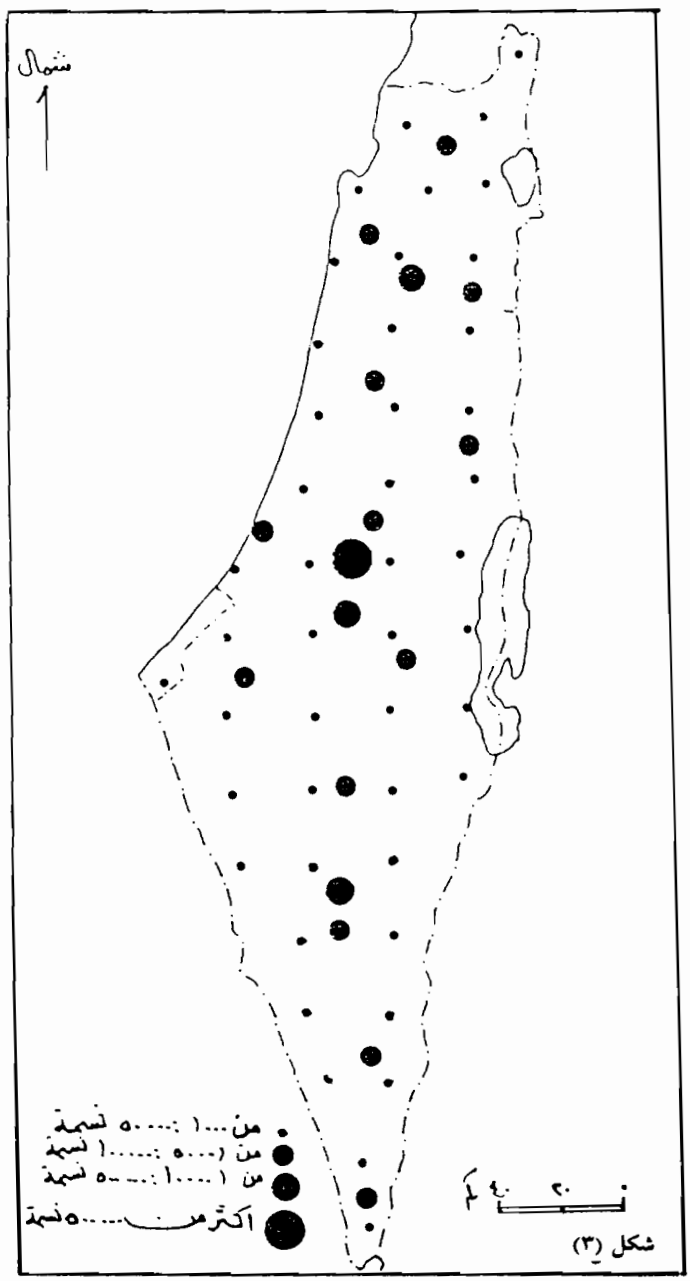

النظام الحضري النظري سنة ١٩٨٤

المصدر عن Spat,1984

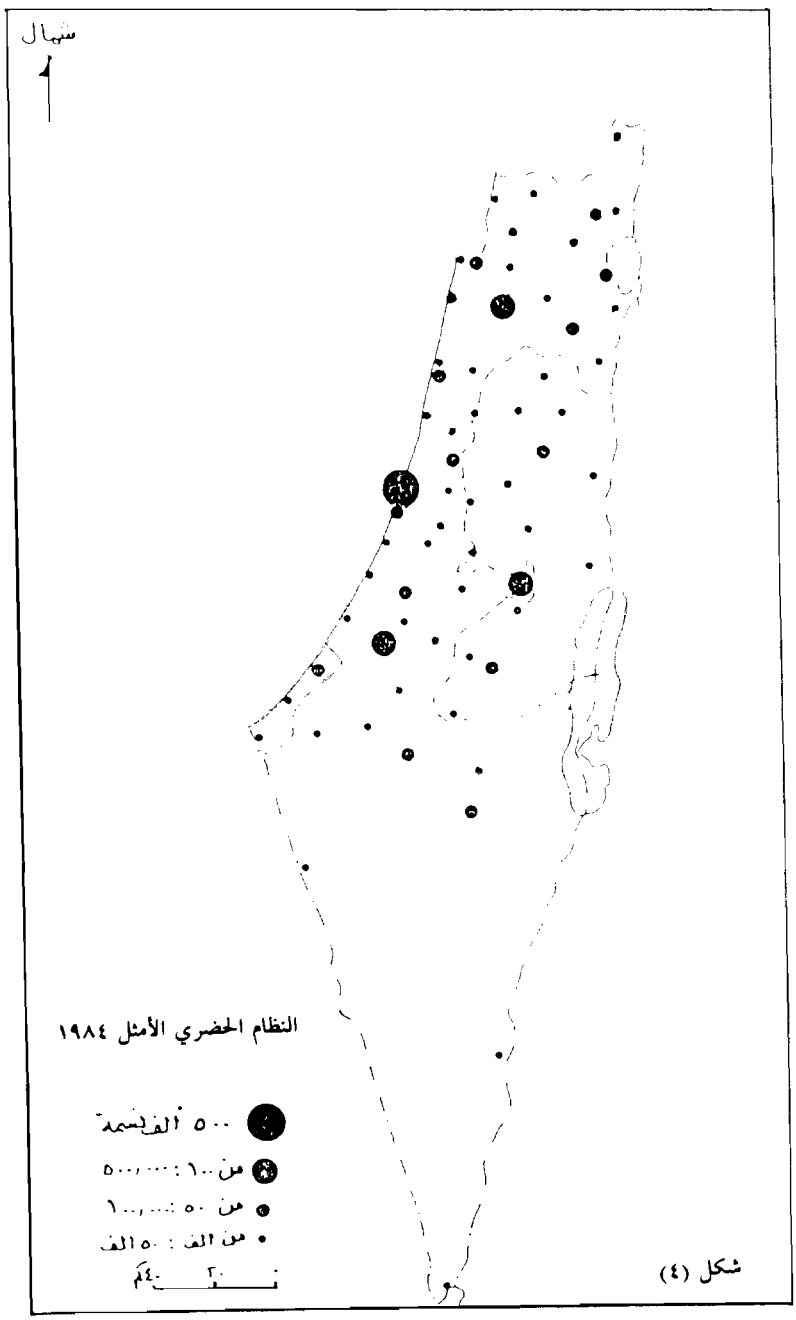
شمال
النظام الحضري الأمثل ١٩٨٤
٥٠٠ ألف نسمة
من ٦٠٠,٠٠٠ : ٥٠٠,٠٠٠
من ٥٠,٠٠٠ : ١٠٠,٠٠٠
من ألف : ٥٠ ألف
٤٠ ٢٠ ٠ ٤٠كم

شكل (٤)

الفصل الرابع

التوزيع والتباين الاقليمي للمدن الجديدة: -

تميزت مدن التنمية القليلة التي كانت موجودة سنة ١٩٤٨ بوقوعها قرب منطقة «الايكيومين» الرئيسية حول تل أبيب وفي السهل الساحلي عموما، بينما كانت أطراف فلسطين المحتلة الشمالية والجنوبية القصوى شبه خالية من مدن التنمية. ولكن في العقد الأول من قيام «اسرائيل» راعى المخططون أن يملأوا الفراغات الشمالية والجنوبية، وخاصة قرب الحدود السياسية المشتركة مع لبنان وفي الجنوب مع النقب.

وشكل (٥) يوضح توزيع أهم مدن التنمية الاسرائيلية في الوقت الحالي[٣] ويوضح ذلك التوزيع نوعا من العشوائية الى حد ما. كذلك يلاحظ أن التباعد Spacing بين كثير منها قليل للغاية، فالبعض منها مثل شيدروت Shedrot ونيتيفوت Netivot وأوفاكيم Ovakim متقارب للغاية وأكثر من الازم، مما جعلها متنافسة وغير قابلة للنمو، كذلك نجد أن بنيتها الأساسية Infrastructure كانت لذلك ضعيفة وبها قليل من الخدمات العامة. وعلى نقيض ذلك كانت هناك مساحات شاسعة من النقب الجنوبي ليس بها مدن للتنمية، وكان الحال كذلك أيضا في مناطق الشمال. ووقعت بعض مدن التنمية الأخرى قرب مدن كبرى كما هو الحال في «قريات مالاش» «ويهود Yehud» «ومافاسيريت زيون». وتميزت بعض المناطق الأخرى بأنها ليست بها أية مدن للتنمية مثل الجليل الشرقي والجليل الأعلى والأوسط ومنطقة العربة Arava.

وقد أثر في التباين المكاني لمدن التنمية في فلسطين المحتلة، أن بعضا منها احتل مواضع قرى ومدن عربية سابقة، وهكذا ارتبطت المدن الجديدة بمواضع سبق شغلها من قبل العرب، قبل أن يضطروا الى الرحيل عنها، فكان ذلك من عوامل التباين المكاني في مواقع المدن الجديدة، ومن أمثلة ذلك محلة «قريات شمونا» في وادي الحولة وبيت شميس في ممر «كوريدور» القدس وقريات مالاش في جنوب السهل الساحلي «ومعلوت» التي تقع غرب الجليل الأعلى (Efrat, 1984, 146.).

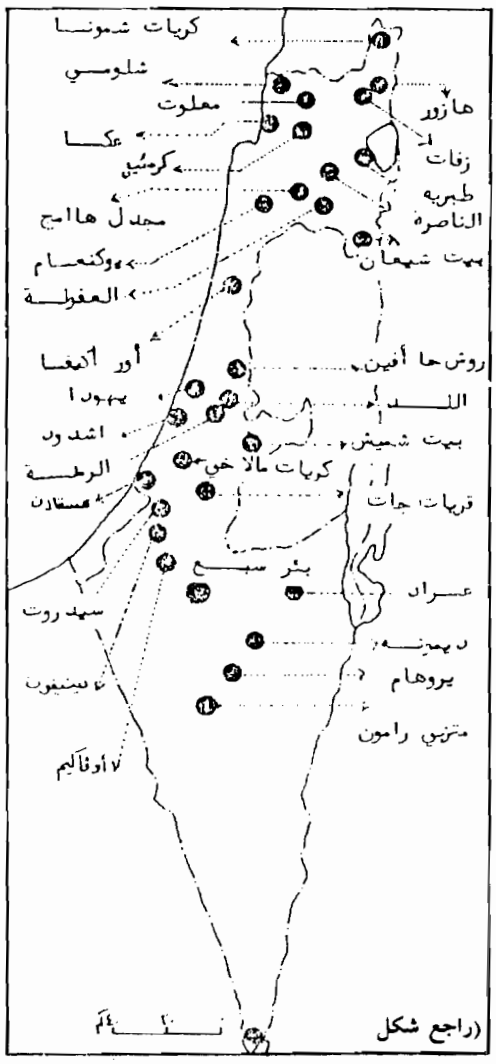

أهم مدن التنمية في فلسطين المحتلة ١٩٨٦

وهكذا حظي الاقليم الأوسط حتى سنة ١٩٥٠ بالقدر الأوفر من المدن الجديدة، بينما حظي الاقليم الشمالي على نسبة أقل، وجاء الجنوب في ذيل القائمة.

ولما كان الاستيعاب قد جرى أولا في مدن عربية قائمة بالفعل هجرت من

سكانها، فان النمو السكاني حدث أيضا في المناطق نفسها، مما جعل التباين السكاني يأخذ طابعا مكانيا وتركزوا في السهل الساحلي أساسا، أما المدن التي نشأت أصلا بوصفها مدنا جديدة ولها بنية أساسية جديدة فان الاقليم الجنوبي قد حظي بنسبة كبيرة من هذا النوع بعد أوائل الخمسينيات، وأعطى النقب أولوية في ذلك، ومعنى ذلك اتجاه المد الخاص بانشاء المدن الجديدة نحو الجنوب ليسهم ذلك الاتجاه في الطابع المكاني لهذه المدن وتوزيعها، وجرى التركيز على أن يتم استيعاب المهاجرين في المناطق الهامشية ويأتي النقب في ذلك المجال على رأسها.

وثمة ملاحظة مكانية وديموجرافية هامة، وهي أنه لوحظ أن نسبة السكان القدامى في المدينة الجديدة الى جملة سكانها، تزيد كلما كبر حجم هذه المدينة، بينما ترتفع نسبة المهاجرين كلما صغر حجم تلك المدينة وبالتالي فان نسبة السكان القدامى كانت قليلة في مدن النقب الصغيرة، وان كان الشائع أن القاعدة السابقة تصدق بصفة عامة وبغض النظر عن موقع الاقليم الجغرافي الذي تنتمي اليه المدينة، ولكن بصفة عامة أدى اختلاف درجة جاذبية مدن التنمية للمهاجرين إلى تباينات إقليمية.

ومن العوامل التي أثرت في التباين المكاني للمدن الجديدة، توزيع وكثافة السكان العرب في الاقاليم الجغرافية في فلسطين، وعلى سبيل المثال اصطدام انشاء مدن التنمية في شمال فلسطين بسيادة العمران العربي هناك، خاصة في المناطق الجبلية التي مثلت معقلا تقليديا وتاريخيا للسكان العرب. ولذلك قلت مدن التنمية هناك ولكنها أدخلت بعد ذلك في برامج انشاء تلك المدن لتحقيق التوازن الديموجرافي بين العرب واليهود.

كذلك كان من عوامل فشل بعض مدن التنمية الحضرية في المناطق القريبة من حيفا، سيطرة تلك المدينة ووضوح الاستقطاب الحضري بها، مما أثر في نمو أية مدينة أقيمت الى جوارها أو قريبة منها.

وارتبط انشاء بعض مدن التنمية الاسرائيلية في الشمال بهدف صهيوني واضح وهو تهويد الجليل وانشاء شبكة مستوطنات يهودية تقابل كثافة العمران العربي هناك، وسبب ذلك أن الشمال الاسرائيلي قريب من ثلاث دول عربية، وأنه مكتظ بالسكان العرب، وأنه يتحكم في مصادر المياه الرئيسية في فلسطين المحتلة (Kippins, 1984, 191.).

ويلاحظ أن اختيار مواضع المدن الجديدة ارتبط كما تبين بالتوسع وملء الفراغ الديموجرافي والجغرافي في المناطق الحدية، وكانت اسرائيل في أثناء ذلك تنفذ احدى المبادىء المعروفة في الجغرافيا السياسية، وهو مبدأ أو طريقة الضفدعة القافزة أو قفزة الضفدعة Leap - Frog بمعنى أن كل منطقة تضمها تحاول أن تجعلها مهيأة لوثبة جديدة، وضرورة تأكيد تواجدها في المناطق الهامشية، ولذلك كان ذلك المظهر المكاني أهم ما يميز ظاهرة انتشار المدن الجديدة وجعلها نقاط ارتكاز نحو مزيد من التوسع والانتشار نحو المناطق الحدية.

ووضح منذ البداية، أن تخلخل الوجود اليهودي في أقصى الجنوب في النقب وأيضا في أقصى الشمال، وتركز ذلك الوجود في الوسط بالسهل الساحلي خاصة تل أبيب، يزيد من حدة التباين الحضري الاقليمي، ولذا كانت المدن الجديدة احدي وسائل علاج ذلك الخلل المكاني والتباين الاقليمي في اعداد المدن ومواقعها.

وانطلاقا من ذلك الشعور والرغبة في تأكيد الوجود اليهودي في الأطراف الشمالية والجنوبية استهدف الشمال للتنمية الاقليمية المكثفة والعامة، وشمل ذلك بالطبع انشاء المدن الجديدة وركزت الخطة على زيادة التواجد اليهودي هناك في مقابل النمو السكاني العربي. وبرغم وجود ١٠ مدن جديدة في الشمال أقيمت كلها قبل سنة ١٩٥٥ فان المنطقة كانت لا تزال بحاجة للمزيد منها لاحلال التوازن المنشود من اليهود والمتمثل في وجود نوع من التوازن بين السكان العرب، واليهود من حيث العدد. ولتوضيح ذلك فان سكان الشمال في سنة ١٩٤٨ كانوا حوالي ٥٣٤٠٠ نسمة أقل من ربعهم كانوا من سكان الحضر، والباقي سكان ريف، ولم يكن ذلك ملائما لخطط اليهود الذين هم سكان حضر أصلا سواء في داخل «اسرائيل» أو في خارجها. لذا حرص اليهود على تغيير الوضع الديموجرافي في الاقليم بطرق عديدة كانت المدن الجديدة إحداها ويؤكد ذلك الجدول التالي: ـ

جدول (٢) سكان الريف والحضر في الاقليم الشمالي بين سنة ١٩٤٨ ـ سنة ١٩٨٠[1]

السكان	١٩٤٨	١٩٥٥	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٠
الجملة	٥٣,٤	١٧٠,٦	١٩٤,٣	٢٣٤,٣	٢٨١,٠	٣١,٧
سكان الحضر	١١,٢	٧٥,١	١١٥,٠	١٤٩,٩	١٩٢,٠	٢١٨,٤
سكان الريف	٤٢,٢	٩٥,٥	٧٩,٠	٨٤,٤	٨٨,٤	٩٨,٦
نسبة سكان الحضر	٢١,٠	٤٤	٥٩,٢	٦٤,٠	٦٨,٤	٦٨,٩

وكما هو واضح في الجدول السابق زادت نسبة سكان الحضر في الاقليم الشمالي من ٢١٪ سنة ١٩٤٨ الى حوالي ٧٠٪ ولا شك أنها تقترب الآن من ٧٥٪ وقد تطلب ذلك النمو الحضري انشاء مدن جديدة، وليس ذلك فقط، بل واكب انشاء تلك المدن تكثيف صناعي انعكس بدوره نمواً حضرياً.

ولا ننسى أن اهتمام اليهود بهذه المنطقة، حتى قبل قيام اسرائيل، جعلهم تبعا للطبيعة القافزة التي ميزت أطماعهم يتواجدون بالقرب من مصادر مياه نهر الأردن، وتميز العمران وقتها بأنه عمران ريفي، أما بعد سنة ١٩٤٨ فقد تغيرت سياسة اسرائيل كما سبق وأوضحنا، لأن سياسة اعادة توزيع السكان تطلبت انشاء المدن الجديدة، وفي الشمال كان اليهود تقريبا غير متواجدين في الاقليم الجبلي الأوسط الذي يسوده العرب، وهنا كانت المدن التي أقامها اليهود ومعظمها صغيرة الحجم أو متوسطة وتعتمد أساسا على الاقليم الزراعي ولم تكن لذلك قادرة على أن تلعب دورا حيويا في السياسات الصهيونية لإحلال التوازن الديموجرافي، واستيعاب المزيد من المهاجرين الذين كان الكثير منهم يتجه من ميناء الوصول الى مساكن المدن الجديدة مباشرة.

ولذلك فمنذ الخمسينيات تحولت السياسة الخاصة بانشاء المدن الجديدة الى تبني انشاء المدن متوسطة الحجم بدلا من المدن الصغيرة، وأيضا التركيز على الأساس الصناعي للعمران الحضري بدلا من القاعدة الزراعية التقليدية، ومن أجل تأكيد التواجد اليهودي في الاقليم الشمالي جرى انشاء ثلاث مدن جديدة هي «معلوت ويليت Illit ونازاريت ايليت» سنة ١٩٥٧ وأيضا «كرمئيل» سنة ١٩٦٤ في المنطقة ذات الكثافة العربية الفائقة، وجرى تصنيع المدن الجديدة بسرعة، مستفيدة من قربها من منطقة حيفا الحضرية، والسهل الساحلي الصناعي في الشمال.

ورغم التأكيد على الصناعة والتطور في الشمال الا أن النتيجة لم تكن ناجحة تماما، وذلك لأن تزايد السكان اليهود كان أقل من المتوقع، وتزايد السكان العرب في المنطقة كان أكثر من المتوقع. ونمو اليهود كان أقل من المأمول، وذلك لأن المدن الجديدة بعد أن شهدت هجرة نشطة من الشرق الأوسط وشمال أفريقية بين سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ ـ وكانوا فقراء ونوعية متدنية حضاريا ثقافيا ـ توقفت هذه الزيادة في منتصف السبعينيات، كما كان للزيادة الطبيعية للعرب الفضل في تفوقهم عل

اليهود، وقد وصلت لأعلى معدلاتها في سنة ١٩٦٥ الى ٤٤,٦ في الألف وسبب ذلك معدلات المواليد الفائقة لدى العرب والتي وصلت في فلسطين في سنة ١٩٦٠ الى ٥٠,٣ في الألف والى ٤٥,٧ في الألف سنة ١٩٧٠ (حسن عبد القادر ـ ١٩٨٥ ـ ٤٥).

وفي أوائل السبعينيات وصلت المدن في شمال فلسطين المحتلة الى نقطة تقلص حرجة وكانت تتميز بقاعدة عمالية فقيرة، وخدمات مجتمعية متدنية والقليل منها كان له قاعدة تجارية ناجحة تمكنه من أداء وظيفته كمكان مركزي Central Place وذلك بسبب هيمنة حيفا الحضرية المجاورة له ومنعها نمو مدن التنمية الأحدث منها في الشمال.

وكان اقليم النقب في الجنوب من ناحية أخرى مشتت العمران رغم وجود بعض مدن التنمية به مقارنا بأقاليم فلسطين الأخرى، وارتبط انشاء مدن التنمية في الاقليم بالتنمية الشاملة ككل والتركيز على الامكانات الزراعية والصناعية به. وكانت فرصة النمو الحضري به واسعة بعد التحول الى الصناعة بدلاً من الاقتصاد على الزراعة وحدها كأساس للتنمية، وفي احدى الدراسات التي قام بها في النقب Darin - Drabkin اتضح له أنه يمكن تخطيط المدن الجديدة في النقب على أساس أن تشمل مساحات استخدام الأرض بها، ضعف المعدل المقبول في المدن الأوروبية لكل استخدام وذلك لاتساع الأراضي والمساحات المتاحة بالنقب والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (٣) متطلبات الأرض والمتوسط لكل استخدام في المدن الأوروبية بالأمتار المربعة لكل شخص[٥]

الاستخدام	المدى	المتوسط
السكن	٦٧ ـ ١٤٤	١١٠
الطرق	٣٠ ـ ٥٠	٤٠
المساحات الخضراء	٤٠ ـ ٥٦	٤٨
الخدمات العامة	٢٠ ـ ٤٠	٣٠
الصناعة	١٨ ـ ٤٤	٣٢
الخدمات التجارية	١٠ ـ ٢٣	١٢
الجملة	**١٨٥ ـ ٣٢٧**	**٢٧٠**

وعلى ذلك فالاتجاه الذي يدعو اليه «درابكن» هو اتخاذ متوسط ٢٧٠ مترا لكل شخص كمجموع لمتوسطات الاستخدامات في مدن النقب وهو متوسط مرتفع نسبيا عما يمكن قبوله كمتوسط للشخص في غير النقب لامكانات المنطقة الواسعة في الأراضي المتاحة.

واعتمادا على امكانات النقب يرى الباحث سابق الذكر أن النقب يمكنه أن يضم من ٥ ـ ٦ ملايين شخص على مساحة ٣٠٠٠كم٢ وبمستوى عال من المعيشة أكثر مستوى من المحلات الحضرية التقليدية، وحسابات «درابكن» اكثر من متفائلة، لأنه أهمل عن عمد أن تطوير النقب الحضري رهن بالتنمية الشاملة، ولم يذكر كيف سيتم ذلك لوجود العديد من العقبات الطبيعية والبشرية هناك، وخاصة في الزراعة، فمعظم التجارب التي يحيطها اليهود برعاية كبيرة تمت في نطاقات زراعية محدودة المساحة وبطرق مكثفة علميا لا يمكن بحال أن توجد بالدرجة نفسها اذا ما زرعت مساحات كثيرة من النقب، وكذا الحال في الصناعة، فالنقب فقير في امكاناته المعدنية. والعامل البشري أيضا عامل مهيمن حيث لوحظ ارتفاع نسبة الهجرة النازحة مؤخرا عن اسرائيل عموما وبالطبع فهي أكبر عن النقب، ويدل على ذلك أن النقب في منتصف الخمسينيات لم يكن يضم سوى ٧٪ فقط من سكان فلسطين المحتلة.

ويبدو التباين الاقليمي في المدن الاسرائيلية الجديدة إذْ أنه حتى بداية سنة ١٩٧٩ كان توزيع هذه المدن وحجم سكانها لا يتفق ومساحة وتوزيع الأقاليم الجغرافية الكبرى.

وقد كان نصيب السهل الساحلي ٨ مدن جديدة بها ١٣٤٤٠٠ نسمة بنسبة ٣٨,٥٥٪ من جملة سكان المدن الجديدة (٣٤٨٥٠٠) في ذلك الوقت، واقليم الجليل والشمال كان به أيضا ٨ مدن جديدة بها ٨٨٢٠٠ نسمة بنسبة ٢٥,٣٪ من جملة سكان المدن الجديدة.

واقليم الوسط المركزي به ٣ مدن تضم ٤٥٥٠٠ نسمة بنسبة ١٣,٠٥٪ من جملة سكان المدن الجديدة، ثم اقليم النقب ويضم ٦ مدن جديدة بها ٨٠٤٠٠ نسمة ٢٣,٠٧٪ من جملة سكان المدن الجديدة (أبو عرفة ـ ١٩٨١ ـ ٢١٢) ونصيب النقب هو أقل من ربع سكان المدن الجديدة، برغم امكانات المساحة، ويدل ذلك على أن

المسألة ليست مساحة فقط، ولكنها موارد وأساس اقتصادي يمكن المدن الجديدة من النمو.

الا أن الدراسة السابقة (أبو عرفة) لم تدرج مدينة بئر سبع ضمن المدن الجديدة، وهي ضمنها بالفعل، وعاصمة النقب الكبرى، ويمكن القول أن بئر سبع وحدها كان بها سكان مثل حجم مدن النقب مجتمعة. بمعنى أن حجم السكان في مدن النقب الجديدة لم يكن يقل عن ١٦٠ ألف نسمة آنذاك (١٩٧٩) وذلك يرفع من نسبة نصيب مدن التنمية في النقب الى حوالي ٣٧,٥٪ من جملة سكان المدن الجديدة في اسرائيل في نهاية السبعينيات، ومع ذلك يظل التباين المكاني واضحا لأن مساحة النقب أكثر من نصف مساحة فلسطين المحتلة.

وهناك ملاحظة مهمة، وهي أنه رغم أن الحرب تؤدي لتركيز السكان وليس تشتيتهم فإن الوضع في اسرائيل التي تفتقر الى العمق المكاني كان مختلفااذ وجد المخططون أن زرع هذه المحلات الحدية والمشتتة بعد تدعيمها واختيار وظائفها وتطويرها في صورة قرى صناعية، يمكن أن يهدف احكام قبضة «الدولة» على المناطق الحدية مما شجع على انشاء ذلك النمط العمراني المشتت والمعتمد على الصناعة (Hasson & Gosenfeld, 1980, 315).

وقد شجع كثير من المخططين الخطط التي تخدم التباين الاقليمي، كما هو الحال في منطقة النقب التي تستدعي تخطيطا خاصا مختلفا، سواء في مجال الزراعة أو العمارة الخاصة بالمباني والتركيز على نمط العمارة الذي يناسب المناخ الصحراوي، ويدخل في ذلك بطبيعة الحال المدن الجديدة في المنطقة.

وقد لوحظ في سنة ١٩٧٦ أن هناك تباينا عمرانيا حضريا على مستوى اقليم النقب ذاته Intras - regional Variation وذلك في توزيع المدن التي تقل جداً في الجنوب لقسوة المناخ، ولذلك فان المنطقة جنوب بئر سبع وهي نصف مساحة فلسطين المحتلة كان بها فقط ٣٪ من سكان البلاد (Rahumimoff & Berkowitz, 1979, 291). ويرى العديد من المخططين الآن أن التخطيط الدقيق القائم على اختلاف الظروف البيئية، يمكن أن يضيف الى امكانات اقليم النقب الحضرية، وذلك لامتيازه بسهولة الحصول على الأرض، وهو ما دفع الى قيام المدن الأولى للتنمية في المنطقة، متبنية كثافة سكانية وسكنية منخفضة. وبعد ذلك أثبت بعض

المخططين خطأ ذلك، بسبب حرارة الجو وجفاف المنطقة حيث يؤدي ذلك النمط المعماري الى طول رحلة السير في المدينة بأنواعها كما يؤدي الى احساس السكان بالعزلة، لا سيما اذا كانوا وافدين من مدن كبرى في الخارج، تعلو فيها المساكن الى عديد من الطوابق، ولذلك عُدل عن خطة الكثافات المنخفضة بعد ذلك، والرأي السائد الآن في النقب هو المؤيد للكثافات العالية في المراكز الحضرية المعالجة ببراعة والمشيدة بدقة في صورة متناسقة مع البيئة المحيطة بالمدينة القائمة في مثل هذه البيئة الصحراوية القاسية (Rahumimoff & Berkowitz, 1979, 291). بحيث لا تكون المدينة الجديدة نموذجا مطبوعا ومنقولا عن مدن الاقليم الأوسط أو الشمالي الذي يختلف جذريا عن اقليم النقب من حيث ظروفه الطبيعية، والإجتماعية أيضا.

وقد روعي التباين الاقليمي أيضا في نشر الصناعات كأساس اقتصادي للمدن الجديدة، فقسمت البلاد الى مناطق ذات أولوية خاصة عاجلة ومناطق ذات أولوية آجلة ثم مناطق لا تحظى بأية أولويات أو حوافز لاقامة الصناعة ونشرها، كما هو الحال في مناطق مجمعة تل أبيب الحضرية ومنطقة حيفا، وهي المناطق القديمة المزدحمة التي كانت الصناعة والتحضر ظاهرة بها منذ البداية (Gradus & Krakover, 1979, 397) بينما حظيت مناطق مدن التنمية بهذه الأولويات الصناعية.

وقد درس «جرادوس وكراكوفر» الاختلافات المكانية التي حدثت في مجال الصناعة في فلسطين المحتلة بين سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٧١ بناء على ما أسمياه معادلة الموقع «Location Quatient» أو «L Q» وهذا المقياس عبارة عن مؤشر يقيس العمالة في أحد الأقاليم الفرعية Sub - Divisions مقارنة بها في الدولة ككل ويحسب ذلك المؤشر كما يلي: ـ

$$\text{م . م} = \frac{\text{ع ص}}{\text{ع}} \times \frac{\text{ق}}{\text{ق ث}}$$ حيث م م = معادلة الموقع، ع ص = العمالة الصناعية في الاقليم الثانوي، ع= جملة العمالة في البلاد، ق ث= جملة قوة العمل في الاقليم الثانوي و ق= جملة قوة العمل المتاحة في كل البلاد.

وبناء على ذلك فانه اذا كانت م م= أكثر من ١ صحيح فان نسبة المشتغلين بالصناعة تكون عالية في الاقليم الثانوي والعكس صحيح. وحينما تكون م م أقل من ١ صحيح تكون درجة التصنيع أقل. وقد ثبت من الدراسة سابقة الذكر أنه في

سنة ١٩٦٥ كانت أكثر الأقاليم تصنيعا في «اسرائيل» هي المناطق الوسطى المتركزة السكان، وكان اقليم عسقلان التنموي الفرعي فقط، قد حظي بدرجة من التصنيع قريبة منها في الأقاليم الوسطى.

أما بقية الأقاليم الفرعية، وخاصة في النقب الجنوبي فلم تحظ بدرجة عالية من التصنيع، وهكذا وضح التباين الاقليمي في الصناعة، ووجدنا أن مدن التنمية القائمة في الأقاليم الحدية كانت ضعيفة التصنيع، أما بعد ذلك في سنة ١٩٧١ وطبقا للمقياس نفسه، سابق الذكر، فان تلك المناطق الهامشية قليلة التصنيع، بدأت تبين على درجة أعلى من التصنيع، بعد أن تبينت معظم مدن التنمية وغيرها من المدن الصناعة كأساس اقتصادي لها بدلا من الزراعة وحدها والتي تستطيع اعالة مزيد من الوافدين من المهاجرين، ففي سنة ١٩٧١ زاد تصنيع ٩ أقاليم ثانوية لتقترب من مستوى تل أبيب، وكان على رأس هذه الأقاليم اقليم بئر سبع في النقب والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة.

جدول (٤) مؤشر درجة التصنيع (العمالة الصناعية)
بين سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٧١ في اقليم فلسطين المحتلة[٦]

أولا الاقليم الأوسط	١٩٦٥	١٩٧١ التغير ٪	نسبة	الهوامش	١٩٦٥	١٩٧١ التغير ٪	نسبة
تل أبيب	١,٢٢	١,٣	١٥,٥٧	القدس	٠,٧٠	٠,٥٥	٢١,٤٣
حيفا	١,٢١	١,١١	٨,٢٦	عسقلان	١,١٢	٠,٩٦	٢٢,٣٢
بتاح تكفا	١,٢٦	١,٢٣	٢,٢٨٨	بئر سبع	٠,٨٥	٠,٨٩	١٢,٩٤
رام الله	١,٣٨	٢,٦٣	٩٠,٥٨	جزريل	٠,٦٥	٠,٧٧	٣٦,٩٢
الخضيرة	٠,٨٢	١,٠	٢١,٩٥	عكا	٠,٥٨	٠,٨٨	٣٢,٩٢
رحفوت	٠,٦٦	٠,٧٤	١٢,١٢	رزيقات	٠,٦٤	٠,٥٤	٣٧,٥٠
هاشارون	٠,٦٧	٠,٦٦	١,٤٩	كنديت «طبرية»	٠,٥٣		١,٨٩

والجدول ينطبق بالأبعاد المكانية وعلاقتها بالتصنيع، اذ نلاحظ أن المناطق الشمالية من الهوامش، قد حظيت بدرجة من التصنيع أكبر من جنوب «اسرائيل» وأنه كلما اقترب الاقليم الثانوي من منطقة الوسط وتل أبيب، كلما كانت درجة التصنيع أكبر، ويبدو ذلك في درجة تصنيع اقليم عسقلان الفرعي في شمال النقب، إذ اقتربت هذه الدرجة من ١ صحيح ٠,٩٦ سنة ١٩٧١ وكانت درجة اقليم بئر سبع الى جنوب

عسقلان أقل ٨٩,٠ فقط. ويعكس ذلك الوضع توجيه الصناعة الى مدن التنمية وأن ذلك رفع من درجة تصنيعها وساعدها على النجاح (Gradus & Karkover, 1977, 398 - 9).

وقد قابل النمو الصناعي في مدن التنمية انخفاض معدلات التصنيع في مناطق الوسط الحضرية لاسباب موجهة، مثل منع الحوافز عنها وتقييد اصدار الرخص الصناعية ل جانب عوامل غير مباشرة مثل ندرة الأراضي المتاحة للنشاط الصناعي، بالاضافة الى تفاقم مشكلات التلوث والمشكلات الحضرية الأخرى. وقد أفاد ارتفاع درجة التصنيع في الهوامش في استقرار السكان في مدن التنمية، وتقليل معدلات الهجرة النازحة منها، ذلك الأمر الذي لوحظ بوضوح في حالات مدن التنمية الباكرة التي لم تكن ترتكز على قاعدة صناعية.

ورغم وضوح تصنيع مدن التنمية منذ الستينيات، الا أن درجة تنوع الصناعات في الأقاليم الهامشية التي بها تلك المدن، كانت مختلفة عنها في تلك القريبة من تل أبيب والوسط والتي تميزت بتنوع واضح للصناعات[٧] بينما لم يحظ بدرجة معقولة من التنوع الصناعي في الأقاليم التنموية، سوى اقليم عسقلان الفرعي شمال النقب، وذلك لقربه النسبي من الوسط، وأيضا قربه من ميناء «أشدود»، وجاء في ذيل المراتب الخاصة بالتنوع الصناعي منطقة النقب (بئر سبع) واشتركت في قلة تنوعها الصناعي مع مناطق تنمية أخرى في الشمال (Gradus & Krakover, 1977, 399 - 401). مما يدل على أن مدن التنمية قد أصابت حظا من التصنيع، ولكنها لم تبلغ بعد نفس الدرجة من التنوع الصناعي البادي في منطقة مجمعة تل أبيب الحضرية والنطاق الساحلي الأوسط، وهو أمر يثبت وجود التباين المكاني على مستوى فلسطين المحتلة من ناحية وعلى مستوى مدن التنمية من ناحية أخرى.

ولا شك أن الوضع الحالي هو في صالح مدن التنمية بالهوامش مثل النقب، اذا علمنا أنه مر على الدراسة المذكورة أكثر من ١٥ عاما، كان التركيز خلالها على تصنيع مدن التنمية وتنويع صناعاتها، بحيث تصبح من الصناعات القائمة على العلم والتي لا تحتاج لمواد خام ثقيلة أو نقل لمسافات طويلة، وتتميز بارتفاع قيمة المنتج النهائي ولعل في حالة مدينة عسقلان مثال على ذلك، التي خطط لها لتصبح مركزا صناعيا مهما في السهل الساحلي (شعبان ـ ١٩٧٠ ـ ١٣٠ ـ ٣١). وأما بئر

سبع فنجد أنها أصبحت قاعدة لصناعة وتقطيع الماس وهي صناعة هامة وناتجها عالي القيمة (Berman, 1965, 308.).

وهكذا نجد أن التباينات الاقليمية المكانية في توزيع مدن التنمية من ناحية ودرجة تصنيع هذه المدن من ناحية أخرى، بدأت تضيق مع الزمن بين هذه المدن وغيرها من مراكز الحضر القديمة من خلال السياسات التي هدفت الى جعل مدن التنمية مراكز جذب واستقرار سكاني للمهاجرين.

الفصل الخامس

الموضع والموقع: -

دراسة مواضع ومواقع المدن الجديدة في فلسطين المحتلة لا تعكس التأثيرات الجغرافية المعتادة في مثل هذه الحالات، بمعنى أن تلك المواضع والمواقع لم تكن دائما استجابة صحيحة لأبعاد جغرافية، بل تكشف بعض تلك المواضع عن تعارض واضح مع هذه الأبعاد.

ولتوضيح ذلك نقول إن بعض المواضع التي اختيرت لمدن التنمية الباكرة كانت في الحقيقة استجابة عاجلة لحاجات الاستيعاب للمهاجرين، كذلك تأثرت تلك المواضع بمدى توافر الأرض المتاحة ورخص أثمانها أي كانت استجابة لعوامل بشرية واقتصادية عملية أكثر من غيرها من العوامل.

أكثر من ذلك لم تكن معظم المدن الجديدة حرة في اختيار مواضعها، لأن العديد منها قام فوق مواضع سابقة لقرى ومدن عربية، وبالتالي وقعت في الموضع نفسه ولم تكن حرة في تركه وذلك لاغراء وجود المساكن ومعظم مكونات البنية الأساسية بعد رحيل وترحيل العرب عنها، ومن أمثلة المواضع التي سبق شغلها بمحلات عربية مدن اللد والرملة وبيسان وبئر سبع كذلك بعض مناطق الجيرة العربية في عكا والقدس والمجدل ويافنى Yavne.

واختيرت هذه المواضع كمدن تنمية لمواضعها الملائمة في توجيه السكان

المهاجرين اليها، للعمل في القطاع الزراعي حول هذه المدن في «الكيبوتزات والموشافات» العسكرية الطابع.

كذلك احتلت بعض مدن التنمية مواضع معسكرات انتقالية للمهاجرين، وجد فيها بعض المخططين أنها مواضع واعدة بالتطور الحضري المستقبلي ومن أمثلة تلك المواضع زيون Ziyyon وميفاسيرت Mevasseret وأكيفا Aqiva وكريات مالاش ويروهام (Efrat, 1984, 147.). وفي رأي «إفرات Efrat» أن تأثير الجغرافيا كان محدودا على توزيع المدن الجديدة وأن الاختيار للموضع كان عشوائيا أحيانا، كذلك لم تنشأ المدن الجديدة متأثرة بتوزيع المواد الأرضية المحلية. وربما كان ذلك بسبب العجلة التي اتصفت بها فترة ما بعد سنة ١٩٤٨ والتركيز على سرعة استيعاب المهاجرين.

وبينما اتصفت معظم مواضع المحلات العربية في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ بأنها جبلية، والمواضع اليهودية بأنها سهلية (محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥ ـ ٨٧) فإننا نجد أنه بعد هذا التاريخ أصبح اليهود أكثر حرية في اختيار الموضع للمدينة الجديدة، وغلب تأثير المواضع الأيديولوجية والسياسية والديموجرافية على اختيار الموضع.

وشجع على اختيار مواقع بعيدة عن منطقة التركز الحضري في السهل الساحلي حول مجمعة تل أبيب، أن معظم الأراضي في المناطق الهامشية كالنقب كانت تحت سيطرة ادارة الأراضي، مما أعطى المخططين مجالا أرحب في الاختيار.

وقد تأثر موقع بعض المدن باعتبارات عدة مرتبطة بالأبعاد المكانية وعلاقاتها بما حولها فعلى سبيل المثال عند انشاء ميناء «أشدود» وهي مدينة جديدة جرى اقتراح انشاء الميناء في موقع عسقلان ولكن ذلك رُفض بسبب قرب الموقع من قطاع غزة واقترح انشاؤه عند مصب وادي Soreq قرب تل أبيب ولكنه رفض أيضا لاسباب أمنية (Efrat, 1984, 155,) وأخيرا اختير الموقع الحالي قرب المدينة القديمة أشدود، وكانت المتطقة آنذاك مقفرة غير متطورة وذلك لقرب الموقع من وسط البلاد ولرخص الأراضي وملاءمة المنطقة لفكرة ومبدأ اعادة توزيع السكان، كذلك من الناحية الأمنية كان الموقع على بعد حوالي ٤٠ كم شمال غرب غزة وجنوب تل أبيب، بينما تمثلت مثالب الموقع في البعد عن مركز تكتل البنية الأساسية وشبكة الطرق الرئيسية.

وموضع أشدود على سلسلة كثبان رملية طولها ٧ أميال وعرضها ٢ ميل، وحدها الشرقي يوازي الأراضي الزراعية التي تمتد الى الشرق من وادي «لاكيش» والذي يقسم المدينة الى قسمين، وقد استغلت خصائص الموضع في تخطيط المدينة نفسها.

وفي بعض الأحوال كانت مواضع ومواقع المدن تختار من قبل المخططين تأسيسا على فكرة التراتب أو التسلسل الحضري (Gonen, 1975, 106 - 9)، كذلك نلاحظ أنه مع تطور النظرة لمدن التنمية فانه جرى الاهتمام بخصائص الموضع ومثال ذلك أنه عند تطوير ضواحي مدينة معلوت Ma'alot روعي الاستفادة من الموضع التلالي والمظهر الجبلي الطبيعي في تجميل بيئة المدينة وزيادة جاذبيتها لمحاولة دمج السكان في هذا المكان وزياد ارتباطهم به لإحداث نوع من التجانس الاجتماعي وفي الوقت نفسه ربطهم ببيئة جذابة (Weitz, etal. 1979, 320). ونجد أن الموضع كان له تأثيره السلبي في كثير من الأحيان ليس فقط في حالة المدن الجديدة، ولكن أيضا في التوسعات التي حدثت للمدن القديمة، فبالإضافة الى احجام العمران اليهودي عن المواضع الجبلية في البداية، والتي كانت تمثل المعقل التقليدي للعمران العربي، تغير الحال وأصبحت اقامة المدن الجبلية هدفا لإحلال التوازن الديموجرافي في مناطق يتفوق فيها العرب عدديا.

وثمة تأثير آخر للموضع، وأيضا للمسافة والتباعد، ويتجلى ذلك في أن تكاليف انشاء المدن الجديدة ومكونات بنيتها الأساسية هي أكثر في المواضع الجبلية منها في المواضع السهلية، كما يوضح الجدول التالي الذي يبين تكاليف البناء لمكونات البنية الأساسية في بعض مشروعات الاسكان العام بحسب الموضع في بعض مدن فلسطين في نهاية السبعينيات.

جدول (٥)

تكاليف البناء للبنية الأساسية في بعض مشروعات الاسكان في فلسطين المحتلة بحسب الموضع في نهاية السبعينيات(٥)

(١) المناطق الجبلية	التكلفة بالليرة لكل «ايكر»	(٢) المناطق السهلية	التكلفة بالليرة لكل «ايكر»
القدس (شرق Talpiot)	١٠٤٠٠٠٠	أشدود	٧٣٢٠٠٠
القدس (رامات Ramat)	١٥١٨٠٠٠	بئر سبع	٧٦٢٠٠٠
الكرمئيل (Karmiel)	١٩١٥٠٠٠		
حيفا (Amos)	٢٨١٠٠٠٠		

ويوضح الجدول أن المواقع الجبلية والنائية تزيد نفقة الانشاءات بها وخضوع المدن الجديدة لأثر هذا العامل الاقتصادي ترتيبا على ذلك.

وتجدر الاشارة الى أنه بعد عدة تجارب فاشلة للبناء في المناطق الجافة التي كانت مجالا لعديد من مدن التنمية الجديدة، فان اختيار الموضع للمدن وأيضا مواقع مشروعات العمران، كانت يتم بعناية لأنه وضح أن الاختيار الجيد للموضع ينعكس علي مستقبل المركز الحضري وأهميته، وأصبح أهم متطلبات الموضع الحضري إمكانية الامداد بالمياه من البيئة المجاورة للمدينة، وأيضا سهولة الوصول الى المدينة، وتوفر العمالة في البيئة المجاورة. ومن أجل ذلك دعا بعض المخططين بعد الوقوع في أخطاء اختيار الموضع، وأخطاء أخرى مثل نقل أشكال حضرية من بيئات مختلفة عن البيئة الجافة في النقب، دعوا الى دراسة مواقع المدن القديمة التي نشأت في الماضي في الصحراء والاستفادة من ظروف نشأتها لأول مرة في بيئتها (Galantay, 1979, 267 - 8).

وتعد ايلات مثالا للموضع السيء لمدينة جديدة، اذ ليس لموضعها من حسنة سوى الجبهة البحرية، أما الظهير فمفتقد، وظروف الموضع الطبيعية والمناخية خاصة، تجعل الاقامة بالمدينة صعبة لشدة الجفاف، وبالمقارنة فان ظروف المنطقة على جانب الخليج الشرقي، أفضل من منطقة إيلات بالنظر للموضع المقارن، أي من ناحية الأردن وذلك لسهولة الحصول على المياه نسبيا لكثرة الأمطار على جبال مؤاب وايدوم، عنها في جبال النقب، كذلك توافرها في الآبار الممتدة على طول أقدام هذه الجبال، ولكن كما سبق وألمحنا فان الأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية الصهيونية، كانت أحيانا أقوى من المعطيات الجغرافية عند اختيار مواضع مدن التنمية، وكون هذه الأبعاد الجغرافية ذات تأثير سلبي على المدينة. وفي حالة ايلات كانت الرغبة جامحة في ـباد ميناء يكون واجهة «لاسرائيل» على خليج العقبة ويربطها بأفريقيا والمحيطين الهندي والهادي.

وتتمثل خصائص الموضع السيئة، في أن السهل الساحلي لإيلات ضيق للغاية والى الشرق نجد التضاريس حادة وشديدة الانحدار وتجاوز الجروف البركانية، يضاف الى ذلك أن التربة حيث أقيمت ايلات ليست أكثر من خليط من الصخور الجرانيتية التي هي من الوجهة الانشائية ليست ملائمة لغرض انشاء

المساكن، كما أن المظهر الجرانيتي ليس مناسباً لغرض انشاء المباني لصلابة الصخور.

كذلك من عيوب الموضع أنه لما كانت الجبال قريبة من المنطقة الصناعية الحالية في ايلات، فانها حدت من توسعها وأدت لإمتدادها جنوبا في شكل طولي، وأخذ عمران ايلات شكلا طوليا خطيا غريبا مدفوعا بظروف الموضع الجغرافي. وحدد الموضع أيضا شكل المنطقة السكنية التي امتدت صاعدة على الفتات الصخري المغطي للمروحة الفيضية المنحدرة من الجبل (Efrat, 1984, 162 - 66) ولذلك نجد في معرض المقارنة بين ايلات وأشدود، وكلتاهما مدن وموانىء، أن نمو الثانية كان أسرع من نمو الأولى رغم أنهما نشأتا في الفترة نفسها تقريبا، ولذا شجع ذلك النمو في أشدود الأحسن موضعا والأقرب مسافة من المعمور في وسط السهل الساحلي، على اضافة تحسينات مهمة لها في الستينيات جعلتها تنمو سكانيا (جابر ـ ١٩٨٥ ـ ١١٠). أما اذا انتقلنا الى موضع مدينة عراد Arad وهي في النقب أيضا فنجد أنه كان أكثر ملائمة من موضع ايلات، حيث ان اختيار الموضع في منطقة صحراوية يلعب المناخ دورا بارزا فيه، لذا اختير موضع المدينة المذكورة (عراد) عند خط تقسيم المياه بين البحرين الميت والمتوسط كما أنه يرتفع ١٥٠٠ قدم (٥٠٠ متر) فوق سطح البحر، وأدى ذلك الى أن هذا الموضع أتاح أن يكون متوسط درجة الحرارة في عراد صيفا أقل منه في بئر سبع بحوالي درجتين مئويتين، ويلطف من ارتفاع درجة الحرارة في هذا الفصل هبوب الرياح الغربية، كما أن الرطوبة النسبية لا تزيد عن ٤٠٪ ومع هذه المزايا النسبية يشترك موضع عراد مع موضع ايلات في أثر سلبي، يتمثل في صعوبة الحصول على المياه من منطقة المدينة القريبة المباشرة. ومن تأثيرات الموضع الجبلي في عراد، أن حدود الأحياء خططت لتنسجم مع طبوغرافية الأرض غير المنتظمة في المنطقة، ولعل من أكبر تأثيرات الموضع في عراد على مورفولوجيتها أن حي هازاڤيم في شرق المدينة والذي يقع فوق نتوء نجد أن شوارعه موازية لخطوط الكنتور (Efrat, 1984, 170 - 3) وفي بعض الحالات تأثر موضع مدينة التنمية ببعض العوامل البشرية أو العسكرية، مثال ذلك أن الكثير من مدن التنمية الأولى اختيرت لها مواضع غير ملائمة لأسباب عسكرية ودفاعية، كانت أكثر جذبا من المزايا الطبيعية أو الاقتصادية المفضلة في حالة المدن العادية.

ويلاحظ أنه عند اختيار مدينة بئر سبع كمدينة تنمية في الخمسينيات أن موضعها كان متوسطا عند التقاء الحدود التي تفصل بين مناطق نفوذ القبائل والتي تقطن المنطقة، أي أن موضعها يوجد في مكان يقل فيه الصراع بين هذه القبائل، كما أنه بعد تحول المدينة الى مدينة تنمية أصبحت مركز التقاء هذه القبائل إما لأغراض ادارية أو اجتماعية وساعدت على توطين العديد منهم.

ولعل البعد المناخي للموضع وخاصة في منطقة جافة مثل النقب هو العنصر المهيمن عند اختيار الموضع وقد روعي كثيرا في مدن التنمية التي أنشئت مؤخرا، بينما أهمل في الجيل الأول من مدن التنمية. وقد درس Drabkin هذا الموضوع وأوضح أن هناك معدلا يطلق عليه معدل عدم الراحة.

وتكون قيمته بالطبع أقل في حالة المدن المرتفعة ذات الموضع الجبلي، فهو على سبيل المثال أقل في عراد Arad وديمونة في النقب منه في بئر سبع والتي يقل منسوبها عن منسوب المدينتين المذكورتين، كذلك نجد ذلك المعدل اعلى في تل أبيب ونهاريا والعفولة منه في مدن التنمية في النقب عموماً لانخفاض منسوب الأولى وارتفاع منسوب مدن النقب (Darin - Drabkin, 1979, 279).

وهكذا تكشف مدن التنمية عن استجابات مختلفة لأبعاد الموضع الذي تأثر بدوره بعوامل طبيعية في بعض الحالات، وبعوامل بشرية صرفة في حالات أخرى.

الفصل السادس

تحليل زمني لمدن التنمية: -

تدين مدن التنمية بوجودها للفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٨ وما بعدها. وفي تلك السنة كانت توجد بضع مدن فقط من بين أكثر من ثلاثين مدينة توجد الآن. وكانت المدن الأولى مركزة في الشمال وضمت ١٦,٠٠٠ نسمة فقط. والمدن التي قامت كمدن تنمية سنة ١٩٤٨ ليست جديدة تماما، ولكنها كانت مدنا عربية اعيدت تهيئتها لاستيعاب المهاجرين اليهود، وعلى ذلك سكنت في هذا العام كل من بيسان ويهود واللد ويازور وبيت دَجَن والرملة وعسقلان وبئر سبع.

أما في سنة ١٩٤٩ فجرى اسكان بمدينتي تيرات كارمل Tirat Karmel ويافنى Yafne بعد أن هجرتا من سكانها، ومنذ سنة ١٩٥٠ أنشئت مدن جديدة وبدأت حركة انشاء مدن التنمية الحقيقية وليس اعتمادا على المدن العربية التي أجبر سكانها على تركها، وتأسست قريات شمونا «Kiryat Shmona» وشيلومي ويوفونيم وروش حايين أو يهودا وبيت شميس وكلها بدأت كمعسكرات انتقالية لاستيعاب المهاجرين المتدفقين على «اسرائيل» بعد سنة ١٩٤٨ والتي رأى البعض أن مواضعها هي مواضع واعدة للتطور الحضري المستقبلي (Efrat, 1984, 147).

وفي سنة ١٩٥١ تَواصل انشاء المدن الجديدة فأنشئت ريهازيم Rehazim وسيديروت Sederot ويروهام Yeruham وايلات.

وفي سنة ١٩٥٢ قامت مدينة مجدل هاإمج وفي سنة ١٩٥٣ اقيمت Hazor وقريات جات Kiryat Gat ومتزبى رامون سنة ١٩٥٥. أما مدينتا أوفاكيم وديمونة فأقيمتا سنة ١٩٥٦ وأما نيتوفيت والناصرة العليا فقامتا سنة ١٩٥٧.

ويلاحظ أنه بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٥ أنجزت «الحكومة الاسرائيلية» ١٧ مدينة تنمية جديدة، وتميزت معظمها بالبعد عن مناطق السكان في الوسط، فنشأت في أقصى الشمال قرب الحد اللبناني في الجليل وفي أقصى الجنوب في مثلث النقب.

ومنذ سنة ١٩٥٧ توقف انشاء المدن الجديدة لفترة، وتركز العمل في تطوير القائم منها بالفعل من الداخل وتحسين بنيتها الاساسية، ولكن في سنة ١٩٦٠ بدأت مرة أخرى حركة لانشاء المزيد منها فأقيمت عراد Arad سنة ١٩٦١ وتأسست كرمئيل Karmael سنة ١٩٦٤ والمدينتان تمثلان الجيل الثالث من المدن الجديدة في فلسطين المحتلة (Armen, 1979, 282). وقد كانت بعض مدن التنمية كما أسلفنا محلات سابقة، بل كان بعضها محلات قروية ثم أعطيت وضعا بلديا سنة ١٩٦٧. وكان العقد الزمني بين سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ هو الذي اكتمل فيه انشاء مدن التنمية في فلسطين المحتلة، وعلى ذلك فان جيل هذه المدن قد تم في فترة تقل عن عقدين من الزمان (Meisner, 1979, 221 - 2) وأدى انشاء هذا العدد الكبير نسبيا من المدن في «اسرائيل» الى الاسراع بالتحضر، عما كان عليه الوضع زمن الانتداب البريطاني Efrat, 1984 - 139 وقد تجاهل افرات في استنتاجه السابق عن التحضر أن ذلك لم يتم بصورة طبيعية انما عن طريق اجلاء وترحيل وطرد السكان الأصليين من العرب،

وكان معظمهم من سكان الريف وإحلال اليهود محلهم، وكان معظمهم من سكان المدن في البلدان التي جاءوا منها ليقيموا في «اسرائيل».

وكما تباينت مدن التنمية في زمن نشأة كل منها، كان هناك تباين زمني أيضا فيما يختص بالأساس الاقتصادي لهذه المدن. فمنذ منتصف الخمسينيات جرى التحول من التركيز على الزراعة الى التركيز على الصناعة والصناعات الزراعية بخاصة، وزاد منذ ذلك التاريخ استخدام الآلات، وأصبحت الزراعة المكثفة في أقاليم مدن التنمية ترتكز على المحاصيل الصناعية اساسا، مثل قصب السكر والبنجر والقطن والتي احتاجت الى تصنيعها قرب مناطق انتاجها ولذا نشأت المصانع جوار مناطق زراعتها، وتميزت مدن التنمية الجديدة الأحدث بتركيزها على دور الصناعة في تقدم المدينة عما كان عليه الحال في المدن الأقدم. وتجدر الاشارة الى أن كل مرحلة زمنية صهيونية استيطانية احتلالية، كانت تتميز بنوع معين من المحلات العمرانية (Kipins, 1984, 192). فعلى سبيل المثال، تميزت محلات العمران اليهودية قبل وجود «اسرائيل» سنة ١٩٤٨ بالطابع الريفي وكانت محلات ما بين عامي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بخاصة تتميز بالطابع الدفاعي العسكري في صورة محلات أبراج المراقبة (Hasson& Gossenfeld, 1980, 315). التي أقيمت لأغراض أمنية هذا بالاضافة الى محلات الموشاف والكيبوتز وكانت لها طبيعة ريفية أكثر منها حضرية. بينما تميزت المرحلة الزمنية بعد سنة ١٩٤٨ بتبني العمران الحضري في هذه المرحلة، والتخلى عن الاعتماد الرئيسي على محلات العمران الريفي، وهذه هي المرحلة التي نشأت فيها مدن التنمية التي نحن بصدد دراستها، ولوحظ أن البعد الزماني في هذه المرحلة كان مواكبا للبعد المكاني، فكانت محلات التنمية الجديدة هذه في تلك الفترة الزمنية تنشأ في المناطق الهامشية والحدودية بصفة خاصة.

وهكذا يمكن لنا أن نتتبع تطور المحلات اليهودية في فلسطين، منذ كانت مجرد أحياء صغيرة داخل المدن الدينية الشهيرة في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، ثم الى نمط المحلات الريفية بأنواعها، والمتأثرة بأيديولوجية الصهيونية آنذاك، من العودة الى الأرض، ثم مروا بمحلات المراقبة للدفاع وأبراج المراقبة والتي كان لكل منها سور خشبي مزدوج ملىء بالحصى يحيط بها بناء مربع وبه سكن وبرج مراقبة، ثم الى مدن يهودية خالصة لأول مرة بعد سنة ١٩٤٨، تمثلت أهم أنواعها في مدن التنمية التي نحن بصدد دراستها، وقصد بهذه الأخيرة أن تلبي الحاجات المتجددة

للاحتلال الصهيوني وتؤكد وجود اليهود بعد قيام دولة لهم والخاصة باستيعاب آلاف المهاجرين. واستمرت سياسة انشاء المدن الجديدة كما سبق الذكر حتى سنة ١٩٦٧. أما بعد التاريخ الأخير فإن مرحلة زمنية جديدة بدأت وكان على محلات العمران التي تنشأ بعد ذلك أن تلبي الأغراض المتغيرة للاستيطان الصهيوني مع ضم أراض عربية جديدة وبدأت أشكال عمرانية جديدة تختلف عن المدن الجديدة في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة «اسرائيل» في الضفة الغربية والجولان وهي مناطق خارج نطاق الدراسة الحالية.

وحتى المدن الجديدة التقليدية تعرضت بعد سنة ١٩٦٧ لجدل كبير بشأن انشاء المزيد منها، لأن العدد المنشأ أكثر مما ينبغي. والاتجاه الغالب الآن هو عدم انشاء مدن جديدة أخرى، والتركيز على تطوير القائم منها بالفعل، اكثر من ذلك تبني فكرة توسيع قاعدة الصناعة وتوسيع المراكز الحضرية، وتحويلها الى مجمعات صناعية حضرية كبيرة ليعطيها ذلك دفعة تستطيع بها استيعاب المزيد من المهاجرين حتى تستطيع «اسرائيل» أن تصل لأكثرمن ٥ ملايين نسمة سنة (١٩٩٠ ـ ٩٩٢).

ورغم أن المناطق العربية المحتلة تخرج عن نطاق الدراسة الحالية كما أسلفنا، فإنه تجدر الاشارة بسرعة الى أن «اسرائيل» نهجت في هذه المناطق الى تنفيذ سياسة حضرية مختلفة نوعا عن سياسة المدن الجديدة. وعلى سبيل المثال فان النمط الذي تقدمه في بعض المناطق هو الضواحي الحضرية Ramat Rhel, Gilo, Har Gilo, Neve Ycov, French Hill, Ramat Eshkol, MT. Scopus and Ma'ale Edomim. (Hasson, & Gossenfeld, 1980, 321)، وهذه بدورها تمثل مرحلة زمنية مختلفة.

والمدن الجديدة التي تمثل أحدث أنماط المحلات زمنيا التي أنشأها اليهود في فلسطين المحتلة، ليست هي نهاية المطاف فكما سبق الذكر يحاولون الآن تطويرها لتأخذ شكل مجمعات حضرية صناعية كبرى للقضاء على المثالب التي ظهرت في الجيل الأول منها في بداية الخمسينيات. كذلك نشير الى أن نمط العمران اليهودي، الشائع في فترة سابقة لم يلغ تماما في فترة زمنية لاحقة، مثال ذلك أن محلات الناحال العسكرية التي شاعت قبل سنة ١٩٤٨ هجرت لفترة بعد سنة ١٩٤٨ ثم عادت مرة أخرى بعد سنة ١٩٦٧ بعد ضم «اسرائيل» اراض عربية جديدة، ومثل ذلك يقال عن المدن الجديدة، التي أقيمت بعد سنة ١٩٤٨ وحتى منتصف الستينيات لا تزال تجد من ينادي بالتوسع فيها من جديد، والخلاف الحالي يتمثل في خطة هذه المدن وأبعاد بنيتها الأساسية اكثر منه بشأن قبولها أو رفضها.

الفصل السابع

الأساس الاقتصادي لمدن التنمية:

كان الأساس الاقتصادي لكل مدينة تنمية، هو الفيصل بين نجاح البعض منها وفشل البعض الآخر. وقد روعي عموما أن تحظى كل واحدة من تلك المدن بأساس اقتصادي من نوع ما، ليمكن جذب المزيد من المهاجرين، مع ملاحظة امكان حياتها مستقبلا دون مخصصات أو حوافز حكومية، ولذلك اختيرت الصناعة لتصبح أساساً اقتصادياً لمعظم مدن التنمية بعدما تحقق المسئولون من عدم جدوى الزراعة وحدها لتضطلع بهذه المهمة. وفي هذا المجال تتشابه المدن الجديدة «الاسرائيلية» مع تلك الانجليزية في التركيز على وجود أساس وقاعدة اقتصادية قوية هدفت هناك الى القضاء على أعراض ومظاهر الفقر الحضري (Galantay, 1970,201). ويرتبط الأساس الاقتصادي أيضا بحجم الاستثمار في هذه المدن وقدر الانفاق على بنيتها الأساسية وتكاليف تلك البنية، وفي البداية كانت الحكومة «الاسرائيلية» والمؤسسات المالية الصهيونية هي التي تتولى ذلك. أما في الحالات الأحدث من مدن التنمية، فقد روعي الاعتماد على إمكانات المهاجرين أنفسهم في البناء، ومقابل ذلك خصصت لهم ميزات وحوافز منها تخفيض أسعار الأراضي، وتقليص الضرائب لأدنى حد على المشروعات الاقتصادية، وتقديم القروض وما الى ذلك. وقد ركز المخططون لهذه المدن على الأساس الاقتصادي بعدما ظهر لهم أن غيابه في المدن الأولى الجديدة عجل بفشلها.

وقد اتبع الأساس الاقتصادي استراتيجية واحدة تدعو الى الاسكان أولا، ثم تأتي بعد ذلك الفرص الاقتصادية في هذه المدن، وذلك في المدن الأولى من مدن التنمية، ولكن ثبت خطورة ذلك وخطؤه، إذ المتبع الآن هو تخطيط المدينة ماديا واجتماعيا بصورة جيدة بما في ذلك ضرورة تخطيط قاعدة صناعية لتكون مركز جذب للمهاجرين واتبع مثل ذلك في مدينة «عراد Arad) وتلك السياسة مشابهة لما هو متبع في مدن المجر الجديدة (Galantay, 1970, 20). والتركيز على القاعدة الاقتصادية الصناعية للمدن الجديدة لا يعني اهمال الجوانب الأخرى المادية والاجتماعية اذ أن هذه الأخيرة وحسن تخطيطها يمكن أن تدفع القاعدة الاقتصادية الى الأمام أو تؤخرها إذا أهمل التخطيط.

ومن هذا المنطلق السابق، اعتبر الأساس الصناعي والاقتصادي الجيد مبررا لكون مدينة التنمية منتجة وحيوية generative أو طفيلية Parastic اذا ما أهمل الاهتمام به وحينئذ لا يكون لها دورها في اقليمها (كما هو الحال في بعض مدن النقب الصغيرة التي يطغى تأثير بئر سبع الاقتصادي عليها، وذكرت في موضع آخر من هذه الدراسة).

والأساس الاقتصادي لمدينة التنمية ليس ثابتا ونهائيا، ولكن عرضة للتغير والتبدل، ومن ذلك اعتماد «ايلات» على مناجم النحاس في تيمنا Timna وحين نضبت وتم التخلي عنها، كان لذلك آثاره السلبية على المدينة، ولكن الأمور الاقتصادية تحسنت بعدما حلت السياحة محل التعدين كاساس اقتصادي في مدينة ايلات.

ولا يمكن الادعاء بأن جميع مدن «اسرائيل» الجديدة حظيت باساس اقتصادي جيد كما هدفت الخطط النظرية، بل كان افتقار الكثير منها لذلك الأساس الاقتصادي سببا في فشلها ومما زاد الأمور سوءا، فشلها في منافسة قوة الجذب الاقتصادية للمدن الكبرى (Gonen, 1975, 106 - 9) وهذا الفشل الذي منيت به بعض مدن التنمية في «اسرائيل» كان مختلف الدرجات بحسب قوة الأساس الاقتصادي في كل منها، وفي ذلك اختلفت تلك المدن «الاسرائيلية» عن المدن الجديدة الهندية الناجحة، والتي جعلت من الصناعة أساسا اقتصاديا لها في ظل خطة اقليمية شاملة. كذلك اختلفت عن مدن مصر الجديدة التي هدف منها أصلا امتصاص الزيادة السكانية في العواصم الكبرى ولا سيما القاهرة، وأن تكون أقطابا للتنمية في الصحراء من أجل السكان في الدولة نفسها وليس المهاجرين كما في حالة «اسرائيل»، وأيضا قصد منها تخفيف الاحتقان السكاني في الوادي والدلتا (Galan-tay, 1970, 205)، وفي السنين الأولى من حياة مدن التنمية، كان المفترض أن يقوم الظهير الزراعي بالإمداد بمعظم العمالة، بينما تقدم المدينة الخدمات الأساسية، كان سبب الفشل الذريع لبعض المدن الأولى، أن الكثير منها أقيم على عجل لاسكان المهاجرين دون الالتفات الى ضرورة توفير الأساس الاقتصادي لها. ومن هنا وصف المخططون بعض المدن الجديدة بأنها ناجحة (رابحة) أو خاسرة. ومن هذه الأولى نجد مدينة «قريات جات» المؤسسة سنة ١٩٥٥ في جنوب السهل الساحلي، وهي مركز اقليمي نشأ على أساس اقتصادي قوامه المنتجات الزراعية المجاورة والمحلات

الريفية القريبة منها، وخططت أصلا لايواء ٧٠٠٠ نسمة، ولكنها تخطت ذلك الحجم منذ زمن، ووصلت في أوائل الثمانينيات الى ٢٥٠٠٠ نسمة أي أكثر من ٣ أضعاف قدر الحجم المخطط لها. وكان ذلك بفضل سلامة الاقتصاد الخاص بها وكان مرد ذلك أنه لم ينظر اليها على أساس أنها مجرد «مكعبات أسمنتية» ترمى لاقامة مدينة دون نظر لقاعدة اقتصادية حية وما يقال عن «قريات جات» يقال عن «بئر سبع» عاصمة النقب بلا منازع، والتي فاق حجمها السكاني المائة ألف نسمة، في أوائل الثمانينيات، كذلك من المدن الناجحة ذات الأساس الاقتصادي ميناء «أشدود»، وهي ثانية أكبر مدن التنمية في «اسرائيل» واعتمد نموها على خدمات الميناء، وكذلك من المدن الناجحة «عسقلان» في السهل الساحلي والتي اعتمد اقتصادها على السياحة والترويح. وهذه الأمثلة للمدن الناجحة القائمة على أسس زراعية أو صناعية أو سياحية، قابلتها مدن قامت على أساس معدني صناعي أصلا ومثالها «عراد» و «ديمونة» والأمثلة السابقة جميعها نماذج على مدن نجحت في السهل الساحلي والاقليم الجنوبي. أما في الشمال فيمكن القول أن مدن «نهاريا» و «الناصرة العليا» و «ايليت Illit» و «كرمئيل»، كانت ناجحة عموما وكان نموها واضحا في العقد الأخير، وعل الجانب الآخر نجد أن بقية مدن التنمية تعرضت للتقلص ونقص السكان، بسبب غياب القاعدة الاقتصادية بها وسوء تخطيط الموقع ومكونات مورفولوجية المدينة، وكان فشل مجموعة من مدن التنمية بسبب صغر حجمها أحيانا.

وقد تم اعتماد حد أدنى هو ١٠,٠٠٠ نسمة لتدبير قيام بنية أساسية نامية في مدينة التنمية. وقد فشلت ٩ مدن في الوصول لذلك الرقم حتى سنة ١٩٨٠ وهي:

(هازرو وكرمئيل ومعلوت وشيدروت وعراد ويروهام ونيتوفيت ومتزبى رامون)، وذلك اما لضعف قاعدتها الاقتصادية، أو قلة سكانها بسبب عزلتها، وأدى ذلك لقلة الخدمات بهذه المدن ومعاناة سكانها، وقد عاق عامل قلة السكان قيام صناعة ذات كفاءة واضحة، كذلك فان الموارد الطبيعية والبشرية والخدمات التجارية والاسواق كلها محدودة، ولذلك ينصرف عنها الأشخاص الطموحون من المهاجرين وغدت معظم هذه المدن خاسرة.

وقد زاد التركيز من قبل المخططين على دور الصناعة أولا، والزراعة بصورة ثانوية في تدعيم الأساس الاقتصادي للمدن الجديدة، مثل الصناعات القطنية

والسكر ومنتجات الألبان. كذلك كان استصلاح العديد من الأراضي الزراعية واخضاعها لمشروعات مكثفة من الاستغلال الزراعي عاملا مساعدا في اقامة مدن تخدم تلك النطاقات الزراعية من ناحية، ومحلات شبه حضرية من ناحية أخرى (Efrat, 1984, 143).

ومن أهم التحولات التي حدثت في الأساس الاقتصادي للمدن الجديدة هو ما جرى تبنيه منذ أواخر الخمسينيات في الاقليم الشمالي من فلسطين المحتلة، حين أنشئت مدن (معلوت Ma'alot ـ ونازاريت «الناصرة العليا» ـ وكرمئيل) في الفترة من سنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٦٤. وجرى تكثيف الصناعة في المنطقة ليمكن اسكان المزيد من اليهود فيها، لاحلال التوازن الديموجرافي عن طريق الصناعة والاعتماد على قرب المنطقة من منطقة حيفا الصناعية والسهل الساحلي الشمالي الصناعي (Kipins, 1984, 196) وقد اعتمد تخطيط الصناعة الحديث في الاقليم الشمالي على اضعاف الاستقطاب الحضري لحيفا، والعمل على تنمية المدن الجديدة ومراكز الصناعة في الاقليم وبربط ذلك أيضا بالتنمية الريفية، وعدم اهمال حيفا تماما بل الاعتماد على تفوقها التكنولوجي ونشر الأساليب الفنية الخاصة بها في الشمال في مدن التنمية الجديدة وشجع على ذلك أن تقدم مناطق عكا وجزريل صناعيا، كان على حساب حيفا أيضا وبسبب قربها منها. ومن أجل ذلك أقيمت ٣٧ محلة ريفية منذ سنة ١٩٧٥ وأساسا على طول الحافة الجبلية الغربية، وروعي أن تكون محلات صناعية تعاونية وخططت لتؤوي من ١٥٠ ـ ٣٠٠ أسرة، أو في شكل محلات لاستقبال المترددين عليها يوميا وهذه خططت لتشمل من ٢٥٠ ـ ٥٠٠ مكانٍ للاقامة وهكذا خططت التنمية الاقليمية للاقليم الشمالي على أساس اعتماده على التأثيرات الحضرية لحيفا، وخاصة ما يتعلق بالتأثيرات الحضرية الصناعية (Kipins, 1984, 197).

ويوضح شكل (٦) المستوطنات الصناعية المخططة الجديدة في سلاسل الجليل، والتي أقيمت على أساس اقتصادي صناعي (Meissner & Rubby, 1978, 45). وحتى سنة ١٩٧٧ أقامت «اسرائيل» ١٢ مستوطنة صناعية كان من أهدافها إمكان الاستيطان اليهودي في المناطق الجبلية التي لم يسبق استيطان اليهود بها لضعف الامكانيات الزراعية مثل الجليل، كذلك إمكان احلال المستعمرات الصناعية في المناطق الاستراتيجية بدل الجيش وأيضا امكان استيعاب المزيد من اليهود أكثر من قدرة المستوطنات الزراعية، لقلة احتياجات هذه المحلات الصناعية للماء مقارنة

بالزراعة، وذلك يحقق تفوقا على محلات العرب الزراعية (أبو عرفة ـ ١٩٨٣ ـ ١٥٥).

وقد أدى تزايد الاعتماد على الصناعة كاساس اقتصادي للمدن الجديدة الى تقلص نصيب الزراعة من العاملين بين سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠. فبينما كانت نسبة العاملين بالزراعة ٥٥,٤٪ سنة ١٩٤٨ أصبحت ٣١,٦٪ سنة ١٩٧٠ و٢٥,٥٪ سنة ١٩٨٠ من مجموع العاملين ولم تقتصر الصناعة على أنها أساس اقتصادي للمدن الجديدة بل أدت الى تطوير المحلات الريفية أيضا فقد كانت نسبة سكان «الكيبوتزات» سنة ١٩٧٦ وهي محلات زراعية جماعية أدخلت اليها الصناعة مؤخرا «١,٣» من سكان فلسطين المحتلة ولكن إسهامها في الناتج الصناعي كانت بنسبة

شكل (٦) نموذج للمحلات الصناعية في تلال الجليل شمال فلسطين

راجع شكل (٥)

٧٪ أي أكثر من نسبة اسهامها في الحجم السكاني عدة مرات، وكان بتلك المحلات أكثر من ١٣٠٠٠ نسمة وأكثر من ٢٦٠ مصنعا بمتوسط عمالة ٥٠ عاملا. رغم أنها نشأت أصلا كمحلات زراعية وقد جاء ذلك التحول نحو الصناعة مناسبا بعد أن تقدم العمر بالكثير من أعضاء الكيبوتزات، وأصبحوا غير قادرين على العمل الزراعي (Meissner & Rubby, 1978, 43).

ولا شك أن التحول نحو الصناعة قد استهلك الكثير من الانفاق، فمشروع «معلوت» وهو نتيجة خبرة واسعة جنتها الوكالة اليهودية من إنشاء المستوطنات تكلف حوالي ٥٤ مليونا من الدولارات، ولكن الهدف الرئيسي من التكلفة، كان علاج سلبيات الماضي، ولذلك أنفقوا بسخاء على تلك المحلات التي اعتمدت على الصناعة من جانب، وعلى مبدأ استيعاب الجماعة Group Settlement من جانب آخر (Miessner & Rubby, 1878, 45)، ولذلك حظي الاسكان بأكبر قسط من الانفاق لراحة هؤلاء الذين سيقومون بالنشاط الاقتصادي فيما بعد، ويوضح الجدول التالي حصول الاسكان على النصيب الأكبر من التكاليف في مشروع معلوت للقرى الصناعية

جدول رقم (٦)

أوجه الصرف الرئيسية في مشروع معلوت للمستوطنات الصناعية[٩].

متطلبات الانفاق	مليون دولار	٪
الاسكان ١٠٠٠ وحدة والبنية الأساسية العامة والخدمات	٢٨	٥٢٪
المباني الصناعية والبنية الأساسية	٢٠	٣٧٪
التخطيط والاشراف	٦	١١٪

وقد ظهر بعد ذلك، أن النواحي الاقتصادية لها تأثير حاسم في نجاح المدن الجديدة، وقد لاحظنا أن حركة بناء هذه المدن توقفت مع منتصف الستينيات، بعد أن تعدت ثلاثين مدينة وبعد زيادة تكاليف انشائها، وزيادة أسعار الأراضي،

وأدى ذلك الوضع الاقتصادي بجانب وارتفاع الاسعار، الى توجيه الإنشاء والتشييد في المدن الجديدة نحو الكثافات العالية، والبعد الرأسي، وتعدد الطوابق في هذه المدن توفيرا للأراضي المتاحة.

وقد حسب أنه اذا كانت تكاليف تنمية بعض المناطق هي ٢,١٠٠,٠٠٠ ليرة «اسرائيلية» للإيكر (فدان تقريبا) فان زيادة الكثافة من ٢٧ ـ ٣٦ وحدة سكنية لكل ايكر سكني خام gross resedential acre يوفر ٢٣٠٠٠ ليرة لكل وحدة سكنية. وهي ١٢,١٪ من جملة التكاليف (Borukhov, 1979, 179). ورغم التحول في الأساس الاقتصادي للتنمية ـ ومن ضمنها المدن الجديدة ـ من الزراعة الى الصناعة، فان الزراعة لم تُهمل تماما، وعلى سبيل المثال فإنه في مدينة النقب، نجد في إقليمية الفرعين وهما عسقلان، وبئر سبع هناك ١٤٠٠٠كم٢[٢] منها ١٢٠٠٠كم[٢] تعد مخصصات واحتياطياً للمستقبل، بعد تخصيص ١٨٠٠كم[٢] لاستخدام الأراضي، وكذلك تخصيص ١٠٠٠كم[٢] للتنمية الزراعية شمال غرب النقب و ٢٠٠كم[٢] للاستخدام الحضري والاستخدامات الأخرى. وهكذا تبقى ١٠,٠٠٠كم[٢] جنوب بئر سبع أُسسا خاصة بالتنمية المستقبلية. وفي دراسة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٣، وضح أن معظم المناطق المتاحة للاستخدامات المستقبلية للتنمية والاستخدام الحضري توجد في المناطق الجنوبية هذه وبخاصة النقب.. (Darin - Drabkin, 1979, 276) إذ لا زالت تحتوي على ما يعرف بالأراضي الاحتياطية. والجدول التالي يوضح استخدامات الأرض في فلسطين المحتلة بحسب ما أوضحته هذه الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة.

جدول رقم (٧)
استخدامات الأرض في فلسطين المحتلة[١٠]

جملة المساحة	٢٠٣٢٥٠٠٠	دونم مخصصات طبيعية وتخطيطية	٣٤٠٠٠٠ دونم	جملة الارض المستخدمة	٨٣٤٠٠٠٠ دونم
جملة المزروع	٤٣٠٠٠٠٠	دونم مزارع أسماك	٥٠٠٠٠ دونم	جملة الارض الاحتياطية	١١٩٨٥٠٠٠ دونم
جملة المناطق المبنية والحضرية الاضافية	١٢٠٠٠٠٠٠	دونم مواضع تاريخية	٣٠٠٠٠ دونم		
غابات طبيعية ومزروعة واحتياطية	١٢٠٠٠٠٠	دونم مناطق تعدين	٢٢٠٠٠٠ دونم		

W2, PP. 48 - 73, N. Y. 1973 ومعظم الأراضي الاحتياطية الحالية والمستقبلية والمناطق المخصصة للتنمية في هذه الدراسة السابقة، هي موجودة في النقب، وذلك لتوافر المساحات بها أكثر من أية منطقة أخرى في فلسطين المحتلة، اذ كانت النقب تقليديا ودائما خارج منطقة «الايكيومين»، ومن هنا فهي المكان المرجح دائما لمزيد من التنمية.

ويوضح الجدول التالي التباين الاقليمي بين مناطق فلسطين المحتلة في المساحة والاستخدام الزراعي والسكان والكثافة، مما يوضح الاختلاف الشديد بين هذه الأقاليم في نسبة ما تقدمه من امكانيات للتنمية بأنواعها، ومنها المدن الجديدة، إما في صورة أساس اقتصادي لها أو مناطق ومساحات فعلية تقوم عليها كمبان.

جدول رقم (٨)

الاختلافات الاقليمية في المساحة والاستخدام الزراعي والسكان سنة ١٩٧٥

الاقليم	المساحة كم²	الاستخدام الزراعي كم²	السكان/ نسمة	متوسط الكثافة غرفة كم²
القدس	٢٦٧	١٠٠	٣٩٢١٠٠	٦٢٥
الشمال	٣٣٢٥	١٣٠٠	٥٣١٩٠٠	١٦٠
حيفا وتل أبيب	٢٢٢٦	١١٠٠	٢١٤٩٧٠٠	٩٥٠
عسقلان	١٢٧٢	٦٠٠	١٧٦٢٠٠	١٣٩
الجملة	٧٤٩٠	٣١٠٠	٣٢٤٩٩٠٠	٤٣٤
بئر سبع	١٢٨٣٥	١٢٠٠	٢٣٧٥٠٠	١٨
الجملة الكلية	٢٠٣٢٥	٤٣٠٠	٣٤٨٧٤٠٠	١٧٢

المصدر: (Darin - Drabkin, 1979, 278)

والجدول يعكس امكانيات النقب في التنمية (اقليم بئر سبع) وكونه يمكنه أن يقدم الأساس الاقتصادي للتنمية عموما، والمدن الجديدة خصوصا، في الحاضر والمستقبل اذ أن اسهامه في المساحة الكلية ٦٣٪، بينما متوسط نصيبه من السكان ٦,٨١٪ فقط كما أن متوسط الكثافة السكانية به هي أدناها في البلاد (Darin - Drabkin, 1979, 277).

والحقيقة أن البعض يرى أن تعمير النقب بعامة، واقامة المدن الجديدة به بخاصة، ممكن من الناحية العملية، وذلك لأن صحراء شمال النقب في رأي هذا البعض هي من صنع الانسان والتصحر، بمعنى اساءة استغلال البيئة الرعي الجائر مثلاً(Schechtee, 1977, 288).

ويشير «ايفنوري» و «شانان» و «تادمور» الى أن هناك العديد من الدلائل على استغلال زراعي قديم في مناطق النقب وزراعة متقدمة وحقول ومدرجات قديمة، وقد قام هؤلاء الباحثون باقامة نموذج لمزرعة قديمة اكتشفوها بمنطقة النقب وخاصة في منطقة شفتا (Evenori, etal., 1971, 179 - 40). ولا شك أن اخضاع النقب لأية عملية للتنمية (زراعية أو صناعية) يعتمد على امكانيات المنطقة، وقد رأينا كيف تحول التفكير الصهيوني من الاعتماد على التنمية الزراعية، الى التنمية الصناعية والحضرية، ولكن هذا يرتكز أيضا على تنمية زراعية متقدمة علمية في الأقاليم، لذلك نشطت مراكز الأبحاث في مجال المياه والزراعة ومحاربة التصحر، وانتاج سلالات مناسبة لنمو الأعشاب اللازمة للرعي، ومجالات لاستخدام الماء المالح أو عالي الملوحة، ولذلك خططت بعض محلات جديدة في مرتفعات النقب جنوب بئر سبع لتكون مجتمعات مكتفية ذاتيا على مياه غير عذبة، والاعتماد على عامل المناخ في سرعة نضج المحاصيل (Schechter, 1977, 288 - 40). ويؤخذ على هذه النتائج المتفائلة «أنها دعائية أكثر من كونها حقيقية، لأن معظم التجارب التي تمت اعتمد فيها اصحابها على مساحات صغيرة ويمكن أن يكون لها نتائج مختلفة تماما في حالة الزراعة في مساحات واسعة وفي مناطق غير منتقاه بعناية، وفي هذه الحالة لا تعطي النتائج نفسها وتهدم الآمال التي تسعى لجعل النقب منطقة لجلب ملايين اضافية من المهاجرين، كما أن بعض هذه الآمال لا يزال في مهده كما هو الحال في التخطيط لاستخدام الطاقة الأرضية Geothermal Energy في النقب (Schechter, 1977, 289). وكما حدث تركيز على الصناعة في النقب تحقيقا للأهداف الخاصة بترغيب

السكان في المعيشة في مثل ذلك الاقليم الجاف، حدث مثل ذلك في الاقليم الشمالي الهامشي، وحدثت محاولات لتخفيف العبء عن المناطق الوسطى والداخلية المركزية، فبعد أن كان ٤٠٪ من العمالة الصناعية سنة ١٩٦٠ مركزة في منطقة تل أبيب الفرعية، ٢٣٪ في الأقاليم الهامشية و١٥٪ في حيفا وما حولها، كانت المناطق نفسها مختلفة النسب في سنة ١٩٧١ وهي ٣٣٪، ٢٦٪، ٣٪، على التوالي، وهذا الوضع يعكس تركيز التصنيع في مناطق الهوامش والمناطق النائية، واعتمادها الأساسي الصناعي الأول، وان كان ذلك التحول يسير ببطء الا أنه مستمر، رغم بعض المشكلات الخاصة بنقل التكنولوجيا للهوامش، وارتفاع تكاليف النقل للهوامش عموما (Gradus, & Krakover, 1977, 394) ولذلك جرى التركيز على الصناعات القائمة على العلم والتي لا تستدعي مواد خام ثقيلة، ولا تتأثر بطول المسافة الخاصة بالنقل. وكان هذا التحول في التركيز على تصنيع الهوامش في صالح مدن التنمية القائمة في هذه الأنحاء.

ويجدر بالذكر، أن الأساس الاقتصادي لبعض مدن التنمية قد انتعش أخيرا وذلك لمجرد الاختلاف في نوعية المهاجرين القادمين، فبعد أن كانوا يصلون بدون أموال معهم بعد سنة ١٩٤٨، فإن القادمين من أوروبا وأمريكا في السنين الأخيرة، يكون لديهم المزيد من رأس المال الذي يستطيعون به أن يسهموا في المشروعات الخاصة بالمدن الجديدة، فضلا عن خلفيتهم الصناعية والحضرية التي تسهم أيضا في تدعيم الأساس الاقتصادي لتلك المدن الجديدة، وقد لوحظ أن «اسرائيل» تعتمد على هؤلاء وأموالهم في خططها الاقتصادية (محمد قرش ـ ١٩٨١ ـ ١٢١). وبتحول الأساس الاقتصادي نحو الصناعة في المدن الجديدة، أصبح ذلك طابعا عاما، وحاولت «اسرائيل» أن تتبعه حتى في المناطق التي احتلتها بعد سنة ١٩٦٧، مثل الضفة الغربية، ففي نهاية سنة ١٩٨٠ ذكر «متتياهيودروبلس» وهو رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، أن منطقة «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) كان بها ٤٤ مستوطنة منها ٢١ مستوطنة كوميونية و١٢ مستوطنة مدينية، وموشافات، وكيبوتسات، و٣ قرى صناعية ومركز منطقة واحد، ومركز صناعي واحد، (متتياهو دروبلس ـ ١٩٨١ ـ ١٤٠). وأرقام الموشافات والكيبوتسات الضئيلة تعكس التخلي عن الاهتمام بالأساس الاقتصادي الزراعي، بينما تعكس أرقام المراكز الحضرية والكميونات التي غالبا ما تتضمن مناشط صناعية، توضح

بجلاء التحول في الأساس الاقتصادي للمحلات العمرانية ليس في مناطق التنمية وحدها، بل في المناطق التي لا توجد بها، وأيضا في المناطق التي وضعت «اسرائيل» أيديها عليها بعد سنة ١٩٦٧.

والعرض السابق للأساس الاقتصادي يؤكد أن الزراعة التي ظلت لفترة طويلة منذ بداية التواجد اليهودي في فلسطين أساسا اقتصاديا للعمران، لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المدن الجديدة، وأن الصناعة وحدها هي القادرة في نظر المخططين للاستيطان اليهودي على جذب المزيد من المهاجرين. ومن ثم كانت هي الاساس الاقتصادي المختار للمدن الجديدة في فلسطين المحتلة، رغم عقبات تعميمها التي أهمها نقص المادة الخام، ونقص رأس المال، وصعوبات النقل، والنزوح من بعض المدن الجديدة.

الفصل الثامن

التصنيف الوظيفي لمدن التنمية في فلسطين المحتلة

لا يمكننا الحديث عن مدن التنمية في فلسطين المحتلة، دون الاشارة الى محاولات اليهود السابقة منذ تواجدهم في فلسطين، على اعتبار أن مدن التنمية من حيث النشأة، هي وليدة عقدي الخمسينيات والستينيات أساسا، وقد أشرنا بإيجاز في مواضع مختلفة من هذه الدراسة لبعض أنماط العمران اليهودي في فلسطين منذ البداية (راجع ـ محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥)، وكانت الأشكال العمرانية اليهودية السابقة على مدن التنمية، تلبي أهدافا خاصة بفترة زمنية خاصة، فبدأ العمران اليهودي في صورة تواجد مخلخل في جنبات بعض المدن الدينية الفلسطينية منذ أواخر القرن ١٩، ومع نمو النظرة الاستيطانية بجهود المنظمة الصهيونية العالمية وايديولوجية العودة الى الارض نشأت محلات الموشافا التي كانت تقام أصلا فوق مساحة من ١٥ ـ ٢٠ هكتارا لكل أسرة خصصت للزراعة الجافة، ووزعت الأراضي في صورة ملكية خاصة للمستوطنين، مع حرية شراء أراض اضافية واستئجار عمالة. وكانت خطة الموشافا تشبه خطة القرية الخطية Linear village. وبعد ذلك

جاءت محلات «الموشاف» وهي محلة عمرانية تعاونية، يسكنها ملاك أراضي صغيري الملكية، وتميزت بالتسويق الجماعي للانتاج الزراعي، والتعاون في متطلبات الانتاج. ونماذج ذلك النمط العمراني ترجع الى سنة ١٩٢٠ ثم تطورت بعد ذلك الى نمط الموشاف متعدد وحدات الجيرة Multi - Unit Moshav.

وجاءت محلات «الكيبوتز» بعدها وهي محلات جماعية مشتركة الملكية، ويعمل بها السكان القاطنون بها. وخطة «الكيبوتز» خطة محكمة تحوي قطاعات سكنية في شكل حلقي، ومرافق متعددة، ومناطق مخصصة لرياض الأطفال، ومبان مخصصة للأغراض الزراعية والتخزين وما الى ذلك، ووسط الكيبوتز يحوي قاعة الطعام والادارة والنادي الاجتماعي. والمكتبة وغيرها من التسهيلات والخدمات مثل المغسلة العامة ومتجر الامداد والتموين والمستوصف.

وفي الكيبوتز، كما هو الحال في الموشاف تقطع قطع الأراضي الى وحدات تصل الى ١٠٠٠ وحدة مزرعية متساوية تكفي لحوالي من ٤٠٠ ـ ٥٠٠ أسرة. وفي الكيبوتز جرت أولى محاولات ادخال النشاط والأساس الصناعي كقاعدة اقتصادية الى جانب الزراعة، وتلى ذلك بعض الأشكال العمرانية الأخرى مثل الموشاف الجماعي، أو ما يطلق عليه الموشاف شيتوفي Moshav Shitufaim والعمل به ينجز على أساس جماعي ومع ذلك تحتفظ كل أسرة بطابعها المنزلي الأسري «على عكس الكيبوتز» وخطة الموشاف التعاوني أكثر شبها بخطة الكيبوتز، ولكن به تركيز أكثر على الخصوصية «Privacy» (Maos, 1981, 389 - 92).

وقد ظلت هذه الأنماط العمرانية تحتل أهم أشكال المحلات اليهودية في فلسطين، وتواصل بعد قيام اسرائيل، ولا تزال حية حتى الآن، يضاف اليها بعض الأنواع الأقل أهمية، مثل محلات الايواء المؤقتة التي كانت تنشأ لاستقبال المهاجرين على عجل، وقبل توجيههم الى أعمال ومحلات ثابتة، كذلك يضاف الى أنواع المحلات العمرانية بعض المحلات التي كانت استجابة لحاجة اليهود للأمن والدفاع لمواجهة الدفاع العربي، والثورات التي اندلعت ضدهم مثل، محلات المخافر الأمامية ومحلات أبراج المراقبة سابقة الذكر.

أما مدن التنمية التي نحن بصددها، فهي وليدة الفترة من سنة ١٩٤٨ وما بعدها، ومع أن المدن الجديدة ظاهرة قد تكون عالمية كما لاحظنا، الا أن بعض

الدارسين يرى في النموذج الصهيوني تفردا خاصا لصيقا باسرائيل دون غيرها أو كما يعبر Meisner عن هذه المدن بقوله «إنها تشبه في تفردها ونسبها «لاسرائيل» دون غيرها تفرد ونسب «هامبورجر ماكدونالد» في الولايات المتحدة الامريكية (Meisner, 1979, 220).

وبعض مدن التنمية ليس جديدا تماما لأنه احتل مواقع قرى ومدن عربية سابقة على سنة ١٩٤٨ وقد أشير الى ذلك تفصيلا في مكان آخر من هذه الدراسة، كذلك احتلت بعض مدن التنمية الجديدة مواضع معسكرات انتقالية سابقة خاصة باستيعاب المهاجرين Transit Camps والتي عانت من وجودها أحيانا في أماكن لا يتوافر بها العمل والنشاط الاقتصادي ورغب سكانها لذلك في تركها الى غيرها من المدن الأكثر جذبا، وقد راعى مخططو مدن التنمية ذلك القصور بسرعة، فتحولوا عن هذا النمط من المعسكرات الانتقالية تلقائيا، الى أشكال أخرى عمرانية أكثر ثباتا، وذلك لقابلية الأولى للتحول تدريجيا لمناطق متدهورة Slums.

وعلى هذا، فأساس النشأة لكثير من مدن التنمية، كان معسكرات انتقالية، ومن ذلك مدن Aqiva وروش هاعين Rosh Ha Ayim ويهود Yehud وحين ضاقت هذه المعسكرات الانتقالية عن استيعاب المزيد من المهاجرين، طور بعضها الى مدن تنمية أو أنشئت محلها مدن جديدة تماما.

ويلاحظ أن وظائف مدن التنمية قد تطورت مع الزمن، فبدأت هذه الوظائف بالاستيعاب السريع للمهاجرين، ثم جرى التفكير في أن تكون مراكز لأقاليم حدية، تمكن من اعادة توزيع السكان وتعمل كمراكز حضرية في مجتمع زراعي، ثم جرى التحول على التركيز على الزراعة كنشاط اقتصادي، الى التأكيد على الصناعة في السنين المتأخرة من نشأة مدن التنمية، لذلك أنشئت مدن مثل عراد وكرمئيل في أوائل الستينيات لاغراض التعدين والصناعة في النقب، وأيضا لتضطلع بوظائف سياسية وأيديولوجية في النقب، وفي الجزء الشمالي من الجليل، كذلك كان سكانها مختلفين عن سكان المدن القديمة النشأة من مدن التنمية، اذ تألفوا أساسا من عناصر الصابرا التي ولدت في فلسطين المحتلة سواء قبل أو بعد قيام «اسرائيل» ومن سكان عاشوا في فترات طويلة باسرائيل، بالاضافة الى بعض المهاجرين المختارين، وهذا يوضح التطور الذي حدث في النظرة الى مدن التنمية عند نشأتها الأولى وفي الوقت الذي اكتمل فيه انشاء ما يربو على ٣٠ مدينة.

وعند الحديث عن تصنيف مدن التنمية، نجد أن هناك العديد من التصنيفات. وأساس أو معيار التصنيف يؤدي الى اختلاف التصنيفات، ومن حيث علاقة التصنيف بالنشأة، نجد أنه من بين حوالي ٣٦ مدينة تنمية كان هناك ٢٤ مدينة منها جديدة تماما، و٤ مدن مختلطة تجمع بين القديم والجديد، كذلك ٨ مدن أقيمت مكان محلات هجرت من سكانها (Efrat, 1984, 145 - 8).

وفي دراستنا الحالية سنتبنى التصنيف الوظيفي لمدن التنمية، لأن الوظيفة كانت دائما مبرر وجود هذه المدن على طول الفترة التي شهدت نشأتها وتطورها.

المدينة الاقليمية: ـ

كانت المدينة الاقليمية ضرورة في حالة المناطق المستصلحة والمستجدة في فلسطين المحتلة، كي تصبح المركز الخاص بالانتاج والحفظ والتخزين والتصدير للمنتجات الزراعية، وحتى في بعض الأقاليم الأكثر قدما كانت هناك حاجة الى انشاء المدن متوسطة الحجم للحيلولة دون الاعتماد الكامل على المدن الكبرى في النشاط الاقتصادي.

وقد افترض أن المدينة الاقليمية يمكن أن تتطور وتزدهر جنبا الى جنب مع كل الاقليم وبذلك تصبح جزءا متمما له.

والمدينة الاقليمية تقدم خدمات غير زراعية الى محلاتها المحيطة بها في نواحي التعليم والصحة والنقل والادارة . . . . الخ. وهذه هي التي كان عليها أن تسد الفجوة بين المدن الكبرى والقرى والمدن الصغيرة جدا، مع الأخذ في الاعتبار كياناتها المادية من ناحية والاقليم ككل من ناحية أخرى (Efrat, 1984, 143)، ورغم المتاعب العديدة التي أبانت عنها تجربة المدن الجديدة فان احدى التجارب الناجحة كانت في اقليم لاكيش Lakhish حيث أسست مدينة تنمية هي «قريات جات» Qiryat gat ضمن خطة اقليمية شاملة، لذا فان المدينة والاقليم نميا بصورة متجانسة، ويلاحظ أن المدينة تخدم أكثر من ثلاثين مستوطنة طبقا للتراتب المتبنى من «اسرائيل» في ذلك المجال، وهو أن يخدم المركز الاقليمي كما هو الحال في قريات جات حوالي ٦ مراكز ريفية وكل واحد من هذه الستة يخدم ٦ محلات ريفية وعلى ذلك تمثل المدينة الاقليمية قمة التراتب في اقليمها الصغير. وتأسست قريات جات بين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ في منطقة عسقلان وأفادت من الموقع في جنوب السهل الساحلي

على خطوط المواصلات، وبها عديد من صناعات القطن والثلج والصناعات الطبية والسكر والنسيج والكحل والأحماض والبلاستيك والآلات الإلكترونية وصقل وتقطيع الماس (صايغ - ١٩٦٨ - ٣٣).

ويلاحظ أن الصفة الاقليمية للمدينة تتطور كما في حالة أشدود، فالقاعدة الصناعية على سبيل المثال ووظائف الميناء النامية في مدينة أشدود، طورت وظيفة أشدود وجعلتها «قومية» أكثر من غيرها، وتعد في المستقبل لتصبح مركز الاقليم الزراعي، وحجم أشدود الآن حوالي ٧٥ ألفا. وأشدود مثال آخر جيد للمدينة الاقليمية الجديدة اذ تقع في وسط اقليم يعيش به ¼ مليون نسمة في دائرة نصف قطرها ١٢ ميلا (٢٠). وحيث يوجد العديد من المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتشير الدلائل الى نمو أشدود بالنظر الى ضآلة المحلات الأخرى بالنسبة لها، بما يقوي من وظائفها الاقليمية مما سيجعلها أكبر المراكز الحضرية على الشريط الساحلي الجنوبي. وقد نمت وظائف أشدود الاقليمية رغم أنها في بدء نشوئها لم تكن قادرة على أن تكون مركزا حضريا قائما بنفسه (Efrat, 1984, 161) وهي من أكثر مدن التنمية في فلسطين المحتلة نجاحا على كافة المستويات، ومخطط لها أن تستوعب ١٥٠,٠٠٠ نسمة في المستقبل وأضيفت الى المدينة تحسينات هامة في الستينيات (محمد مدحت جابر - ١٩٨٥ - ١١٠).

أما المثال الثالث للمدينة الاقليمية، فهو خاص بأهم المدن الاقليمية ونعني بها بئر سبع عاصمة النقب وعاصمة الاقليم الجنوبي بدون منازع (يشمل الجنوب اقليم عسقلان الفرعي واقليم بئر سبع الفرعي) ويمكن القول أن للمدينة أكثر من صفة، فهي من المدن العربية التي أعاد اليهود اكتشاف أهميتها والتخطيط لها لتلبي اغراضهم، وهي أيضا مدينة صناعية وهي أيضا وبالدرجة الأولى مدينة اقليمية تقع في مركز متوسط بين المستوطنات الزراعية الى الغرب والجنوب منها، وبينها وبين المستوطنات الصناعية في الشرق والجنوب الشرقي (محمد مدحت جابر - ١٩٨٥ - ١١٣) ويمكن القول إنه رغم تضاؤل حجمها النسبي مقارنة بالمدن القديمة الواقعة في السهل الساحلي الأوسط فإن الدور الإقليمي الذي اضطلعت به منذ سنة ١٩٥٧ وتوافد المهاجرين عليها من أكثر من ١٠٠ دولة في العالم كان من عوامل نموها السريع (Berman, 1965, 309) وقد اكتشف الاتراك واستفادوا من موقعها، وكذا فعل الانجليز وخاصة في النواحي الحربية، وفي مواجهة البدو في النقب. وبعد قيام

«اسرائيل» خضعت لبرامج الاستيعاب والتنمية، وكما سبق اتخذت عاصمة اقليمية واصبح سكانها سنة ١٩٧٠ أكثر من ثلث سكان النقب كله (عيد ـ ١٩٧١ ـ ١٤٢). وقد وصل حجم سكانها الى ١١٠,٠٠٠ نسمة في أواخر السبعينيات وبها أكبر معدل للنمو السكاني مقارنا بجملة البلاد، رغم إبطائه في السنين الحديثة وهو الآن في حدود ٤٪ سنويا ويعد حاليا رابع أكبر معدل في فلسطين المحتلة (Schechter & Galali, 1980, 296 - 8) وهي أكبر مدن جنوب فلسطين، وحجمها السكاني أكبر بعدة مرات من أقرب المدن حجما اليها في النقب.

ومنذ البداية فان الأتراك تخيروا موضعها لأسباب طبوغرافية وهيدرولوجية وأسباب خاصة بالنقل والمواصلات، فهي تقع في مدخل واد واسع، والموضع يرتفع الى ٨١٠ قدم (٢٧٠ متر) فوق سطح البحر، ومناخيا فانها ومنطقتها تمثل واحدة من الخطوط الحدية للمطر، معبرا عنها بخط المطر المتساوي ٨ بوصة (٢٠٠ مليم) وفي بداية القرن الحالي اكتشفت آبار للماء العذب في منطقتها، مما أضاف الى جاذبية موضع بئر سبع وشجع على استخدام البدو لها عند احضارهم قطعانهم للرعي في منطقتها، وأدى ذلك الى زيادة الاستقرار بموضعها. واحدى الميزات الأخرى هي وقوعها عند تقاطع طرق المواصلات، ولذا نشأت المدينة في المنطقة التي تأتي وتتلاقى بها طرق القوافل القديمة، كذلك تحكم في اختيار موضع بئر سبع عوامل بشرية كوقوعه في منطقة تحدد مناطق نفوذ القبائل التي تتوطن المنطقة. وان كان الموضع قد أبان عن بعض العيوب لموضعها في وسط الوادي، حيث تثير تربة اللويس العواصف الترابية والرملية على المدينة وتجعل الحياة صعبة بها، واقامة المدينة على أحد التلال عند الجزء الشرقي من الوادي بارتفاع ٩٠٠ ـ ١٢٠٠ قدما يمكن أن يكون أفضل مناخيا.

وخطة بئر سبع القديمة كانت تتبع النمط القائم الزوايا gridiron system وقسمت المدينة الى مربعات (١٨٠ قدما × ١٨٠ قدما) (أي ٦٠ مترا × ٦٠ مترا) والتي كانت عمودية وموازية للشوارع، والشوارع مصممة باتساع من ٣ ـ ٦ أقدام (½ ١ ـ ٢ متر) فقط بينما الشارع الرئيسي الذي يقسم المدينة الى قسمين كان أوسع، واستخدمت حجارة أخذت من التلال القريبة لبناء المساكن، وكانت معظم المباني من دور واحد، وكان لتركز المساكن أثره في جلب الظل الى السكان، وكذلك سهل النظام الشطرنجي للخطة نواحي الأمن، وكان ذلك النظام القائم الزوايا قد صمم

في اتجاه شمالي غربي، جنوبي شرقي، مواجها الطرق الرئيسية من غزة والى الخليل والنقب، وكان ذلك الوضع مناسبا أيضا من الناحية المناخية، لأن المدينة تواجه الرياح القادمة من البحر، بينما كانت العوائق الطبوغرافية مانعة لتوسع المدينة وامدادها بالمياه، وكذلك لم تكن مواد البناء المستخدمة بها ملائمة تماما (Efrat, 1984, 3 - 131) وفي العهد التركي والبريطاني لم تزد المدينة عن قرية كبيرة وتعثرت محاولات التحضر بها وإن بدأت ارهاصاتها مع الانتداب، وخاصة عند أوائل الأربعينيات، وقد زاد سكانها كثيرا منذ أوائل الخمسينيات بعد تركيز اليهود على جعلها عاصمة النقب، وتدرج سكانها من ٣٠٠ نسمة سنة ١٩٠٣، وعشية الحرب العالمية الأولى ٨٠٠ نسمة وزاد العدد خلال الحرب لأن العديد من العمال قصدوها لتشييد بنية المدينة الأساسية وقد زاد العدد بعد ذلك الى ١٠٠٠ نسمة. وفي سنة ١٩٢٢ أصبح حجم السكان ٢٣٥٦ نسمة وفي سنة ١٩٣١ أصبح حوالي ٣٠٠٠ نسمة ولم يسهم النمو السكاني كثيرا في نمو المدينة من الوجهة الحضرية، لأن أصولهم كانت في الغالب ريفية، وفي سنة ١٩٤٦ كان الحجم قد وصل الى ٦٥٠٠ نسمة. وفي كل هذه الفترات كان السكان اليهود قلة دائما بين السكان، أما بعد سنة ١٩٤٨ فكان معدل نمو السكان هائلا كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٩)
تطور حجم السكان في بئر سبع بين ١٩٥٠ - ١٩٨١(١١)

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٥٠	٨٣٠٠	١٩٦١	٤٦٤٠٠	١٩٧٤	٩٣٤٠٠
١٩٥٥	٣٠٥٠٠	١٩٦٧	٥٩٥٠٠	١٩٨١	١١١٠٠٠

وفي منتصف الستينيات خططت بئر سبع الجديدة التي ينطبق عليها اسم مدينة تنمية لتتسع لأكثر من ٧٠,٠٠٠ نسمة، وخطط الاسرائيليون مناطق جديدة تستوعب كل منها من ٧ - ٩ آلاف نسمة، وجعلوا لكل منطقة مركزا صغيرا يستوعب من ١٢ - ٢٥ متجرا، وخدمات أخرى، ولم تتبع الخطة الجديدة خطوط الخطة القديمة قائمة الزوايا تماما، بل كانت مقوسة ووقعت موارد المياه في شمال

المدينة بحوالي ميل ونصف، وكانت كل بئر في أوائل السبعينيات تعطي ١٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا (Berman, 1965, 324). ومع نمو المدينة الفائق، خطط لها منطقة تجارية مركزية CBD تقوم على أساس نمو السكان الكبير وأخذ في الحسبان أن تتسع المدينة لحوالي ٢٥٠ ألف نسمة سنة ٢٠٠٠، ورغم تخطيط مراكز تجارية جديدة لا يزال التركيز على منطقة التجارة الرئيسية CBD القديمة والتي لا تزيد مساحتها عن ١١ هكتارا وتمثل ٠,٥٪ فقط من مساحة المدينة، ويرجع ذلك لتأخر تطوير المناطق التجارية الأحدث مما فرض تركيزا تجاريا في المنطقة القديمة. والتخطيط الحالي يحاول أن يملأ الفراغات البينية داخلها لتقليص مسافات السير بالمدينة ذات المناخ الصحراوي.

وتأثر تخطيط بئر سبع بشبكة الطرق المحيطة، ويجري التخطيط الحالي بحيث تكون منطقة CBD الجديدة عند نقطة التقاء الطرق الرئيسية، مما يساعد المنطقة التجارية على النمو والشكل (٧) يوضح استخدام الأرض في بئر سبع التي روعي فيها بقدر الامكان أن تبعد عوامل التلوث عن المدينة (Efrat, 1984, 132 - 8).

وكان ادخال الصناعة من عوامل نمو المدينة، ومنذ الستينيات بدأت الصناعة بست مؤسسات هامة يعمل بها ٢٠٠٠ عامل وتخصصت في السيراميك والقرميد والدقيق والقطن والكيماويات (محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥ ـ ١١٧).

والوظيفة الاقليمية في بئر سبع واضحة، وتعتمد على الاقليم في نموها، اذ أصبحت في أوائل الثمانينيات ثامن مدينة في اسرائيل من حيث الحجم وأكبر مدن النقب، ووظائف بئر سبع الاقليمية تقدم الى الجهات التالية والتي تعبر عن اقليم المدينة:

(١) السكان الحضريون القاطنون على مدى رحلة سفر من ٣٠ ـ ٤٥ دقيقة بما في ذلك مدينة قريات جات.

(٢) السكان البدو في النقب حول المدينة والذين يعد الكثير منهم الآن في مرحلة انتقالية للاقامة الدائمة.

(٣) سكان الريف الذين يحتاجون لخدمات ادارية واقتصادية ويأتي العديد منهم في رحلات يومية ثم يعودون Commuting للتسوق.

وبئر سبع بوصفها عاصمة للاقليم، نجدها تضطلع بوظائف الادارة والاستيعاب والتعليم والصناعة والصحة والعمل. ومن أهم مؤسساتها الصحية مركز Soroka الطبي ومن المؤسسات الثقافية والتعليمية «جامعة بن جوريون» التي تأسست سنة ١٩٦٨ وبها هيئة اكاديمية تزيد على ٩٠٠ عضو وأكثر من ٤٥٠٠ طالب

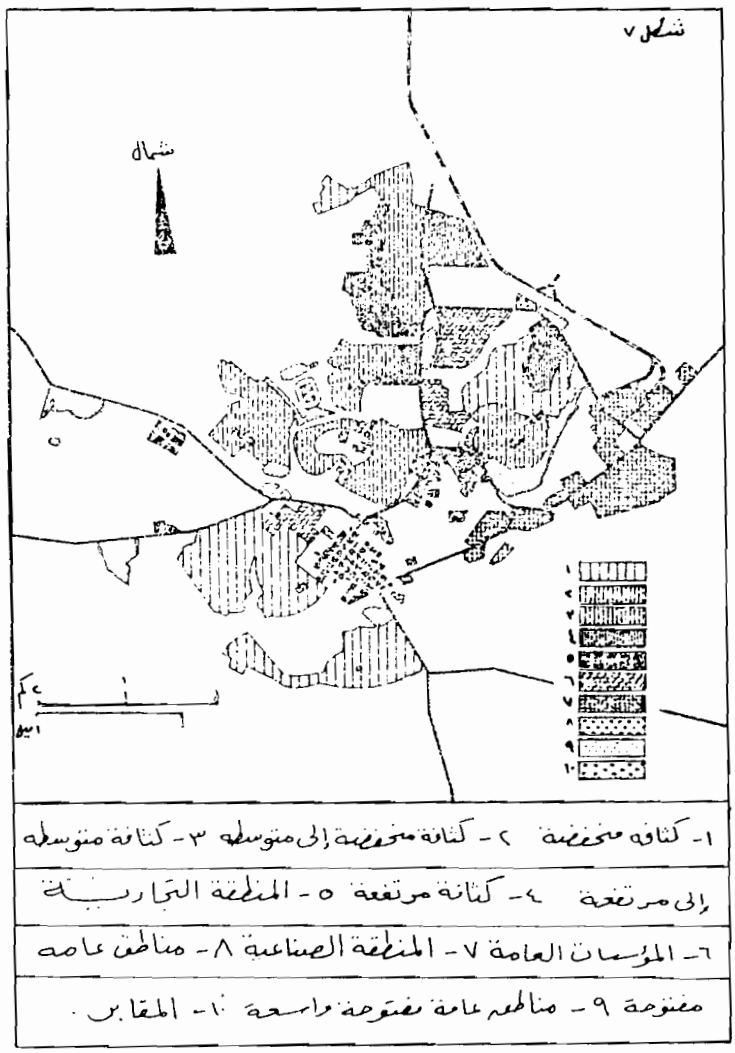

استخدام الارض في بئر سبع
سنة ١٩٨٤ - راجع شكل (٥) من الدراسة

يأتي معظمهم من اقليم النقب، ومنهم عدد كبير من أصل آفروآسيوي (Schechter & Galali, 1980, 296 - 8). وتجدر الملاحظة أن تطور بئر سبع لم يكن منفصلا عن تطور النقب ككل، وكان الاهتمام بها مع بداية الاهتمام والاعتماد على العمران الزراعي، والتحول للمناطق الهامشية لتركيز الصناعة بها علاوة على السياحة والخدمات الأخرى المختلفة، ويعكس الدور الاقليمي اهتمام الجامعة المذكورة بها وتسخير امكاناتها لبحث القضايا الخاصة بالنقب بالذات، وبخاصة في مجال الزراعة الجافة، وزراعة النباتات المقاومة للملوحة والتي تستهلك مياهاً قليلة (Schechter & Galali, 1980, 300). ومن منظور النمو السكاني فقد لاحظنا أن معدل نمو السكان في بئر سبع، كان فائقا خاصة بعد قيام «اسرائيل» وهي اليوم أكبر محلة حضرية في الجنوب وحجمها يصل الى عدة أضعاف أكبر المدن بعدها وهي ديمونة (٢٧ ألف نسمة) سنة ١٩٧٤ كما أن سكانها اليوم أضعاف سكان ايلات. وفي سنة ١٩٨٠ لم يكن يزيد عن حجم بئر سبع سوى بات يام ورامات جان وبتاح تكفا من مدن التنمية وكلها في الوسط والشمال (محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥ ـ ٩٩ ـ ١٠١).

وتجدر الاشارة الى أنه بعد احتلال «اسرائيل» لبعض الأراضي العربية، كانت «لاسرائيل» سياسة عمرانية جديدة متأثرة بظروف الصراع العربي الاسرائيلي، كما كانت الحال من قبل في المراحل اليهودية الاستيطانية، وعلى سبيل المثال في الجولان ـ رغم أنها تخرج عن مجال دراستنا الحالية التي تقتصر على فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ فإنه يمكن الاشارة فقط الى ما قامت به «اسرائيل» لانشاء مدينة اقليمية في الجولان لها طابع عسكري واستراتيجي، فكانت خطتها تقضي باسكان ٥٠,٠٠٠ يهودي هناك خلال خمس سنوات على أساس ٢٠ ألفاً من السكان في الريف و٣٠ ألفا من السكان في مدينة أو مركز إقليمي هو «كتسرين» ويعكس ذلك الوضع تركيز «اسرائيل» على العمران الحضري حتى في المناطق التي احتلتها بعد سنة ١٩٦٧ وهو طابع مخالف لما بدأ عليه الاستيطان الصهيوني منذ قرن من الزمان في فلسطين، حين كان التأكيد على العمران الريفي، ولذا أقامت شبكة من الكيبوتزات والموشافات في شكل غير منقطع يمتد من اليرموك الى مقدمات جبل حرمون وله طابع عسكري، وقد هجرت الخطة سنة ١٩٧٣ وتحولت خطة الاستيطان في الجولان الى التركيز على جنوب الجولان ومنطقة القنيطرة، مع العمل على استئصال النظام العربي القديم، والعمل على تهويد المنطقة وأن تكون كتسرين المدينة الاقليمية الرئيسية في الجولان (Harris, 1977, 326 - 8).

وهكذا كانت المدينة الاقليمية ذات دور هام في تصنيف المدن الجديدة في فلسطين المحتلة، وعول عليها كثيرا في تعديل التراتب الحضري في فلسطين ككل، وأيضا على مستوى الأقاليم الفرعية وخاصة في الأقاليم البعيدة عن وسط السهل الساحلي مثل النقب، والتي تميزت بالتفريط الحضري بعامة، وقلة المدن الاقليمية بخاصة.

مدن الموانىء

كانت الرغبة في انشاء موانىء جديدة ضمن مدن التنمية ملحة وذلك لأسباب ايديولوجية واقتصادية عملية، فميناء حيفا التقليدي كان قاصرا على استيعاب كافة المهاجرين القادمين، والوفاء بحركة الصادر والوارد جميعها، وأكبر مثلين على مدن الموانىء الجديدة في فلسطين المحتلة هما أشدود وايلات من مدن التنمية الجديدة. وقد تحدثنا عن أشدود كمدينة اقليمية، وسنقصر حديثنا هنا عن ايلات لأهميتها كميناء وحيد على خليج العقبة.

وقد كانت الرغبة في سد الفراغ العمراني في أقصى جنوب النقب وانشاء ميناء «لاسرائيل» يكون نافذة لها على البحر الأحمر، والمحيطين الهندي والهادي الى افريقيا والشرق الأقصى، حافزا على انشاء ايلات، وذلك رغم طبيعة الموضع الطاردة في هذه المنطقة (راجع موضوع الموضع والموقع). وقد تأسست ايلات سنة ١٩٥٥ فهي من جيل مدن التنمية الباكرة. لذلك أوضح انشاؤها العديد من المثالب التي لازمت انشاء مدن التنمية الأولى، وخاصة بشأن تخطيطها واستخدام الأرض بها. ومنذ البداية ـ وكما كان الحال في أشدود ـ كان نمو ايلات راجعا الى تطور وظائف الميناء، اذ يصدر منها الفوسفات والبوتاس القادم من النقب، وأيضا الحمضيات والأسمنت، وعن طريقها يأتى البترول من الخارج وأيضا المنتجات المدارية الزراعية من افريقيا، وقد وضع منذ البداية هدف اسكان حوالي ٥٠,٠٠٠ نسمة بها في آخر مرحلة لتطويرها.

وقد ذكرنا في موضوع الموضع والموقع بعضا من عيوب ايلات في هذا الشأن، ولا شك أن صفات منطقتها الطبيعية كان لها دورها في التأثير على استخدامات الأرض بها وتطورها وتوجيه النمو وجهة معينة، كذلك كان لظروف المناخ الجاف أثرها على نمو المدينة ودرجة جاذبيتها لسكانها.

مورفولوجية مدينة ايلات:

وجهت الطبيعة الجبلية مورفولوجية المدينة، وقد خطط وسط المدينة ومركزها عند شمال الخليج ويمثل هذا الوسط نقطة التقاء البر والبحر والساحل والجبل، كذلك تلتقي الطرق في هذه المنطقة. والموضع ليس له مزايا جغرافية خاصة، بل على العكس عيوبه أكثر من مزاياه، وبالمقارنة بالساحل الشرقي لرأس خليج العقبة نجد الأخير أكثر ملاءمة لإنشاء ميناء، وذلك بسبب حركة مياه البحر من الشرق الى الغرب. وقد أنشيء الميناء التجاري عند الساحل الغربي، والى جنوب ميناء البترول، ومنذ البداية ونظرا لقلة الأراضي المستوية أنشيء المطار في منطقة ليست مضرسة غير بعيدة عن وسط المدينة مما سبب مشكلات حادة عند توسع ايلات، ونموها الحالي، وما ترتب على ذلك من شيوع التلوث بالمدينة (Efrat, 1984, 4 - 163) ونظرا للصعوبات الطبوغرافية أُجبرت المدينة على اتخاذ الشكل الطولي محكومة بالمرتفعات في منطقتها فنجد أن المناطق السكنية امتدت الى الشمال الغربي من وسط المدينة في صورة أقسام سكنية، أما الصناعة والسياحة فهما وظيفتان جاءتا بعد الميناء والسكن، وكما سبق القول فان قرب منطقة الصناعة من الميناء (احتلت ظهير الميناء التجاري والبترولي) ولقربها من ناحية أخرى من الجبال، فقد تحدد شكل المنطقة الصناعية وتوسعها وجعل ذلك الوضع المنطقة الصناعية تمتد جنوبا في شكل طولي. وقد ابتعدت استخدامات السياحة والفنادق عن الميناء الى الشمال، وان كان هناك منطقة سياحية في جنوب الميناء البترولي توجد بها منطقة مرجانية ضيقة تجذب السياح، كما أنه الى جنوبها توجد منطقة طبيعية طولية تخدم كمنطقة اصطياف.

وقد أدى الضغط المستمر على شريط ايلات الساحلي، وكثافة الاستخدامات الى بعض التناقضات في استخدام الأرض، والأهم من ذلك هو اتجاه المدينة الى الشكل الطولي لمسافة كبيرة، ومن مشكلات البناء في ايلات أن المنطقة الشمالية ذات طبيعة قلوية غير ملائمة لأغراض البناء (Efrat, 1984, 164). ولا شك أن الطبيعة الصخرية الصلبة لموقع ايلات تعد أكبر مؤثر في مورفولوجيتها، اذ تقع في الاقليم المورفولوجي الفرعي المسمى اقليم تلال ايلات Eilat Hills المكونة من صخور ترجع لما قبل الكمبري من الصخور البلوتوئية والمتحولة الصلدة. وأدى ذلك الى أن محلات العمران الوحيدة في هذه المنطقة هي ايلات نفسها مع بعض المحلات القزمية، مثل يوتفاتا وجيروفيت ومزرعة بيراورا وكلها عند أقدام تلال إيلات، أما

مناجم النحاس في تيمنا القريبة فهي ليست دائمة السكن (Orni, & Efrat, 1976, 18).

ومن معالم مورفولوجية ايلات أن وحدات الجيرة بها Neighborhoods قد أقيمت على منحدرات التلال الغربية الصلبة سابقة الذكر بدرجة انحدار بين ٥ ـ ٧٪ وذلك لكون هذا الوضع أكثر ملاءمة من الناحية الاقتصادية عند بداية تطوير المدينة. وهناك اتجاه حالي لبناء ايلات جديدة على منطقة أكثر ملاءمة طبوغرافيا، مثل الجبل المسطح الممتد نحو جنوب المدينة بدلا من الامتداد على طول خط الساحل (راجع شكل «٨»). وأيضا من أجل ظروف أكثر ملاءمة لأحوال الطقس التي تساعد على جذب السكان. وقد خطط أن تقع منطقة الجيرة المستقبلية على ارتفاع يصل الى ١٢٠ مترا فوق مستوى سطح البحر، وذلك على نقيض مناطق الصناعة التي سوف تكون قريبة من الساحل والميناء عند مستويات أقل. كذلك سيعاد إنشاء المطار قرب منطقة مناجم النحاس في تيمنا Timna، أما الفنادق والمناطق الرياضية والترويحية، فسوف تقع في أماكن جديدة على الجبال غربي المدينة من أجل منع تركزها واحتقانها على طول الساحل الشمالي من الخليج. والنهج التخطيطي الحالي لإيلات يحاول تحقيق أكبر قدر من التحسينات الإنشائية في المدينة في ظل خلفيتها الجغرافية وفي ظل ما سبق تنفيذه بها من مكونات البنية الأساسية الرئيسية. ويمكن القول بأن التخطيط الحديث لإيلات لن يحل كل مشكلات وعيوب الموضع السابق، لأن التخطيط الجديد أيضا سيظل محكوما بمعطيات البيئة الطبيعية الصعبة في منطقة تلال ايلات (راجع : Orni, & Efrat, 1976: 17 - 23) ولكن التخطيط الجديد سيحاول البحث عن فرصة لإنطلاق المدينة وتوسعها بعيدا عن الشريط الحالي الطولي على امتداد الخليج.

سكان مدينة ايلات : ـ

سكان المدينة اليوم في حدود ٢٠ ألف نسمة، وهي ليست من المدن الجديدة سريعة النمو في «اسرائيل» مثل أشدود لظروف بيئتها الصعبة وموقعها القصى، وكان حوالي ½ القوى العاملة بها يندمجون في مناجم النحاس في «تيمنا Timna»، وقد أدى اغلاقها الى أزمات كبيرة في العمالة، وفرص الوظائف، وقد تحول جزء كبير منهم ليعمل في مشروع المطار الجديد والأعمال المعدنية في المدينة، وإحدى المشكلات المهمة التي تحد من نموها السكاني، هي النقص بالمياه وان حلت جزئيا أخيرا بانشاء

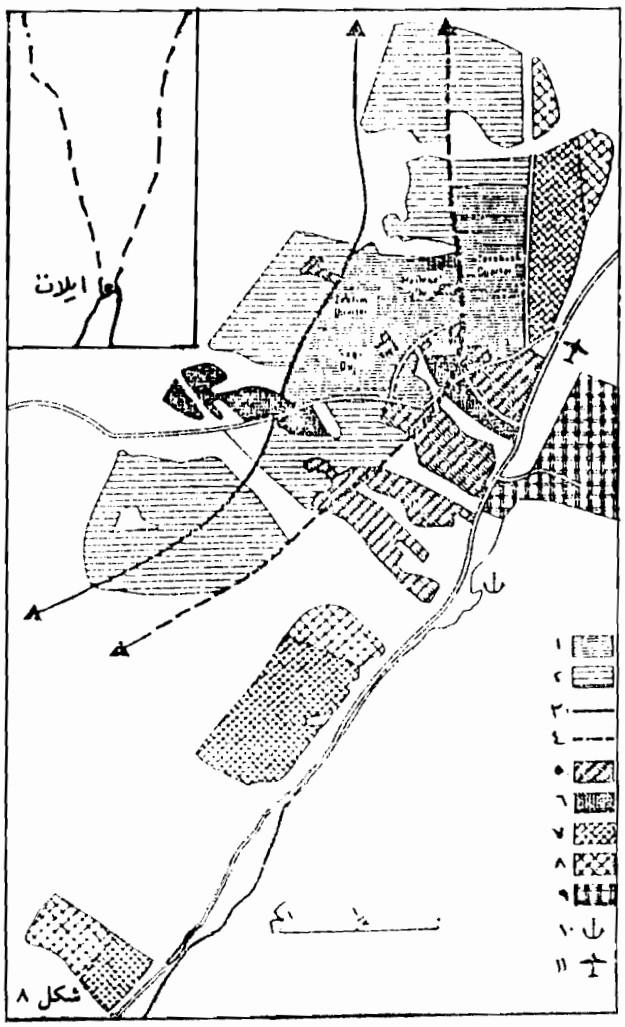

مورفولوجية مدينة ايلات

١ ـ المنطقة السكنية ٢ ـ المنطقة السكنية المستقبلية
٣ ـ مستوى البناء المنخفض ٤ ـ مستوى البناء المرتفع
٥ ـ المنطقة التجارية ٦ـ مباني المؤسسات
٧ ـ المنطقة الصناعية ٨ ـ المنطقة الصناعية المستقبلية
٩ ـ فنادق وترية ١٠ ـ الميناء ١١ ـ المطار

مصنع لتحلية المياه (Schechter & Galali, 1980; 296) ونظرا لأن المدينة ليست جاذبة للسكان الدائمين يرتفع بها معدل النوع «Sex Ratio» ويوجد بها أكبر معدل لإحلال السكان في «اسرئيل» Rate of Population replacement مما يجعل منها مجالا للحراك والانتقال المستمر وهذا لا يساعد على نموها. ومعظم سكانها يقضون بها فترة معينة لغرض جمع المال ثم الرحيل عنها بمعنى أنها ليست مرغوبة كبعض مدن التنمية الأخرى للسكن الدائم، على عكس الحال في مدن للتنمية مثل «قريات جات وأشدود» لذلك كما سبق القول يسكنها ذكور أكثر من الاناث بحوالي ٢٠٪ (Efrat, 1984, 165) وقد كان سكانها سنة ١٩٧٤ حوالي ١٥٠٠٠ نسمة وهي حاليا أكثر قليلا من ٢٠,٠٠٠ نسمة ويخطط أن يصل حجمها السكاني حوالي سنة ٢٠٠٠ الى ٦٥٠٠٠ نسمة (Schechter & Galali, 1980, 301). ويلاحظ أن سكان المدينة تخلفوا عن الخطة المتوقعة من قبل لتطورها السكاني، فقد كان المتوقع وصولها الى حجم ٣٢٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٢ ولكنها حتى في سنة ١٩٨٤ لم تصل الى هذا الحجم الذي أشار اليه Orni & Efrat سنة ١٩٧٦ بأنها ستصل اليه بحلول سنة ١٩٨٢ (Orni, & Efrat, 1976, 312 - 13).

مدن التعدين والصناعة الجديدة:

هذه النوعية من المدن تلقى أهمية خاصة بعد تبني الصناعة كأساس اقتصادي لمعظم المدن الجديدة. ولما كانت المدن القديمة تعاني عدة صعوبات في توطين الصناعة بها لقلة الأراضي المتاحة، فان المدن الصناعية الجديدة قد وجدت متنفسا لها في المناطق الواسعة كالنقب.

وتعد «ديمونة» مثالا جيدا لهذه النوعية من المدن، ويقوم اقتصادها على صناعة النسيج وهي صناعة مناسبة للمنطقة اذ لا تحتاج للوقوع قرب المادة الخام أو السوق ولا تحتاج لعمالة ماهرة، وقد تبنت «الحكومة» نشر هذه الصناعة في المدن الجديدة البعيدة، ذات القاعدة العمالية غير الماهرة. كذلك أنشئت بعض الصناعات المعدنية بها لكي تصبح منافسة للنسيج في المستقبل، كذلك يعمل بعض سكانها في مركز الأبحاث النووية القريب من المدينة، وأيضا في بعض الأنشطة التعدينية وبخاصة استخراج البوتاس والمخصبات في منطقة البحر الميت، في مناطق تبعد عن المدينة ٤٥ دقيقة وهي تعد مصدرا إضافيا للعمالة (Schechter & Galali, 294).

وتشترك «ديمونة» مع مدينتين اخريين في الطابع الصناعي التعديني نفسه وهما «أورون وسيدوم» Orni & Sedom والأخيرة يتركز نشاطها في تعدين الأملاح المركزة من البحر الميت مثل البوتاس والبرميد والكارناليت، والمناسيت وكلوريد الكالسيوم، ولذا فهي مركز تعديني وصناعي مهم، ويخدم النشاط التعديني والصناعي بها خط الغاز الطبيعي الواصل اليها من «روش زهار» (صايغ ـ ١٩٦٨ ـ ١٨٣ ـ ٤). ولذلك يقوم هناك نوع من التكامل التعديني والصناعي بين المدن الثلاث ديمونة وسيدوم وأورون (Orni, 1974, 63 - 5) وينتمي لنفس نوعية مدن الصناعة في النقب أيضا مدينة صغيرة هي يروهام Yeruham ونشأت كمركز حضري لمشروع زراعي، ولما تعثر المشروع القائم على سد وادي Revivim تدهورت المدينة ولكن تحول اقتصادها للاعتماد على مناجم أورون للفوسفات في جنوبها وانشاء مصانع كبرى للمياه الغازية بها وصناعة الزجاج اعتمادا على رمال منطقة Makhtesh وانشاء صناعة للسيراميك، مكن المدينة من استعادة بعض الأهمية وتدعيم اساسها الاقتصادي (Schechter & Galali, 1976. 294 - 5). وأهمية مدن الصناعة أنها تمثل ركائز الأيديولوجية الصهيونية الحديثة في الانعطاف نحو الصناعة كأساس اقتصادي للمدن الجديدة، تمكينا لها من استيعاب المزيد من المهاجرين في الأقاليم الحدية، واعتبارها أقطابا للنمو growth poles في هذه المناطق الهامشية.

وهناك مثلان جيدان على مدن التعدين والصناعة الجديدة أولهما في النقب وهي «عراد» بالجنوب والثاني في «كرمئيل» في الشمال، وقد نشأتا معا بعد التحول للأساس الصناعي للمدن الجديدة، وذلك في أوائل الستينيات كذلك روعي فيهما تلافي النقص الذي وضح في مدن الجيل الأول من مدن التنمية، وخاصة بشأن التدابير الاجتماعية Social Provisions كما روعي فيهما اختيار الموضع بعناية، واختيار السكان من عناصر «الصابرا Sabra» المقيمة المولودة في «اسرائيل» بصفة رئيسية، واتخذت كلتاهما خطة طولية خطية Linear، وروعي تجاور السكن مع مباني الخدمات، على أن تكون هناك في نوعيات المساكن خيارات واسعة، ومعظمها على طراز «الباتيو Patio» ذو الأفنية وأيضا الشقق السكنية، وخصصت مناطق فضاء لاعطاء السكان أنفسهم الفرصة في بناء النوعية التي تحلو لهم من المساكن، وخططت مباني ومناطق الترويح على درجة عالية من الكفاءة، لتجذب السكان وتغريهم بالاستقرار في هذه المنطقة البعيدة من النقب هذا بالاضافة الى حوافز أخرى

(Armen, 1976, 283) وسوف نعرض فيما يلي لمدينة عراد ومورفولوجيتها بالتفصيل كمثال لمدن الصناعة من ناحية، والمدن الجديدة التي جرى فيها تلافي مثالب المدن الجديدة الأولى من ناحية أخرى.

مورفولوجية مدينة عراد واستخدام الأرض بها:

سبق الحديث عن بعض خصائص موضع عراد، والخلفية التخطيطية التي لازمت بناءها، وتتوافر بعض الموارد في اقليم عراد مثل الفوسفات والرخام الملون ورمال الزجاج بين عراد وديمونة، ويوجد الغاز الطبيعي في روش زوهار والبوتاس وأملاح البروميد من البحر الميت والينابيع المعدنية في حامي زوهار وعين بوقيق Ein Boqeq، ورغم غنى ظهير عراد المعدني فان الظهر الزراعي لا يعطي امكانات كبيرة. وتوجد بعض تربات اللويس لكن لا وجود للماء، ويقطن المنطقة ٥٠,٠٠٠ بدوي بين سهل بئر سبع والمناطق المحيطة بعراد.

ومساحة المدينة ٣٠٠٠ إيكر (الإيكر فدان تقريبا) وهي تكفي لإسكان ٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٠ وحجمها السكاني الحالي أكثر قليلا من ١٢٠٠٠ نسمة، وتنقسم عراد الى ٦ أحياء سكنية تأخذ الشكل الطولي كما سبق الاشارة، أو شكل مستطيل حول القلب التجاري CBD وقد خطط كل حي ليتسع لحوالي ٤٠٠٠ نسمة بإجمالي ٢٥,٠٠٠ نسمة في المرحلة الحالية.

ويمتد قلب المدينة من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي والى الشرق منه خططت مناطق تشتمل على المباني العامة الرئيسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وخططت فوق أرض مرتفعة ومموجة قليلا.

كذلك خططت بعض المناطق التجارية الثانوية Sub - centers لخدمة الأحياء السكنية، وكل واحدة بها من ٤ ـ ٥ متاجر، تركز على المواد الغذائية بينما القلب التجاري متنوع البضائع، ولشدة الطلب على المكان في القلب التجاري خصصت الطوابق العليا للمكاتب وان كان الطلب على المتاجر أكبر، ونوعية المتاجر تعكس المستوى العالي للسكان.

كما خططت المناطق السكنية لايواء أكثر من ٢٤٠٠٠ نسمة كما سبق الذكر، حول وسط المدينة، والى الشرق منها سوف يقام في المستقبل حي منخفض الكثافة

يحوي ڤيلات تتسع الواحدة منها لعائلة واحدة، وإلى الشرق منطقة مخصصة للفنادق، كما أن هناك منطقة صناعية كبرى جنوب غرب المخطط.

وبين المناطق السكنية الست الداخلية، والمنطقتين أو الثلاث الخارجية تقع منطقة خالية عامة، ورئى أن تخطط حدود الأحياء بشكل يتفق مع مورفولوجية الأرض غير المنتظمة. وعلى عكس مدن التنمية الباكرة تبنت خطة «عراد» الكثافة العالية، والمباني المحكمة، ومع ذلك وجدت بعض المساحات الخالية. وروعي أيضا أن تتوافر أقصى الحماية من الرياح والغبار، وأن يتوافر الظل للمشاة، وأن تقل مسافات السير بسبب الطابع الصحراوي للمدينة.

وكان أول الأحياء المشيدة هو «ريشونيم Rishonium» الذي كان من منازل مؤقتة من ألواح الاسبستوس سنة ١٩٦٣ لايواء ٢١٠ أسرة من الذين وقع عليهم الاختيار ليؤلفوا أول نواه اجتماعية واقتصادية في المدينة، وبدأ العمل في هذا الحي قبل أن يبدأ العمل في الخطة الحضرية الكاملة والشاملة لذلك يبدو هذا الحي غير جذاب، وهناك اتجاه لتركه من قاطنيه الى واحد من الأحياء الجذابة الحديثة (Efrat, 1984, -170 - 3) وتوالت بعد ذلك نشأة الأحياء الأخرى «يعليم Ye'elim» وهو متعدد الطوابق وصمم على نظام ال Patio ذي الأفنية والباحات، وكان أول الأحياء الدائمة وخصص لحوالي ٩٠٠ أسرة وطبق فيه لأول مرة البناء الملائم للمناخ الصحراوي، وأحيط بجدران لصد الرياح وخططت المنازل بزوايا معينة لتستقبل أشعة الشمس شتاء، والقليل منها صيفا، وحددت أسطح النوافذ بنسبة ٥٪ من مسطح الجدران الواقعة بها، بدلا من النسبة المعتادة (٢٠٪) واستحدثت ممرات للتهوية ليصبح الفرق في درجة الحرارة بالغرف أقل من خارجها بحوالي ٣°م.

وبعد ذلك بني حي «أفيشور Avishur» لحوالي ٢٠٠٠ نسمة، وهو متعدد الطوابق، وبمواد سابقة التجهيز، وبناياته على شكل حرف L، ثم بني حي «هازافييم» وبه فيللات «Hazaviem» في شرق عراد وهو مبني فوق نتوء مرتفع وشوارعه موازية لخطوط الكنتور. ومنذ سنة ١٩٧٠ بني حي «نيوريم Ne'urim» جنوب غرب منطقة ال CBD وبه مساكن متعددة الأنواع منه ما خصص لعائلتين، ومن مواد سابقة التجهيز، وجمل بشكل جيد، وهو اليوم أرقى أحياء عراد ويجذب السكان من الأحياء الأخرى مما أوجد نوعا من الهجرة بين الأحياء Intra - Urban Migration ومعظم المهاجرين القادمين الى عراد من روسيا. وبقية الأحياء بالمدينة

تقع حول CBD مثل «تيلاليم Tilalim و لابوت Laboat» وهي أحدث مما سبقها. وقد جرى التركيز منذ البداية على أن يقطن عراد ـ ومعها كرمئيل ـ أغلبية من «الصابرا» المولدين «باسرائيل» (صايغ ـ ١٩٦٨ ـ ٢٤٣)، وهكذا تمثلت في عراد مجموعة من الخيارات الواسعة للسكان جذبا لاستقرارهم الدائم، ووضعت الكثير من الحوافز والاغراءات بما في ذلك أحواض كبيرة للسباحة تناسب الترويح في هذه المنطقة الصحراوية النائية (Armin, 1976, 283).

ولم تكن عراد مع ذلك مثالية في بنائها، فقد طبقت فيها المحاولة والخطأ، وبخاصة فيما يتصل بمواد البناء المناسبة، والطرز المعمارية الملائمة للبناء في الصحراء، وكذا تجارب التغلب على صعوبة المناخ، وكان الأكثر نجاحا هي المباني التي على شكل «بلوكات» طويلة محكمة Compact مع وجود ممرات للمشاة توفر الظل، وقليل من النوافذ تواجه الغرب، وأكثر ملائمة تلك التي تواجه الشمال الغربي.

ومن عيوب خطة عراد، أن منطقة CBD لم تختلف بها عن غيرها من المدن، ولذلك لم توفر الحماية والظل لان خطة المنطقة مفتوحة. ومع ذلك كانت المدينة نموذجا جيدا وانتعشت التجارة بها نظراً للتخطيط الجيد لأنواع متاجرها وغيرها، ورغم وجود تداخل بين القلب التجاري ومناطق التجارة الثانوية، الا أنه لوحظ أنه كلما ابتعد الحي عن القلب التجاري، كلما زاد اعتماد السكان به على المناطق التجارية الثانوية Sub - Centres.

وكان لغلبة عناصر «الصابرا» بالمدينة أن مال السكان للاستقرار الدائم لأن هؤلاء ولدوا في فلسطين المحتلة وكانت نسبتهم لجملة السكان بالمدينة حوالي ٦٠٪، ورغم تأسيس المدينة سنة ١٩٦١ فقد وصل عدد سكانها سنة ١٩٧٨ إلى ١٠١٠٠ نسمة فقط (عبد الرحمن أبو عرفة ـ ١٩٨١ ـ ٢١٢). وتتميز عراد بحركة قدوم وسفر يومي نشطة، مع بئر سبع ومناطق البحر الميت، ونشاطها الصناعي الضخم أتاح لها النمو، فبالقرب منها مجمع عراد الصناعي الكيماوي ومعظم الانتقال يكون لغرض العمل أكثر منه للتسوق، أو الدراسة، وقد أشارت إحدى الدراسات الخاصة بأقاليم المدن في النقب وحدود الانقطاع بين عراد وبئر سبع Break Down الخاصة بحركات الانتقال، أنه فيما عدا الخدمات فائقة التخصص فإن عراد لا تعتمد على بئر سبع إذ أن معظم الخدمات الحضرية تتوافر بها (Efrat, 1984, 175 - 6). وأضاف الموقع إلى

مدينة عراد أهمية سياحية الى جانب أهميتها الصناعية فهي تقع على ارتفاع ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وملائمة بعامة لنمو صناعة السياحة والفندقة، ولكن لا تزال إمكاناتها الصناعية أهم، إذ قلت نسبة إشغال الفنادق بنسبة ٦٥٪ لأن شبكة الطرق الحديثة تجنبت المرور بعراد. وشكل (٩) يوضح استخدام الأرض بالمدينة. (راجع شكل «٥» الذي يوضح موقع مدينة عراد مع مدن التنمية الأخرى.

ومن المدن الأخرى الصناعية الأقل أهمية من «عراد» في النقب ـ اضافة الى ما سبق ذكره منها ـ نيتيفوت Netivot وأوفاكيم Ofakim وهما في شمال غربي بئر سبع

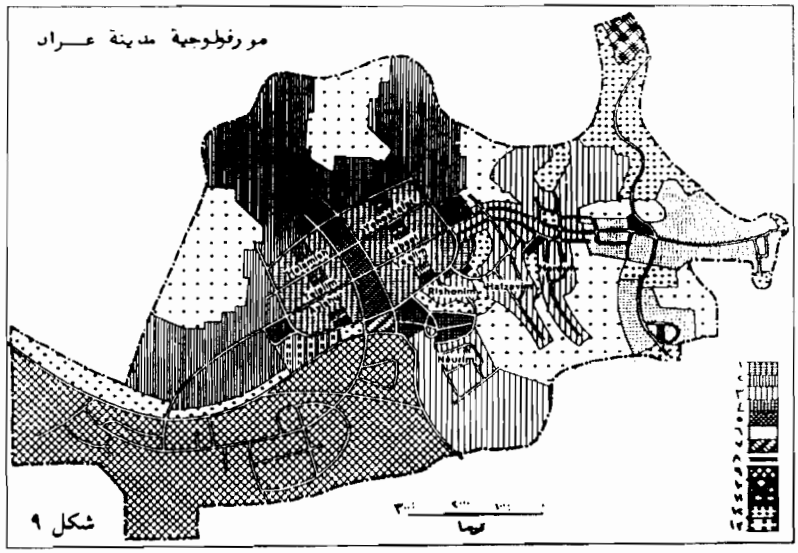

١ ـ منطقة سكنية ذات كثافة عالية ٢ ـ منطقة سكنية ذات كثافة
٣ ـ منطقة سكنية ذات كثافة منخفضة ٤ ـ مبان عامة.
٥ ـ المنطقة التجارية المركزية ٦ ـ فنادق.
٧ ـ مركز اتصالات ٨ ـ طرق قائمة
٩ ـ المنطقة الصناعية ١٠ ـ المقابر
١١ ـ المنطقة التجارية ١٢ ـ مناطق عامة مفتوحة
١٣ ـ مناطق مخصصات طبيعية

راجع شكل (٥) الذي يوضح موقع مدينة عراد

واقتصادهما قائم على صناعة النسيج، ولكن يعتقد أن قربهما من بعضهما من ناحية، ومن بئر سبع وعسقلان من ناحية أخرى، قد حد من نموهما، ويبدو أن أوفاكيم سوف تتخلى عن وظيفتها الصناعية الأساسية لتصبح مجرد مكان لإقامة القادمين الى بئر سبع.

وفي نهاية الحديث عن مدن التعدين والصناعة، تجدر الاشارة الى الاتجاهات الحديثة المزمع تنفيذها في مدن التنمية «الاسرائيلية» وخاصة في مدن التعدين والصناعة ومنها ضرورة تغيير صورة النشاط الصناعي في النقب بإمكاناته المعدنية ومساحاته الواسعة، والا يجري التركيز على التنمية الحضرية فقط أو الصناعة التقليدية فقط، ولكن أن تأخذ المراكز الحضرية طابعا جديدا بأن تكون مدنا صناعية مخططة بدقة في شكل مجمع اقليمي Regional Complex ويرى «درابكن Drabkin» أن الظروف مواتية في النقب لإقامة مثل هذه المراكز الصناعية الجديدة المختلفة عن مدن التنمية التقليدية، وعلى هيئة مجمع حضري جيد التخطيط قائم على الصناعة A well Planned Urban - Industrial Complex وذلك يعمل على اضافة عدد سكاني بين ٥ ـ ٦ ملايين نسمة بشرط الاختيار الجيد وتقديم الخدمات الراقية، وأيضا تخطيط مختلف مكونات البيئة الأساسية المادية والاجتماعية مقدما وليس مجرد الإسكان والمباني. وذلك اعتمادا على تحليل التكلفة والفائدة «أو المردود» الناتج عن المنشآت Cost - benefit analysis. (Darin - Drabkin, 1979, 280).

مدن المعسكرات الانتقالية:

وهذا النمط من التصنيف ميز بعض مدن التنمية الأولى، حين كانت تقام على عجل، لاستيعاب المهاجرين الوافدين، ولا يمثل هذا الشكل العمراني تصنيفا ثابتا ولكن يمثل أصولاً سابقة للمدن الجديدة، ومن هذه المدن التي يمكن أن تقع تحت هذا التصنيف محلات كريات مالاش جنوب شرقي أشدود، ويروهام Yeruhem جنوب غربي ديمونة في شمال مثلث النقب، وأوكيفا وميفاسيريت وزيون.

مدن السياحة والترويح:

جرى الاهتمام ببعض المدن الجديدة بجعل السياحة قاعدة اقتصادية لتنميتها، وبخاصة تلك المدن التي افتقرت بيئاتها المحيطة الى مصدر زراعي أو

معدني يدعم اقتصادها، أو تنشيط القطاع السياحي، ليدعم تلك الأنشطة الأخرى، وتقوية الموارد المالية للمدن الجديدة عموما باعتبار السياحة موردا اقتصاديا، وجرى ذلك أساسا في مدن التنمية الصحراوية واخضاع الصحراء لأن تكون منطقة سياحية ترويحية بعيدة عن ضوضاء ومشاكل المدن الكبرى المحتقنة في وسط السهل الساحلي ولا سيما مجمعة تل أبيب الحضرية. ويسود ذلك الاتجاه حاليا في مدن النقب الصحراوية الجافة باستغلال المناظر الطبيعية في هذا المجال، كما هو الحال في مدينة عراد Arad التي يقصدها الكثير من السياح بغرض السياحة العلاجية، وخاصة للشفاء من أمراض الربو والحساسية وقد أدت السياحة الى تطوير هائل جعل المدن القريبة من البحر الميت مليئة بالفنادق، كذلك دعمت السياحة وظائف مدينة ايلات في أقصى الجنوب (Schechter & Galali, 1980, 300) وبخاصة بعد أن أغلقت مناجم تيمنا للنحاس Timna مما خلق صعوبات اقتصادية للسكان النشطين اقتصاديا بها، خففت السياحة بعضا من هذه الصعوبات بالمدينة وما حولها. وتجدر ملاحظة أن السياحة كانت واضحة منذ البداية لمخططي ايلات لتدعيم الوظائف الأخرى منذ إنشائها فعملوا على جعلها مركزا سياحيا من الدرجة الأولى (Orni & Efrat, 1976, 310). كذلك نلاحظ أن وظيفة السياحة تتداخل بعامة مع بقية الوظائف التي تضطلع بها مدن التنمية، ولكنها تتفوق حين تقصر الوظائف الأخرى عن الوفاء بمتطلباتها، أو حين يقل حجم المدن كما هو الحال في مدن النقب وتصبح السياحة لصيقة بمدينة التنمية أكثر من غيرها من الوظائف.

محلات توطين بدو النقب:

لا تدخل هذه المحلات في عداد المدن الجديدة تماما ولكننا نهتم بها هنا لأنها شكل جديد من أشكال محلات العمران في منطقة النقب التي استهدفت اكثر من غيرها لانشاء مدن التنمية، ومحاولات التوطين للبدو قديمة وليست حديثة تماما، ولكنها كانت زمن الأتراك والانتداب الانجليزي محاولات اختيارية وليست موجهة، وفي السنين الحديثة بدأ البدو أنفسهم يضربون خيامهم وتوجد مضاربهم في أطراف المدن الكبيرة، وحول بعض المؤسسات والمصانع والمستشفيات. مما دعا السلطات الصهيونية الى انشاء ما يعرف بالدورية الخضراء وهي تابعة لوزارة الزراعة ووظيفتها الحفاظ على البيئة والأرض، ومقاومة ما يسمى بغزو البدو للأراضي، وقامت هذه الجماعة بطرد البدو من أماكن اقامتهم، وأزالت ٢٥ موقعا في وادي عارة، ومواقع

أخرى لهم مجاورة لزخرون يعقوب وبينيامينا وريجافين ويوكنعيم ومجدو وفلياكيم، كذلك حاربت السلطات البدو اقتصاديا وأجبرتهم على تخفيض عدد مواشيهم بنسبة ٧٠٪ من أجل تخفيض استهلاك المياه بالاضافة الى مصادرة الكثير من الأراضي، (أوري ديفينز وجون ريتشاردسون ـ ١٩٨٤ ـ ١١٥ ـ ٢٠) وكانت تلال النقب الوسطى أهم مناطق تجوال البدو، إلى سنوات قليلة مضت، وكان اخضاعها لتنمية صناعية وحضرية سببا في الاسراع بعمليات التوطين (Orni, & Efrat, 1976, 28). وكان توطين بدو النقب جزءا من تطوير الجنوب بعامة، وطبقا لمخططات قام بها «نيرباتز» من مخططي النقب، نجده يرى أن النقب باعتباره منطقة تنمية رئيسية، فلا بد أن يتم اجبار سكان النقب على ترك مواقعهم ونقلهم للمدن، وقد تم الاعتراف بثلاث مدن هي تل تسيبا وكسافا وراجات، وتم التخطيط لانشاء أربع مدن أخرى هي لقيا، سبحيف شاءون وخورا وباليت أرور، بالاضافة الى اتخاذ القوة لتنفيذ ذلك واجلاء البدو عن مواقعهم الحالية، مثل اخلاء منطقة تل الملح لانشاء مطار بئر سبع ومنطقة قربن لعمل منتزه قومي ومصادرة مناطق أخرى لانشاء مطارين عسكريين. وفي منطقة مودافيا، وفي عملية واحدة ضد البدو تم طرد ٨٠٠٠ مزارع بدوي أي حوالي ١٠٠٠ أسرة وهدم ٤٠٠ منزل مبنية بالحجر، ٣٠٠ مسكن خشبي، وهدم ٨٠ خيمة، وردم ٣٠ بئرا وهدم مدرستين وأربعة مقار. وكان استجابة البدو لعمليات التوطين الموجه، ـ وهو غير التوطين الاختياري الذي يمارسه البدو أنفسهم ـ سلبية، لأن البدو يعتبرون نمط الحياة في المدن لا يناسبهم ويتقبلون الإقامة في القرى الزراعية أكثر (أوري ديفيز ريتشاردسون ـ ١٩٨٤ ـ ١٢٠ ـ ١٢٣) وعلى ذلك قلت أعداد البدو الرحل من حوالي من ٧٠ ـ ٩٠ الفا سنة ١٩٤٦ الى حوالي ٣٦ الفا في أوائل الثمانينيات. وهم يستخدمون في النقب حوالي ٤٠,٠٠٠ هكتار للزراعة مع الرعي وحوالي نصفهم يمتلكون أراضيهم بينما الباقي يؤجر أراضيه. ومما ساعد على توطينهم واستقرارهم وجود مدارس (١٧ ابتدائية، ١ ثانوية) (Schechter & Galali, 1980, 303). وكانت «تل شيفا» هي أول المحلات التي خططت لتوطين البدو سنة ١٩٦٨ وهي على بعد ٦ كم من بئر سبع وبها بعض الخدمات الأساسية، وكل مسكن به الخدمات الصحية وغرفتين وبه غرفة للضيافة ورواق إضافي يمكن عمل سقف له لعمل غرفة ثالثة، وصمم المسكن بمدخلين ليسمح بحرية دخول الرجال والنساء. وحول القرية ولمسافة ٤ كم هناك مجموعة من الخيام والاكواخ

لقبائل مختلفة، والذين هم في المنطقة منذ الخمسينيات وهم يستفيدون من خدمات القرية، ولكن لا يزالون يعيشون خارجها ويوضح ذلك تأثير الحياة البدوية وهم كارهون للانتقال للمحلة العمرانية رغم الاغراءات المختلفة وانتقلت فقط ٢٥ أسرة الى المنازل ودلت الدراسات على أن معظم المنتقلين من العزاب وممن يعتمدون على مرتباتهم، وكانت كراهية البدو أكثر للمساكن سابقة التجهيز.

وأدى ذلك لعدول المسئولين عن بناء المنازل واتجهت سياسة التوطين لاعطاء البدو أراضٍ يقومون ببناء الطرز التي يفضلونها من المساكن بها. واسلوب آخر للتوطين هو انشاء مناطق جيرة اعتمادا على مجمعات البدو الحالية والتي تظهر في صورة مدن الصفيح Shanty towns حيث تباع الأراضي للأفراد من الاقارب ويبنون منازلهم الخاصة المملوكة لهم. ولذلك استفيد من أخطاء محلة تل شيفا في بناء محلة جديدة هي Shuval غرب النقب وأقيمت بناء على رغبة البدو أنفسهم اعتمادا على نواة عمرانية سابقة وموجودة لقبائل «هزيل» بكل مكوناتها، وتشغل ٧٠٠٠ دونم وخططت لتشمل ٥٠٠٠ مسكن خلال سنوات قليلة وآلافا أخرى بعدها وأكد التصميم على بناء مناطق جيرة منفصلة خاصة بكل بطن أو عشيرة للقبيلة - sub Units وكل منطقة جيرة لها خدماتها المنفصلة مع تركيز الخدمات الاكثر تخصصا في الوسط. وأحيطت المحلة بالنطاقات الخضراء التي تتيح للحيوانات الحركة ونقل الأدوات الزراعية بين المنازل والحقول.

وأنشئت محلة ثالثة في شمال بئر سبع بالتنسيق مع القبائل، وهناك ٣ محلات أخرى ستشيد في الاقليم، وايضا اعادة توسيع وتخطيط تل شيفا أول محلات توطين البدو (Schechter & Galali, 1980, 303 - 5) ولا شك أن عملية التوطين تفشل حينما تتم بالأسلوب الذي يجري قسرا من قبل «الاسرائيليين» وهو يختلف عما كان متبعا في العهد التركي والإنجليزي. ولكن لا شك أن الاتجاه هو في صالح التوطين، خاصة وقد اندمج العديد من البدو في المؤسسات الحضرية التي نشأت في مدن النقب الجديدة، ففي سنة ١٩٦٨ تم استخدام ٣٠٠٠ عامل بدوي في أنشطة حضرية في محلات مثل ديمونة وعراد وبئر سبع وكريات مالافي وغيرها، وكان منها نشاط صناعة النسيج والخدمات (أوري ديفيز ريتشاردسون ـ ١٩٨٠ ـ ١١٠). ولكن يجب التأكيد هنا على الفصل بين البدو الذين عمل بعضهم في منشآت مدن التنمية اليهودية الجديدة، وبين بقية السكان من اليهود الذين مثلوا غالبية سكان المدن الجديدة دائما.

القرى الريفية الحضرية أو المحلات الريفية الصناعية:

يمكن لنا ـ تجاوزا ـ ضم هذا النمط العمراني الى المدن الجديدة، رغم أن معظمها لم يرق لمستوى المدن، ولكن ما يرجح ضمها لهذه الدراسة أنها نمط حديث من العمران في فلسطين المحتلة، وأنها نشأت معاصرة لمدن التنمية الأخيرة، وأن التحول الحضري يسير فيها سيرا حثيثا. وقد نشأ ذلك النمط بعدما اتضح أن الزراعة وحدها لم تعد قادرة على ضمان أساس اقتصادي سليم، ولذا بدأ تنشيط اتجاه ليس حضريا خالصا وليس ريفيا محضا، وهو اتجاه ينتشر في معظم دول العالم مع التقدم التكنولوجي وتقدم المواصلات، ويشار الى مثل ذلك الاتجاه عادة في الكتابات العمرانية بتعبير المتصل الريفي الحضري Rural - Urban Contium (Clark, 1982; 86 - 76) ولذا يطلق على هذا الشكل من الحياة الريفية الحضرية تعبير Rurbanism مما يشير الى نمط من العمران يجمع ما بين بعض الخصائص الريفية والحضرية في آن واحد، ويبدو ذلك النمط العمراني الجديد بوضوح في الولايات المتحدة الامريكية (Meisner, 1981, 223). ويتمثل في انتشار المصانع في الريف ومحلاته، وهذا النمط ليس ضواح حضرية كذلك محلات ذلك النمط ليست مجرد «مهاجع» للعمال الذين يعملون في المدن القريبة، اذ أن لها استقلالها في الاقتصاد والنواحي الاجتماعية وهي تمد السكان بفرص أحسن من المحلات الزراعية المنعزلة الخالصة التي لم تلاق اقبالا من المهاجرين الى «اسرائيل»، وذلك النمط يقوم بديلا للمحلات الحضرية بمشكلاتها الحادة، وبالطبع فهذه المحلات الجديدة لها مشاكلها ولكنها أسهل حلا من مشاكل المدن المعروفة، وذلك من خلال البرامج الدقيقة واختيار الكفاءات والخطط الناجحة، وهذا النموذج من المحلات العمرانية يعد بديلا وتحديا في الوقت ذاته لهجرة الريف Rural Exodus إلى المدن الكبرى، والتي تؤدي الى تفاقم مشكلاتها المزمنة من تلوث واختناق واحتقان حضري وجريمة، بالاضافة الى احساس الريفيين بالوحدة والعزلة (Anomie) وقد جرب ذلك الشكل العمراني في «اسرائيل» في اقليمي (سيجيف ومعلوت) ويقع الاقليم الأول على بعد يستغرق سفر ٢٠ دقيقة شرقي حيفا، كذلك تضم محلات العمران الصناعية في معلوت العديد من الصناعات العلمية.

والقرية الصناعية التي تجمع من ٥ أو ٦ قرى كما يوضح شكل (٦) في كل منها من ١٥٠ الى ٢٠٠ أسرة، ولكل منها كيان بلدي مستقل يوجه مجلس المحلة

العمرانية اقتصادها. والقرى بهذا المفهوم هي وحدات اقتصادية واجتماعية معا، وأعضاء الأسر يمتلكون كل الملكيات العامة ويشاركون بالتساوي في العمل والادارة والصيانة الخاصة بالمحلات، كذلك تحتفظ كل أسرة بالصورة الاستقلالية (على عكس محلات الكيبوتز). وتشمل المنطقة الصناعية بالقرى كافة أو معظم المصانع. والمجلس الاقليمي يدير المنطقة الصناعية ويؤجر التسهيلات للمصانع المتعددة ويقوم بالادارة المركزية وخدمات الصيانة، وعموما يغلب على الصناعة كونها حديثة والكترونية. ويلاحظ أن هذا النمط من المدن الجديدة المعدلة، قد روعي فيه الاعتماد على مدخرات القادمين الجدد من المهاجرين، اذ كان يلزم كل أسرة دفع ٢٠٠٠ دولار في البداية مع ٢٠٠٠ دولار أخرى في المراحل النهائية للاستفادة من القرية الصناعية، ويلاحظ كذلك أن اضافة النشاط الصناعي الى هذه المحلات الجديدة، قد أسهم في الاسراع بدرجة تحضر السكان بعد تزويدها بالمستعمرات الصناعية المختلفة. (الديب ـ ١٩٧٣ ـ ١٦٨ ـ ١٧٢). مما ساعد على استيعاب السكان في مثل هذه المحلات الصناعية بصورة اسهل من المحلات الريفية الصرفة.

وقد خطط أن يكون في كل قرية صناعية في «سيجيف» منطقة جانبية مخصصة للصناعة على نطاق ضيق ذات طبيعة هادئة لا تؤثر على مسار الحياة في القرية الصناعية، وكل أسرة في القرية لها منزل أبعاده ٦٤ مترا مربعا (٧٠٠ قدم٢) على أرض مساحتها $\frac{1}{2}$ دونم يقدم بتسهيلات خاصة، وقد رؤى وجود مناطق مفتوحة تتخلل المناطق السكنية، لذلك فان المساحة التي كانت تخص كل منزل هي $\frac{3}{61}$ من «الإيكر». وشجعت الخطة المحكمة للقرية الصناعية على تركيز الخدمات. كذلك روعي زيادة الخدمات المستقبلية للقرية الصناعية (Meisner & Rubby, 1978, 44). وقد خصص للمشروع هيئات علمية واقتصادية، واجتماعية، تقضي أولا بأول على أخطاء الماضي، التي كانت الخطط في ظلها تركز على النواحي المادية فقط من المدن الجديدة، وتهمل الجوانب الاجتماعية، فتسبب فشل المشروع، ومن ذلك عدم قدرة البعض على التكيف وصعوبة عملية الاندماج والتجاوب، والعزلة، وتنافر الأعراق وما الى ذلك، ولذا وضع لهذه السلبيات حلول مناسبة تشجيعا على نجاح المشروع.

وأحد النماذج الأخرى للقرى الريفية الحضرية أو القرى الصناعية، هو في منطقتي Baraq Dvorah في اقليم (Ta'anach) اللتين اسكنتا في البداية بالمهاجرين،

ووجهوا للعمل الزراعي، وبعد عمل شاق لتجفيف المستنقعات واعداد الأرض، فشل المشروع رغم ذلك، ولم تؤد الى المرجو منها، ولذا تدارك المسؤلون الوضع، وتحولوا من الريفية الى الريفية الحضرية Rurbanism وأحلت الركائز الصناعية في المنطقتين مما حول المجتمع الى مجتمع ريفي حضري Rurbanized له أسسه الزراعية، ولكن يستكمل الدخل بوظائف ذات طابع حضري ويدل على ذلك أن ٧٦٪ من الأزواج في هذه المحلات كانت لهم وظائف حضرية كل الوقت أو بعضه إضافة الى اهتماماتهم الريفية وكان ٢٠٪ من زوجاتهم لهن وظائف خارج النطاق الزراعي، وكان ٧٧٪ من عائلات Dvorah، ٤٤٪ من عائلات باراك Baraq سنة ١٩٧٥ يملكون سيارات خاصة أو سيارات نقل، وقاموا جميعا بتطوير مساكنهم الجاهزة الى فيللات واسعة أوسع وأرحب، وأخذوا يذهبون الى حيفا وتل أبيب للتسوق والترويح أيضا، وكان نمط حياتهم أشبه بنمط الحياة للطبقة الوسطى في المدن ولكنه أكثر ازدهارا (Eaton, et al; L979, 87. 89). والحقيقة أن ادخال الصناعة الى مناطق ريفية أصلا له أكثر من ميزة، ويعتمد على طابع الصناعة المراد إدخالها الى الريف، وعلى رخص الأراضي الريفية عنها في المدن ووجود الأسواق المحلية أو الاقليمية، وعلى الحوافز التي تقدمها «الحكومة» الى المشروعات الصناعية والى المستثمرين (Pacione, 1984, 247 - 49). ومن أهم القرى الصناعية الأخرى التي أنجزت سنة ١٩٧٩ هي مجموعة قرى «معلوت» الجديدة Ma'alot والمعتمدة اساسا على صناعات علمية، وخطط المشروع ليستوعب بمنطقة معلوت من ٤٠ ـ ٥٠ أسرة في كل قرية صناعية ويطلق عليها تعبير garin (وهي لفظة عبرية تشير الى الاشتراك في خلفية ثقافية واحدة أو حرفة واحدة) ويشجع الاندماج والاشتراك والتلاحم بينهم من خلال قسم الاسكان في المنطقة. ومشروع معلوت للقرى الصناعية يضم ٤ تراتبات عمرانية: ـ

(١) النواة الأسرية (grin) تشمل كل منها من ٤٠ ـ ٥٠ أسرة.

(٢) مجموعة نويات كل تشمل من ١٥٠ ـ ٢٥٠ أسرة.

(٣) القسم السكني ويحوي كل قسم ٢٠ نواة (أي ما بين ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ أسرة).

(٤) وحدات جوار تشمل كل واحدة من ٥ ـ ٦ أقسام سكنية بها حوالي ١٥٠٠٠ أسرة.

وهذا العدد الكبير من الأسر كاف لقيام مدرسة شاملة اعدادية ثانوية تحوي

مدى واسعا من التعليم الحرفي، ويوجد في مركز كل جيرة كافة الخدمات المطلوبة بحيث يعطي الاحساس بتأثير وسط المدينة A down town effect كذلك روعي حفز المستوطنين على أن يصمموا منازلهم بالطريقة التي تحلو لهم تشجيعا للاستقرار (Meisner & Rubby, 1978, 45) وقد اختيرت وصممت معظم الصناعات بحيث لا ينتج عن معظمها تلوث. أما الصناعات الكبرى فخصصت لها منطقة كبرى في المشروع ومساحتها ١٧٥ أيكر (الايكر حوالي فدان واحد) وذلك في منطقة Tafen تبعد أكثر من ميلين ونصف من موضع مشروع معلوت الصناعي (Meisner & Rubby, 1978, 45) ولا شك أن هذا النمط من المحلات الجديدة، يساير الاتجاه العالمي لادخال النشاط الصناعي الى الريف، ويساعد على حل مشكلة حادة في «اسرائيل» وهي الهجرة النازحة. إلا أن النموذج سابق الشرح ما هو إلا نموذج تجريبي لا يعني أن كافة مدن التنمية قد تحولت اليه، ولا تزال غالبية المدن تعاني من المشكلات العديدة سابقة الذكر والتي سيأتي تفصيلها.

الفصل التاسع

سكان المدن الجديدة:

في الدول ذات النظام العمراني الناضج، تكون المدن الجديدة مسئولة فقط عن نسبة بسيطة من سكان الحضر، ولكن أهميتها تكون أكثر تأثيرا من عددها ومن حجم سكانها، ومن أمثلة ذلك أن ٤٪ فقط من جملة سكان المدن في المملكة المتحدة، يعيشون في المدن الجديدة، ومع ذلك فهذه المدن تشكل مراكز رئيسية للعمالة. ومثل ذلك يقال عن المدن الجديدة في حوض باريس، وهي خمسة مدن تقدم ٢٠٪ من جملة الوظائف المتاحة في المجمعة الحضرية لباريس.

وفي فلسطين المحتلة، ورغم أن عدد المدن الجديدة يكون أكبر في المناطق المخلخلة السكان كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي وبخاصة في شقه الآسيوي حيث تضاف المدن الجديدة هناك الى النمو الناجح للسكان والتنمية (Galantay, 1970, 205). وينطبق ذلك القول جزئيا على مناطق فلسطين المحتلة الهامشية، خاصة النقب ولكن لم تضف كل المدن الجديدة للسكان والتنمية بنفس القدر، انما القليل منها فقط.

ومنذ بداية انشاء المدن الجديدة، كان لها فضل استيعاب أكبر قدر من السكان الوافدين، اذ قدر في خلال السنوات الأولى من قيام اسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) أنه جرى استيعاب ٦٤٥,٠٠٠ نسمة من المهاجرين وهو رقم يساوي ضعف عدد اليهود في اسرائيل عند قيامها، ومنذ سنة ١٩٤٨ كان تيار الهجرة يأتي بمعدل ٢٠,٠٠٠ مهاجرا شهريا وكان من الصعب استيعابهم في المدن الكبرى وحدها. وفي تلك الفترة تبين لليهود أن التركيز والاعتماد على العمران الريفي وحده أقل جدوى في عملية الاستيعاب، لذا جرى التحول عن اقامة المزيد من «الموشافات والكيبوتزات»[٣] لقصور الاساس الاقتصادي الزراعي لها، وكان الحل في نظرهم هو انشاء المزيد من المدن الجديدة، أو مدن التنمية تحقيقا للاستيعاب واعادة توزيع السكان في الوقت ذاته. وكان جل هؤلاء السكان من المهاجرين حيث لعبت الهجرة دائما دورا مهما في نمو السكان في فلسطين المحتلة بعد سنة ١٩٤٨ بعامة، وسكان مدن التنمية بخاصة. بل إن الهجرة لعبت دورها حتى قبل قيام اسرائيل وقد قدر أن عدد الذين وصلوا الى أرض فلسطين بين سنة ١٨٨٢ ـ سنة ١٩٧٧ ـ أي ما يقرب من قرن من الزمان ما بين ٢٠٥٧٠٨١ نسمة ـ ٢٠٧٢٠٨١ نسمة أي أكثر من مليونين من المهاجرين عموما (محمد قرشي ـ ١٩٨٠ ـ ١٠٨).

ولوحظ أيضا أن القادمين الجدد الى فلسطين كانوا مسئولين عن حوالي نصف النمو الحادث في مدن التنمية بين سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥. وكانت السياسة السكانية هي توجيه المهاجرين الى الهوامش لرفع نسبة اسهام سكان هذه الهوامش لجملة السكان، ومن ذلك أن الاقليم الجنوبي كان نصيبه في وقت ما ١٢٪ من سكان البلاد، تزايد نصيبه سنة بعد أخرى لتوجيه المهاجرين الى هناك حيث مدن التنمية، وذهب اليه أكثر من نصف القادمين من المهاجرين، واعتمد نمو السكان في البداية على الأساس الزراعي الذي لعبت المدن الجديدة في ظله دور المدن الاقليمية، وقدمت الخدمات للسكان المقيمين في المحلات الريفية وأدى ذلك بالتدريج الى زيادة معدل التحضر والى تعمير هذه الهوامش بنسبة ٦٧٪ والجنوب بالذات الى ٨٣٪ (Efrat, 1984, 149).

وكان نمو سكان مدن التنمية في فلسطين المحتلة من ١١٣٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨ الى ٥٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٣ سببا في زيادة نسبة إسهامهم في جملة السكان اليهود من ١,٣٪ الى ١٩٪ سنة ١٩٦٧ وقدر الرقم الخاص بسكان مدن

التنمية سنة ١٩٨٥ بحوالي ٨٠٠,٠٠٠ نسمة، وكان النمو كما أسلفنا بسبب الهجرة الوافدة، ففي خلال ربع قرن فقط بين (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣) دخل الى اسرائيل حوالي ١,٥ مليون مهاجر (١,٤٨٨,٦٠٠ مهاجر) وشكل (٩أ) يوضح تطور عدد سكان مدن التنمية (Sonen, et al, L976, 50).

والملاحظ على سكان المدن الجديدة أنهم أكثر عرضة للتقلب في العدد وعدم ثبات معدل النمو السكاني، وصعوبة التنبؤ باسقاطات السكان بها، لارتباط ذلك بالظروف المحلية والدولية الخاصة بالهجرة، ولذلك أدت الهجرة الفائقة أحيانا الى نوع من التدهور الحضري السريع في بعض هذه المدن الجديدة. من نوع

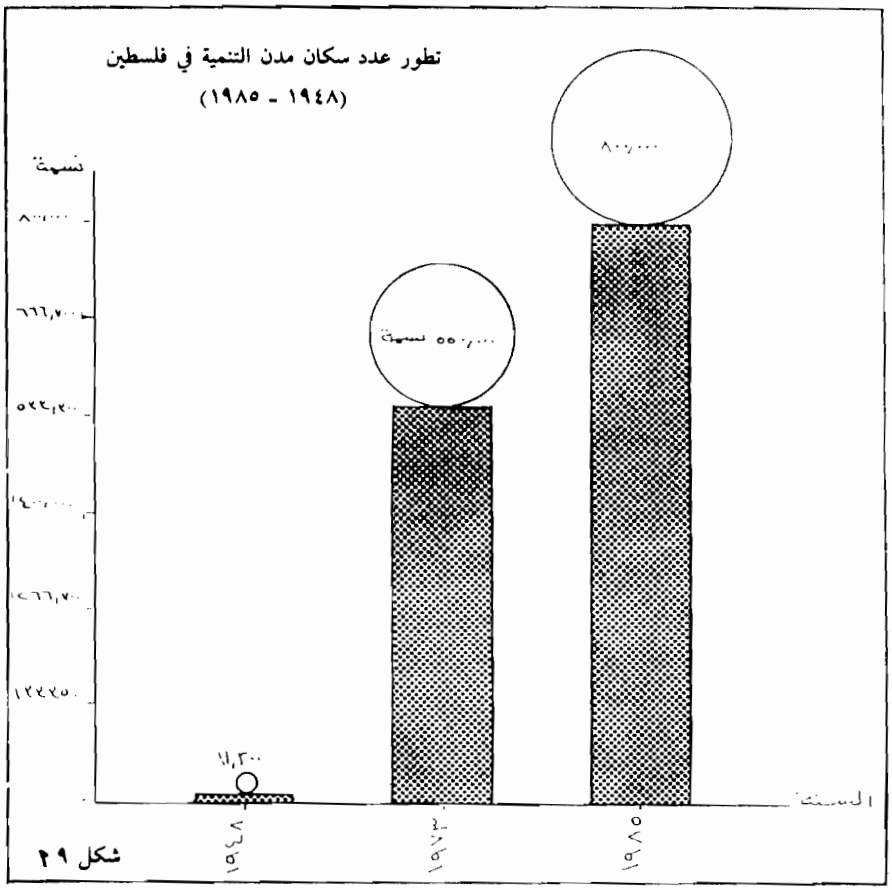

شكل ٩أ

المعسكرات الانتقالية Transit Camps التي أقيمت على عجل وبهدف أساسي، هو الاستيعاب والايواء للمهاجرين الذين كانوا يتدفقون على فلسطين بعد سنة ١٩٤٨ (وصل في سنة ١٩٤٨ ١٠٠,٠٠٠ مهاجر وسنة ١٩٤٩ ضعف هذا الرقم). ورغم أن سكان مدن التنمية في معظمهم من العناصر الوافدة، الا أنه لوحظ أنه كلما كبر حجم مدينة التنمية كلما زادت نسبة السكان القدامى Veteran بها، عن السكان المهاجرين، وعملية الدمج بين هؤلاء وأولئك هي عملية مهمة اجتماعيا كان يعطلها أحيانا تدفق الهجرة بمعدل يفوق امكانات برامج الدمج الاجتماعي، وعموما روعي في المدن الجديدة الأكثر حداثة مثل عراد وكرمئيل إسكانها بعناصر «الصابرا» المولدين في «اسرائيل» بصفة رئيسية.

وبالنسبة للتركيب العمري والعرقي لمدن التنمية، فانه لوحظ اختلاف في تركيب موجات الهجرة قبل سنة ١٩٤٨ وما بعدها اذ في الفترة السابقة لهذا التـ ـح، كان القادمون هم من صغار السن ومن العزاب، وتميزوا بالطموح الاجتماعي والاقتصادي وكانوا مشبعين بالعقلية الصهيونية، أما بعد ذلك فنجد أنه زادت نسبة الأعمار المتقدمة وكبار السن، وأيضا نسبة الأطفال والكثير من المهاجرين لم يكونوا صهاينة على الأطلاق. وللتدليل على ذلك نلاحظ أنه قبل سنة ١٩٤٨ كان ١٧٪ من المهاجرين هم من الأطفال، زادت نسبتهم بعدها الى ٣٠٪ وأيضا كان ٣٧٪ من المهاجرين قبلا هم من غير المتزوجين، نقصت نسبتهم بعد ذلك الى ١٩٪ فقط. وكان ٨٥٪ من المهاجرين هم من أصول أوروبية قبل سنة ١٩٤٨ أصبحت النسبة في منتصف الخمسينيات ٥,٥٪ فقط وجاءت الأغلبية من الدول الافريقية والآسيوية.

ورغم أهمية عناصر المهاجرين في تركيب سكان المدن الجديدة، الا أنه لم يذهب كل المهاجرين الى هذه المدن، لما تعرضت أيضاً لحراك وانتقال سكاني كبير Mobility وتفاوتت فيما بينها في اسهام كل من الزيادة الطبيعية والهجرة في سكانها، وفي منتصف الثمانينيات نجد أنه تناقص دور الهجرة بتناقص معدلاتها في نمو سكان المدن الجديدة.

وبصفة عامة، يمكن القول إن نمو السكان بمدن التنمية كان مطردا الا في حالات قليلة، وكان الاساس الصناعي للمدينة من عوامل زيادة سكانها اذ تحول بسبب ذلك الكثير من العمال الموسميين الى العمل الدائم سواء في الاعمال الماهرة

أو نصف الماهرة. كذلك أثرت الانفاقات الحكومية والحوافز لبعض المدن في نمو سكانها ونمو علاقاتها الاقليمية مما جعل من بعض مدن التنمية مدناً رابحة والأخرى خاسرة سكانيا.

ومن المدن الرابحة سكانيا بئر سبع وأشدود وديمونة والناصرة العليا وكريات شمونة، ويرى بعض الجغرافيين ومنهم «إفرات» أن حجم مدينة التنمية لا يجب أن يقل عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ليمكن لها الانطلاق والنمو، وقد فاقت معظم مدن التنمية الرابحة هذا الحجم.

أما مدن التنمية بطيئة النمو والتي تمثل الجانب الآخر للمدن السابقة فمعظمها يقع في النقب الجنوبي في منطقة غير جذابة، أو يقع بالقرب من بئر سبع أكبر مدن التنمية والتي مارست لذلك نوعا من الأسر الحضري على تلك المدن القريبة منها مثل نيتيفوت Neteivot وأوفاكيم Ofakim.

ومع زيادة مستوى المعيشة فان الكثير من المهاجرين يرغبون بعد استقرارهم في مدن التنمية في الانتقال إلى المراكز الحضرية الكبرى، لذا تميزت مدن التنمية بالهجرة النازحة، وفسوف تظل مدن التنمية تتأثر بأسر المدن الكبرى لجاذبيتها النسبية.

وقد استخدمت المدن الجديدة لتحقيق سياسة ديموجرافية مهمة لدى اليهود، وهي ايجاد نوع من التوازن الديموجرافي للسكان وخاصة في الشمال الذي يزيد به عدد السكان العرب، ومع تنظيم هذه الخطط الا أن نتائجها لم تكن مرضية لهم دائما بسبب زيادة العرب الفائقة أكثر من اللازم ونمو اليهود أقل من اللازم وتشير أرقام سنة ١٩٨٠ الى تقارب نسب السكان العرب واليهود في الاقليم الشمالي رغم الخطط التي رمت الى تغليب السكان اليهود (Kipins, 1984, 196). ووجد المخططون لذلك أنه من أجل الحفاظ حتى على النسب الحالية للسكان اليهود وهي أكثر قليلا من ٥٠٪ فانه يلزم أن يكون هناك هجرة اضافية + ١٦ في الألف خلال العشرين سنة القادمة (Kipins, 1984, 196).

وكان لتحول استراتيجيات التنمية في المناطق الصحراوية الجافة، عن التأكيد على العمران الحضري أن زاد سكان مدن التنمية وسكان المدن عموما في النقب عن سكان الريف، وكان ذلك نابعا من الاتجاه الى صناعات وحرف ومناشط لا تستهلك

مياها كثيرة، واعتماد النشاط الاقتصادي الصناعي في الاقليم على العلم - Science based Industries والصناعات الدقيقة (مثل تقطيع الماس) مما أدى الى تزايد سكان المدن في منطقةالنقب الصحراوية (Galatay, 1979, 267).

ويلاحظ أن هناك فرقا بين مدن التنمية واختلاف بعضها عن الآخر، من حيث النمو السكاني، أو ما يعبر عنه بتعبير inter - urban Variation. فنجد مثلا أن بعض مدن التنمية في النقب الجنوبي، مثل «ايلات» تميزت بكثرة النزوح والهجرة السالبة، ونجد أن «عراد» منذ البداية كانت جيدة التخطيط، مما أدى الى توسع عمرانها وسكانها حثيثا، فعند انشائها كان حجم السكان سنة ١٩٦١ ١٠٠ نسمة ثم نمت الى ١٣٢٠ سنة ١٩٦٥ و ٢٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٧ ٣٤٣٠ نسمة سنة ١٩٦٩ و ٤٣٥٠ سنة ١٩٧٠ ثم ١١٩٠٠ نسمة سنة ١٩٨٣ وتميز سكانها بأن معظمهم من المولدين في فلسطين المحتلة. وتميزت عراد لا بالهجرة اليها فقط، ولكن تميز سكانها أيضا بالحراك الداخلي على مستوى أحيائها، وبحث السكان عن المستوى الأفضل داخل المدينة، وليس في خارجها كما هو الحال في معظم مدن التنمية، فوجدنا هجرة داخلية Intra - Urban migration مثال ذلك هجرة سكان حي ريشونيم الى حي نيوريم وهازفيم وأوفيشور ومن حي يعليم الى أحياء أفيشور ونيوريم (Efrat, 1984, 6 - 174, 1975). وشكل (٩ب) يوضح نمو سكان مدينة عراد كمثال للمدن النامية.

ويبدى التركيب السكاني للمدن الجديدة الاسرائيلية اختلافات بينية أيضا من حيث النشاط الاقتصادي، وعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الأشخاص المشتغلين والنشطين اقتصاديا في عراد (٤٣٪) مقارنة بالمتوسط العام لاسرائيل (٢٦٪) ومرجع ذلك التباين هو الأساس الاقتصادي لكل مدينة، وهو في عراد اساس صناعي ناجح. ولما كان النقب الذي تصل مساحته الى أكثر من نصف مساحة «اسرائيل» هو مجال نشاط مدن التنمية لتوافر الأراضي به ولكونه مجالا للتجارب الزراعية والصناعية والسياحية أيضاً، فان الاقليم يخضع حاليا لعملية تنمية بحيث تزيد قدرته على استيعاب المزيد من المهاجرين والسكان. وفي سنة ١٩٧٤ كان جملة سكان النقب مع محلات التنمية ٢٣٢٧١٦ نسمة والرقم المخطط له سنة ٢٠٠٠ بعد ربع قرن من هذا التاريخ هو ٦١٥,٠٠٠ نسمة وهو رقم يزيد بنسبة قدرها ١٦٥٪ عن الحجم الحالي. ومعنى ذلك أن المعدل السنوي لزيادة سكان النقب سيكون ٦,٣٤٪ وهو معدل

زيادة لا يمكن أن يتحقق الا باسهام الهجرة الوافدة الى الإقليم الى جانب الزيادة الطبيعية لسكان المدن الجديدة في النقب[١٣].

وكما أشرنا في أكثر من موضع في هذه الدراسة، فان التخطيط الاقليمي في «اسرائيل» لا ينفصل عن التخطيط الشامل «للدولة» ككل ولا ينفصل عن الاستراتيجيات العامة الصهيونية، وترمي الخطط الحالية لأن يصل سكان «اسرائيل» الى خمسة ملايين نسمة بين ١٩٩٠/١٩٩٢، وتحقيق الهدف المستمر

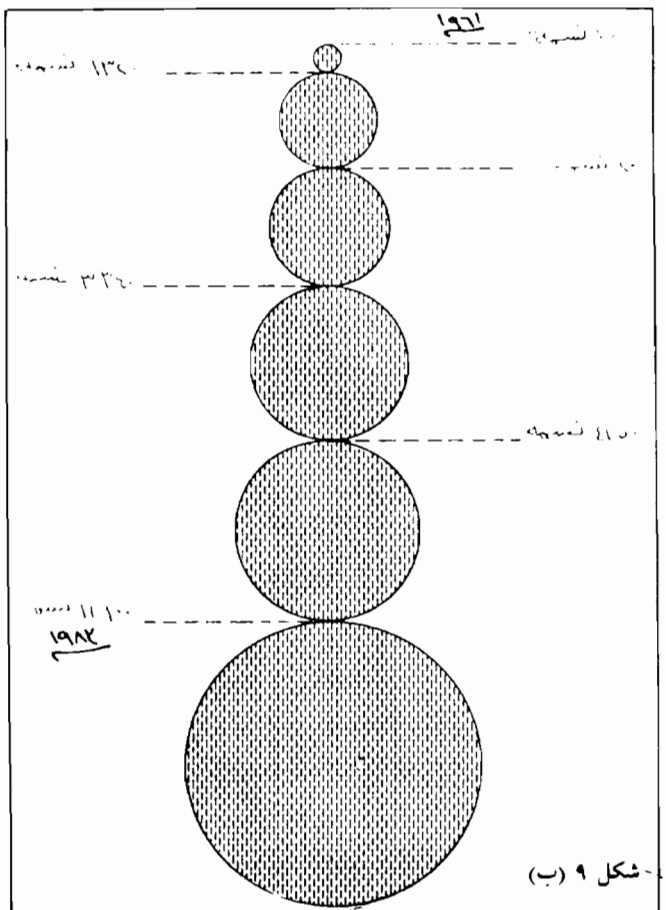

شكل ٩ (ب)

تطور حجم مدينة عراد كمثال للمدن النامية بين سنة ١٩٦١ - ١٩٨٣

القديم الرامي الى اعادة توزيع السكان، وتخفيف الأحمال السكانية عن مجمعة تل أبيب الحضرية ومنطقة الوسط بعامة. والنقب هو المجال التقليدي لتنفيذ تلك الخطط ولذلك تتحمل مدن التنمية به قدرا أكبر من السكان الموجهين اليه من مناطق أخرى في الداخل، وأيضا من الخارج، والجدول التالي يوضح توزيع السكان النسبي بين سنة ١٩٤٨ - ١٩٩٢ كما تراه تلك الخطط وأهمية النقب والأقاليم الهامشية التي بها مدن التنمية في تحقيق ذلك.

جدول رقم (١٠)
التوزيع النسبي لسكان «إسرائيل» بين ٤٨ - ١٩٩٢[١٤]

الاقليم	١٩٤٨	١٩٥٤	١٩٦١	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٩٢
الشمال	١٦,٨	١٦,٦	١٥,٥	١٥,٣	١٥,٢	١٦,٣
الوسط بما فيه حيفا وتل أبيب	٧٠,٥	٦٩,٥	٦٧,٧	٦٣,٢	٦١,٢	٥٧,١
القدس	١٠,٢	٩,٢	٨,٨	١٠,٧	١١,٢	١٢,٨
اقليم عسقلان الفرعي	٠,٨	٢,٢	٣,٥	٤,٧	٥,٠	٥,٩
اقليم بئر سبع الفرعي	١,٧	٢,٥	٤,٥	٦,١	٦,٨	٧,٩

والجدول يعكس السياسة السكانية الإسرائيلية بوضوح، والهادفة الى تشتيت السكان عن النطاق الأوسط الذي يحظى بأغلب السكان حتى الآن، وذلك لصالح أقاليم ومدن التنمية في الشمال والجنوب، ورغم استهداف الشمال لإقامة مدن التنمية، الا أن كثرة الاضطرابات به وسيادة السكان العرب وقربه من حدود ٣ دول عربية قد قلل من معدل نمو السكان به قياسا بالجنوب ويكفي أن نعلم أن نصيب اقليم الجنوب (اقليمي عسقلان الفرعي وبئر سبع الفرعي) قد ارتفع في اسهامه السكاني من ٢,٥٪ لجملة سكان فلسطين سنة ١٩٤٨ الى ١١,٢٪ سنة ١٩٧٥ والى ١٣,٨٪ سنة ١٩٩٢ (توقع) (Darin - Drabkin, 1979, 275). وشكل (١٠) يوضح تطور نصيب الأقاليم الجغرافية في فلسطين المحتلة من السكان بين ١٩٤٨، ١٩٩٢.

وكما سبق القول فإنه قد تزايد اعتماد مدن التنمية على الصناعة والمناشط غير الزراعية، مما اتاح لهذه المدن وأقاليمها الهامشية أن تزيد نسبة اسهامها في جملة السكان.

وقد انخفضت نسبة العاملين بالزراعة في اسرائيل عموما من ١٨٪ سنة ١٩٥٥ الى ٦,٥٪ سنة ١٩٧٥ . أما لدى السكان اليهود فقد انخفضت من ١٥,٣٪ الى ٥,٤٪ في التاريخين المذكورين على التوالي، وانخفضت لدى السكان غير اليهود من ٥٠,٥٪ الى ١٦,٤٪ وهو اتجاه يعكس بوضوح التحول الى التأكيد على الاساس غير الزراعي للاقتصاد وتبني ذلك في التنمية، وهو اتجاه يزيد من درجة الحضرية، وقد أسهمت مدن التنمية في بعض هذا التحول (Amiran, 1978, 118) . وفي سنة ١٩٦٩ احتلت الصناعة المكانة الأولى كحرفة للسكان في فلسطين المحتلة (عرب + يهود) وبلغت نسبة العاملين بها أكثر من ربع السكان النشطين اقتصاديا (القوى العاملة) ووصلت الى ٢٦,٢٪ وجاء بعدها الخدمات العامة (٢٤,٢٪) فالتجارة وما اليها (١٢,٩٪) ثم الزراعة في المرتبة الرابعة ٥,١٠٪ . بينما كان الوضع في سنة ١٩٨٢ في غير صالح الصناعة التي جاءت في المرتبة الثانية ولكن ذلك التأخير في المرتبة ظاهري بسبب نمو المناشط الخاصة بالخدمات والتجارة وهي مناشط لصيقة بالنشاط الصناعي أساسا. واحتلت الصناعة في التاريخ المذكور نسبة ٢٢,٩٪ بينما سبقتها الخدمات العامة (١,٣٠٪) والتجارة وما اليها(١,١٢٪) وهي مرتبتها الثالثة السابقة نفسها.

أما الزراعة فقد كانت في مرتبة متأخرة وهي المرتبة الثامنة بنسبة ٧,٥٪ فقط (حسن عبد القادر ـ ١٩٨٥ ـ ٩٢). والاتجاه الاقتصادي الموضح قبلا يتفق والاتجاه الحضري الذي تزايد مع نهاية السبعينيات الى أكثر من ٩٠٪ وثمة نقطة هامة لاتجاه السكان نحو النشاط الصناعي وهي نقطة تتصل بمشكلة الماء وخاصة في اقليم جاف كالنقب وهو مهد لعديد من مدن التنمية، ذلك أن ندرة الماء تعوق التطوير والتوسع الزراعي هناك وتمثل مشكلة حرجة «لاسرائيل» والاتجاه نحو النشاط الصناعي يقلل من استهلاك المياه التي تستولي الزراعة على النصيب الأوفر منها كما يوضح الجدول التالي:

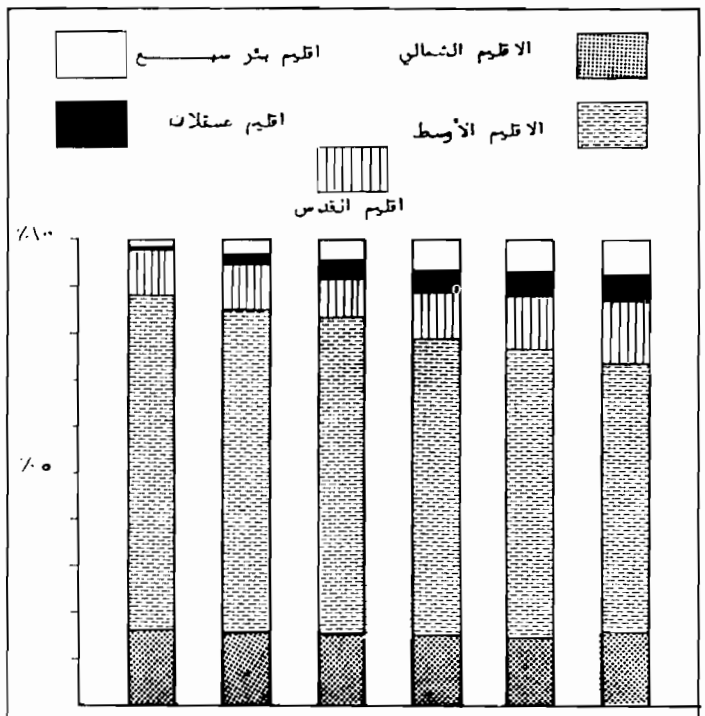

تطور نصيب الأقاليم الجغرافية في فلسطين من السكان
بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٩٢

شكل ١٠

جدول رقم (١١)
استهلاك المياه من قبل القطاعات الرئيسية في «اسرائيل»
بين عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥[١٥]

القطاع	١٩٦٥	١٩٧٥
الزراعة	٪٨١	٪٧٥,٦
الاستهلاك المنزلي	٪١٥	٪١٨,٤
الصناعة	٪٤	٪٦,٠
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠

وهكذا فإن تبني الصناعة كأساس اقتصادي لمدن التنمية بخاصة يتفق والخطط الرامية الى تقليل استهلاك المياه في اسرائيل. (Amiran, 1978, 118 - 19) ومع ذلك فإن التطوير في المجال الزراعي، وخاصة في النقب أدى الى تقليل استهلاك المياه في الوحدة المزرعية في مياه الري.

ولم يكن الاتجاه للصناعة ـ في المدن الجديدة وغيرها ـ يعود لأسباب اقتصادية فقط، بل أيضا لأغراض سياسية وأيديولوجية، وهكذا زادت العمالة في الصناعة من ١٢٤٧٠٠ عامل سنة ١٩٥٥ إلى ٢٢٨٠٠٠ عامل سنة ١٩٦٦ أي من ٢١٪ ـ ٢٦٪ من جملة قوة العمل (Gradus, & Krakover, 1977, 394).

ورغم هبوط النسبة سنة ١٩٧٢ الى ٢٤,١٪ فقط من جملة قوة العمل، الا أن الرقم المطلق للعاملين الصناعيين قد تزايد الى ٢٥٠,٠٠٠ عامل كان منهم نسبة كبيرة في مدن التنمية الجديدة.

ويلاحظ أنه رغم انخفاض نسبة اسهام الصناعة في النشاط الاقتصادي، الا أن قطاعات التشييد والتجارة والخدمات توظف مجتمعة ٦٨٪ من العمال، وهي قطاعات لصيقة بالنشاط الصناعي مما يجعل ذلك الانخفاض ظاهرياً، ومنذ العقد السبعيني، ومع الاتجاه لتخفيف الضغط على مناطق تل أبيب الحضرية، وحيفا الحضرية، في تركز السكان والنشاط الصناعي بها، ومن أجل تنمية المدن الجديدة صناعيا، فان الحكومة حفزت المشروعات الصناعية في هذه المدن الأخيرة، مما زاد من عدد العاملين بالصناعة بها.

وتلعب الصناعة دورا مهماً في استقرار السكان وعدم نزوحهم لما توفره من مستوى مرتفع لسكان مدن التنمية، لا سيما وقد تزايد النزوح من مدن التنمية واسرائيل عموما مما سبب مشكلة سكانية حادة، وعدم ضمان وفود السكان اليها بانتظام وارتفاع نسب الهجرة السالبة (الراجعة) وقلة الهجرة الصافية التي تعتمد عليها اسرائيل في نموها السكاني والاقتصادي، ودليل ذلك أن الهجرة الوافدة الى اسرائيل في سنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، كانت ٣١٩٧٩، ٢٠٠٢٨، ٢٠٢٠٠، مهاجر على التوالي، وكانت الهجرة النازحة في السنوات نفسها هي ٢١٠٠٠، ٢٠٠٠٠، ٢٠٠٠٠ مهاجر على التوالي ومعنى ذلك أن الهجرة الصافية بلغت فقط ١٠٩٧٩ مهاجرا، ٢٨ مهاجرا، ٢٠٠ مهاجر على التوالي (محمد قرشي ـ

١٩٨١ ـ ١١٨) وكما هو واضح فهذه الأرقام تمثل خطورة عل كل من النمو السكاني والنمو الاقتصادي في المدن الجديدة أو مدن التنمية في اسرائيل، وكلما قوي القطاع الصناعي لمدن التنمية كلما ضمنت هذه المدن استقرار سكانها الحاليين وجلب المزيد من الهجرة الوافدة. ويلاحظ أنه بالنسبة للزيادة الطبيعية ليست في صالح السكان اليهود فقد قدر أن نسبة النمو السكاني السنوي في فلسطين بالنسبة للسكان اليهود هي ما بين ٨, ٪ ـ ٥, ١٪ سنويا وذلك خلال الجيل القادم، بينما ستظل نسبة الزيادة السنوية للسكان العرب في حدود ما بين ٢٪ ـ ٦, ٢٪ سنويا، أي أن نسبة الزيادة السكانية السنوية للسكان العرب هي ضعفها تقريبا بالمقارنة بالسكان اليهود (Friedlander, D., & Goldscheider, C., 1984, PP. 32 - 3) وإذا توالت الزيادة في الهجرة النازحة بالصورة التي سبق شرحها، مع بقاء معدل الزيادة السكانية اليهودية متدنية، فإن اسقاطات السكان اليهود «المتفائلة» سوف تكون محل شك كبير.

الفصل العاشر

مجتمع مدينة التنمية

مجتمع مدينة التنمية هو الجانب البشري من كيان هذه المدن، وهو يمثل أهمية كبرى فيما يتعلق بنشأتها ونموها وتقييم نجاحها أو فشلها. وكان اهمال تخطيط الشق الاجتماعي في عملية تخطيط هذه المدن في البداية سببا في فشل أو تعثر الكثير منها.

وكان للطريقة التي استوعبت بها المدن الجديدة سكانها أكبر الأثر في خلق مجتمع جد متنافر، اذ تألف السكان من عديد من الأعراق المختلفة. وفي سنة ١٩٦١ كان ٧٠٪ من سكان مدن التنمية مولودين في دول افريقية وآسيوية، وبطبيعة الحال وجدت هناك فجوة ثقافية بين السكان، في هذه المدن وبين مجرى الحياة في «اسرائيل» عموما والذي كان غريبا عليهم. وكان معظم الوافدين قليلي الحظ من التعليم والثقافة وبدون مورد اقتصادي. وهذا النسيج السكاني لم يكن واعدا، اذ اعتمد الكثير من الوافدين على مساعدات حكومية، وكان حوالي ٦٠٪ من سكان «شلومي» و «أوفاكيم» و «بيت شميس» ـ في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ـ معتمدين

على مثل هذه المساعدات كذلك كان السكان حائرين بين القديم، وتمثله كبار السن، وبين الجديد ويمثله الأجيال الجديدة في «اسرائيل» (Meisner, 1970, 222).

وقد تغير مجتمع مدينة التنمية كثيرا عند قيام «اسرائيل» عنه في منتصف الخمسينيات، فقبل هذا التاريخ كان ٨٥٪ من المهاجرين الى «اسرائيل» من ذوي الأصول الأوربية، وقد تناقصت النسبة الى ٥,٥٪ بعد ذلك وغلبت العناصر الأفروآسيوية (Efrat, 1984, 150). وقد حظي مجتمع المدينة الجديدة في «اسرائيل» بأهمية كبيرة لما في ذلك من أثر في نمو هذه المدن، والاتجاه الجاري حاليا لدى مخططي هذه المدن هو الاهتمام بترقية الأحوال الاجتماعية وحل مشكلات السكان دفعا لها نحو النمو والاضطلاع بما أقيمت من أجل تحقيقه، وهو الاستيعاب الناجح للمهاجرين في المقام الأول. ومن ذلك الاهتمام بتركيب السكان في هذه المدن، ونوعية الحياة، وبرامج اعادة التأهيل. ومن ذلك ما شهدته مدينة «قريات جات» وهي من مدن التنمية الناجحة كما أسلفنا لتجربة مهمة في ترقية وحدات الجيرة التي أقيمت للسكان القدامى، وأجرى مثل ذلك في مدينة «عراد» بالنقب حيث جرى الاختيار المتأني للسكان عند اسكان المدينة، حيث اختيرت مجموعات السكان من القدامى والمهاجرين الجدد، وتحسنت بها الظروف العمرانية لتساعد على قيام مجتمع مدني يتقبل المعيشة في المدينة، وجاءت مساكنها محكمة وأكثر ارتفاعا وتطورت منطقة وسط المدينة C.B.D. وتحسنت مكونات البنية الاساسية عموما في قطاعيها العام والخاص، كل ذلك لمحاولة تلافي أخطاء الماضي التي جعلت مدن التنمية طاردة أكثر منها جاذبة.

وفي البداية، كان مجتمع المدينة النامية يضيف الى المشكلات الاجتماعية التي كان على «اسرائيل» علاجها، اذ كانت المؤشرات تدل على قلة معدلات الرفاه الاجتماعي في مدن التنمية، وتشير بيانات سنة ١٩٧٣ الى أنه كان هناك ١٤٥٣١٤ أسرة تحت مظلة الرعاية الاجتماعية وهذا العدد يمثل ١٧,٢٪ من جملة سكان «اسرائيل»، ومعظم هذه الأسر المعتمدة كانت من أصول أفريقية وآسيوية (٣٨,٢٪ منهم من أصل أفريقي و ٢٧,٠٪ من أصل آسيوي).

والجدول التالي يوضح العائلات الحضرية المعتمدة على مساعدات وكالات اجتماعية خاصة بالرفاه الاجتماعي في «اسرائيل»

جدول رقم (١٢)
التوزيع النسبي للأسر المعتمدة على المساعدات الاجتماعية في «اسرائيل»
بحسب أصولها الجغرافية قبل الهجرة في منتصف السبعينيات

المهاجرون	٪ الأسر المعتمدة على المساعدات الاجتماعية	٪ من جملة سكان الحضر
مهاجرون ذوو أصول أفرقية وآسيوية		
قبل سنة ١٩٥٤	٪٣٠	٪٢٥
منذ سنة ١٩٥٥	٪٤٢	٪١١
مهاجرون ذوو أصول أوروبية وأمريكية		
قبل سنة ١٩٥٤	٪٩	٪٤٠
منذ سنة ١٩٥٥	٪١٦	٪٩

ونتج عن الوضع الذي يبرزه الجدول من تركز السكان الحاصلين على هذه المساعدات في مدن التنمية، أن نشطت هيئات الرفاه الاجتماعي في هذه المدن لمساعدة سكانها، وحفزهم على مواصلة الحياة بها. وكان ١٢,٢٪ من سكان «اسرائيل» سنة ١٩٦٨ يعيشون في مدن التنمية هذه ولكن هؤلاء كونوا نسبة ٢٣,٤٪ من جملة العائلات المعتمدة على المساعدات الحكومية ومساعدات الرفاه الاجتماعي وهي نسبة تصل الى ضعف نسبة اسهامهم في السكان مما يدل على تدني مستوى الحياة في هذه المدن الجديدة. وتبعا لذلك أصبح مجتمع هذه المدن مجالاً خصبا للباحثين لتحديد مناطق البؤس والأسى Distress areas في محلات العمران الحضرية، مستخدمين عدة مؤشرات تعليمية وديموجرافية واجتماعية واقتصادية، وتطبيق ما عرف باسم مؤشر نوعية السكان Population Quality Index وقام بتطبيق هذه الدراسات سنة ١٩٧٣ كلا من روس Rus وتانين Tanin، هونج Honig وبلجر Bliger، سوين Soen[١٦].

وقد أثبت هؤلاء وجود مشكلات عديدة اجتماعية في المدن الجديدة أكثر من

غيرها وأن نوعية الحياة الاجتماعية بها متدنية عن محلات العمران الأخرى في البلاد. وقد استخدم الباحثون أسلوب Multi Variate analy وذلك لتحديد تراتب المحلات العمرانية في «اسرائيل» بدءا من المحلات ذات ٥٠٠ نسمة فأكثر ورتبت المحلات طبقا لما أحرزته كلا منها في مؤشر المشكلات الاجتماعية Social Problem Index إضافة الى ما سبق ذكره من متغيرات وأيضا متغيرات خاصة بجنوح الأحداث والجريمة عموما والبطالة واستخدمت طريقة التحليل العاملي Factorial analysis لحل بعض المشكلات الخاصة بهذه الدراسة، وقام أيضا سوين وزميليه هونج وتامير بدراسة أخرى أثبتت ما يلي: -

وجود المشكلات الاجتماعية والبؤس الحضري في معظم مدن التنمية وان اختلفت الدرجة أو حدة المشكلات، فهي موجودة في تل أبيب وايلات (الأخيرة مدينة تنمية) بنسبة أقل منها في بيت شميس وشيدروت Shederot وأور أكيفا or akiva (وكلها مدن تنمية) وهذه المدن الثلاث الأخيرة تأتي في قاع التراتب الحضري من وجهة نظر المشكلات الاجتماعية وحدتها، وخلص هؤلاء الباحثون من دراساتهم الى أن أسوأ المدن بؤسا هي المدن الجديدة أو مدن التنمية والواقع أن أسوأ ١٠ مدن كانت مدن تنمية. وكانت هناك ٣ مدن تنمية فقط ذات درجة بؤس وأسى حضري أشد (Soen, Honig & Tamir, 1970, 52). ويثبت ذلك التحليل، أن المدن الجديدة لم تحقق ما كانت تعد به من حياة رغدة عند انشائها لأول مرة، كذلك أبانت تلك المدن عن فشل الأفكار والايديولوجية الصهيونية التي التصقت بها، كذلك وضح بالنسبة لمجتمع هذه المدن أن اختلاف القيم، والثقافات واللغات والتقاليد والطقوس الدينية، كل ذلك أدى الى تفسخات اجتماعية خطيرة في المدن الجديدة، ووضح أن هذا الشتات تم جمعه ليعيش معا كل مع الآخر دون مراعاة أي شيء آخر (Soen, Honig and Tamir, 1976,52) ولذلك أطلق البعض على مدن التنمية تعبير مدن البؤس «Distess Towns».

ولعلاج مشكلات التباين العرقي الحادة فإنه قد طبقت بعض الأساليب المعدلة في منطقة معلوت Ma'alot في الجليل الغربي، والمحلات الجديدة التي أقيمت هناك فأقيمت على أساس استيعاب جماعات متجانسة من الوافدين الجدد (Olem)[١٧] بالاضافة الى السكان القدامى (Veteran). وكان المقصود من ذلك تشجيع تيار الهجرة للمنطقة. وذلك بإنشاء نموذج لحياة عصرية في منطقة مخططة سلفا، ليس في

النواحي العلمية والاقتصادية والمادية فحسب، ولكن أيضا في النواحي الاجتماعية لتحاشي أخطاء الماضي. والجديد في هذا المشروع أنه لا يعتمد ـ مثل المشروعات التقليدية ـ على استيعاب الأفراد والأسر، انما على استيعاب المجموعات group Settlement الذي يأمل «الاسرائيليون» منه خلق إطار اجتماعي يوافق حاجات المهاجرين الجدد بصورة أفضل (Weitz, etal, 1979,319).

ومن أجل جذب هؤلاء المهاجرين الى تلك المحلات المخططة ماديا واجتماعيا بدقة، فقد روعي ما سبق ذكره من الاستيعاب الجماعي في صورة متجانسة، وروعي أيضا تكثيف التصنيع والتحضر. لذلك زيد من الصناعات القائمة على العلم والهدف النهائي هو احداث نوع من التجانس والدمج الاجتماعي والربط بين القادمين الجدد من ناحية، والسكان القدامى من ناحية أخرى، واخضاع ذلك لنوع من المتابعة لضمان النجاح (Weitz, Etal, 1979, 320).

ولتحقيق سياسة الدمج هذه فقد خطط لاسكان القادمين الجدد في مناطق جيرة كبرى Greater Neighborhoods تستوعب ٥٠٠٠ أسرة وتشمل من ٥ ـ ٦ أقسام سكنية وكل قسم سكني به من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ أسرة وكل وحدة جيرة تتألف من أقسام أصغر حجما (٤ ـ ٥ مجتمعات أصغر) بشرط التجانس الاجتماعي بها[١٨]، وكل منها به من ١٥٠ ـ ٢٥٠ أسرة، وهكذا نجد أن النظام التراتبي العمراني لا يخلو في نفس الوقت من جهد خاص بالدمج والتجانس الاجتماعيين، اذ روعي تجانس السكان على كافة المستويات التراتبية سابقة الذكر. وتقوم مراكز الهجرة في أمريكا الشمالية بخاصة بإرسال المهاجرين الى هذا المشروع (Weitz, Etal, 1979, 321).

ويذكر أرمين «Armen» أنه في سنة ١٩٦٠ كان ٤٤٪ من كل المهاجرين يوجهون الى مدن جديدة، ولكن في سنة ١٩٦١ هبطت النسبة الى ٢٢٪. ومنذ حرب يونية سنة ١٩٦٧ ارتفعت نسبة القادمين من أوروبا وأمريكا نسبيا من أقل من ٥٠٪ من المجموع (متوسط الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٧١ الى ٨٠٪ «٥٠٪ من أوروبا ـ ٣٠٪ من أمريكا). وهؤلاء المهاجرون الجدد ليسوا فقراء أو معدمين، كما كان الحال مع أقرانهم في الخمسينيات، ولكنهم مزودون برأس المال وهم من سكان الحضر أساسا في بلد المنشأ، وذوو كفاءة عالية ومدربون على الحرف والحياة الحضرية، وهذا الوضع يجعل عملية الادماج في مجتمع المدينة الجديدة أسهل عن ذي قبل.

وتميزت مدينتا عراد وكرمئيل اللتان أشير اليهما في مواضع عدة من هذه الدراسة بتخطيطهما الاجتماعي الجيد إضافة الى تخطيطهما المادي، والاهتمام بخاصة بطابعيهما الاجتماعي فاختير السكان بهما من ذوي الحرف الماهرة واختير «لعراد» سكان قدامى بنسبة أكبر من «كرمئيل» وكان في الأخيرة مزيج عرقي أكثر. وقصد المخطط الاجتماعي من ذلك الاختيار الدقيق أن يجذب هؤلاء المهاجرين الناجحين، مهاجرين آخرين، يجذبهم نجاح هؤلاء الذين سبقوهم واستدعى ذلك التخطيط والاختيار دقة وتأنيا مما جعل «آرمين Armen» يطلق على هذه العمليات الاجتماعية والتدابير في مجتمع المدينة الجديدة أنها عملية هندسة اجتماعية Social Engineering (Armen, 1976 - 283 - 4).

وهكذا اختلف مجتمع المدينة الجديدة عن مجتمع المدينة القديمة، فبينما نجد أن مجتمع المدينة الجديدة يموج بالبشر القادمين والراحلين (ليس بينهم العرب فيما عدا اليهود القادمين من بلدان عربية) نجد أن مجتمع المدينة القديمة بعد سنة ١٩٤٨ في بعض المدن أصبح يتميز بوجود العرب كأقلية به، ونشأ ما يعرف باسم الجيب العربي The Arab Enclave اذ وجه اليهود العديد من القادمين المهاجرين الى المدن العربية التي أصبح سكانها أقلية فنشأ نوع فريد من الجيتو Ghetto ولكنه عربي هذه المرة (Kippins, & Schnell, 1978, 168). وكما وجدت التباينات والاختلافات في مجتمع المدينة الجديدة في مستويات المهاجرين برغم جهد المخططين لتقليل ذلك التباين وجدت أيضا بالطبع تباينات بين مجتمع اليهود في المدن القديمة وسكان هذا الجيب العربي في المدن المختلطة Mixed towns وذلك في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموجرافية، بعد أن أصبح السكان العرب قلة في مثل هذه المدن، وبعد أن وجه اليهود الخدمات الى السكان اليهود بصفة أساسية، وهكذا نشأت في المدن القديمة بعض مشكلات المدن الجديدة (Kippins & Schnell, 1978, 180). وتشير الدلائل الى أن معظم الزيادة الرئيسية في الهجرة القادمة مستقبلا سوف تأتي من الدول الآسيوية والافريقية، حيث الحجم الكلي لليهود بها أكثر من ٣ ملايين (محمد قرشي ـ ١٩٨٠ ـ ١١١) وذلك يشير الى تفاقم المشكلات الخاصة بهؤلاء في مجتمع المدينة الجديدة عموما، لتدني مستواهم عن اليهود الأوروبيين والامريكان وهؤلاء لا يقبلون على الهجرة «لإسرائيل» كثيرا الآن ولا يقبلون العيش في المدن الحدية، أما اليهود السوفيت فلهم مشاكلهم الخاصة بالهجرة من روسيا وحتى اذا

صرح لهم بالخروج، فإن هجرتهم هذه يلحق بها ما يعبر عنه «بالتساقط» ويقصد به أن بعضا من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي لا يتجه الى «اسرائيل» بل يأخذ طريقه الى احدى الدول الأخرى والتي عادة ما تكون امريكا أو احدى دول أوروبا (محمد قرشي ـ ١٩٨٠ ـ ١١٦). وهذا الوضع يعكس التباين الشديد في أبعاد الهجرة القادمة الى فلسطين المحتلة حاليا وعزوف الكثر من المهاجرين من دول أوروبية وأمريكية عن المجيء لأسباب اقتصادية وهو وضع مخالف لما كانت عليه الهجرة قبلا، حتى منذ بداية التواجد اليهودي لاسباب دينية في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠ حين كان مجتمع بعض المدن الدينية في فلسطين من المهاجرين اليهود بصرف النظر عن النواحي الاقتصادية، وان اشترك هؤلاء اليهود القدامى مع اليهود القادمين الى مدن التنمية الأولى بالذات، في أن أحوالهم في ذلك الوقت كانت غير حسنة، فقد كان جميع يهود فلسطين يعيشون على الصدقات أو ما يسمى «جالوكا» باللغة العبرية (نزيه قورة ـ ١٩٨١ ـ ١٢٦) وكان اليهود يمثلون آنذاك مجتمعا قائما بذاته داخل المجتمع العربي الفلسطيني يطلق عليه تعبير (يشوف Yishuv) (عطا زهرة ـ ١٩٨٥ ـ ٢٤). وكان تزايد عدد اليهود في المجتمع العربي الفلسطيني تدريجيا، فوصلت نسبة اليهود مع نهاية الانتداب الانجليزي ٥٪ من مجموع يهود العالم (محمد سعيد وأميرة سلام ـ ١٩٧٨ ـ ٨). ونشير الى ذلك البعد التاريخي لنوضح أن اليهود كانوا قلة في المجتمع العربي الفلسطيني وارتبط وجودهم «بالجيتو اليهودي» المعروف ولم يسكنوا أية مدينة بصورة كاملة. أصبحت لهم بعد سنة ١٩٤٨ مدن يهودية خالصة هي مدن التنمية التي نحن بصدد الحديث عنها. وثمة دليل معاصر يدل على زيادة مشكلات مجتمع مدينة التنمية بالهجرة القادمة من دول نامية بخاصة، ونعني بذلك هجرة اليهود «الفلاشا» الى «اسرائيل» أخيرا. حيث ان مدن التنمية هي المؤهلة لاستيعاب هؤلاء.

وقد اتجهت «اسرائيل» الى اليهود «الفلاشا» بعد انخفاض معدلات الهجرة اليها، وتضخم ظاهرة النزوح منها ويقدر البعض العدد الذي وصل منهم الى «اسرائيل» بحوالي ٢٥ ألفا من أصل ٣٠ ألفا (عطا زهرة ـ ١٩٨٥ ـ ٣٣).

وهذا العدد الضخم يثير العديد من المشكلات في المجتمع «الاسرائيلي» للانقسام المعروف في المجتمع اليهودي المكون أساسا من الصابرا (السكان المولدين في فلسطين سواء قبل سنة ١٩٤٨ أو بعدها). ويشكلون ٤٩٪ من السكان،

والمهاجرين من أصل غربي أوروبي أو أمريكي وهم «الأشكينازي» (من أصول أوروبية أو أمريكية ويشكلون ٢٧٪) والباقي من العناصر الشرقية الافريقية والآسيوية ويطلق عليهم «السيفارديم» ويكونون ٢٤٪ من جملة السكان وهم أكثر تخلفا وأكثر احساسا بالغبن وإليهم سينضم الفلاشا مما يشير الى مزيد من مشكلات مجتمع المدينة الجديدة، خاصة وأن «الفلاشا» ينتمون الى الثقافة الإثيوبية أصلا الأمر الذي يضاعف من مشكلاتهم في المجتمع الجديد، واستيعابهم في المدن الجديدة، لأنه يعني القضاء على شخصياتهم وهويتهم الثقافية التي ورثوها لسنين طويلة، ويتمثل الاختلاف بينهم وبين غيرهم من اليهود حتى في ممارسة الطقوس الدينية وتعاليمهم التي كتبت بلغة «الغيز» الإثيوبية وليس بالعبرية مما يمثل انفصالا بينهم وبين اليهود في موطنهم الجديد بالمدن الجديدة (عطا زهرة ـ ١٩٨٥ ـ ٣٩). وشكل ١٠أ يوضح التوزيع النسبي لعناصر السكان اليهود في فلسطين المحتلة وفق بيانات سنة ١٩٨٥.

ومن دلائل التفرقة والتباين الواضح في مجتمع المدينة الجديدة هو احساس هؤلاء اليهود الشرقيين بالظلم والغبن، ففي سنة ١٩٧١ عقدت حركة تدعى «عوديد» مؤتمرها الأول بقصد استنكار التمييز الإثني (العرقي) ووجهت دعوتها أساسا ليهود المغرب العربي المقيمين في «اسرائيل»، باعتبارهم فئة محرومة، وكان بقية اليهود من ذوي المستويات الأعلى ينظرون لهؤلاء على أنهم أقل تعليما وتدريبا وهم كثيرو النسل على عكس اليهود الغربيين، وأدى ذلك الصراع الى ظهور قوى مناوئة لذلك الاتجاه التمييزي فيما عرف بحركة «الفهود السود» وهو وضع يوضح الانفصال الذي يسود مجتمع مدينة التنمية اليهودية وبقية المدن (ديمه عبد الرحيم ـ ١٩٨١ ـ ٦٥).

ومما يدل على عمق ذلك الانفصال الاجتماعي والتنافر العرقي، أن بعض الفئات تحس بضآلة شأنها في المدن «الاسرائيلية»، ومن هؤلاء اليهود، المهاجرون من البلاد العربية، ويكفي أن نعلم أنه في الفترة من (١٩٤٨ ـ ١٩٥١) هاجر الى «اسرائيل» ثلث مليون يهودي من البلاد العربية (ديمة عبد الرحيم ـ ١٩٨١ ـ ٦٨) وهؤلاء هم الذين يحسون بالعزلة الآن، وكان تردي أحوال اليهود الشرقيين «السيفارديم» عن أقرانهم «الاشكينازي» في مجتمع المدينة الجديدة، سببا في انخراط بعض من هؤلاء ـ الأدنى مستوى ـ في دائرة الجريمة، وأصبح لهم سجلات اجرامية

كرد فعل للحرمان الذي يحسون به (ديمة عبد الرحيم ـ ١٩٨٥ ـ ٧٠). وأصبحت هذه ظاهرة لا تميز مدن التنمية فحسب، بل والمدن القديمة التي يقيم فيها هؤلاء، وهو وضع يتفق مع ما لاحظه علماء جغرافية المدن والاجتماع من وجود أماكن معينة وطبقات بعينها في المدينة تؤدي ظروفها الى أن تكون منطقة اجرامية وغالبا ما ترتبط بالمناطق المتدهورة أو الموبوءة سواء في ذلك مدن العالم المتقدم أو النامي، كذلك لاحظ هؤلاء العلماء أن الجريمة تشيع في المجتمعات المتميزة بالحراك الجغرافي والتباين والتنافر العرقي وهي من ميزات مدن التنمية.

وقد لاحظ برى وارنا Perry & Erna أن متوسط عدد أطفال الأسرة من السكان السيفارديم ٤,٣ طفلا ولدى الاشكينازي ٣ فقط. كذلك أن متوسط الدخل للفرد من السيفارديم هو ٤٥٪ من متوسطه عند الاشكينازي وقد لاحظنا أيضا أن معظم «البغايا» في المدن هن من طائفة السيفارديم (Perry & Erna). وذلك الوضع يعكس بدون شك مشكلات مجتمع المدينة في «اسرائيل» بصورة عامة وفي المدينة الجديدة على وجه الخصوص لأنها المدينة التي تنال النصيب الأوفر من المهاجرين عادة. ويرتبط التباين العرقي السابق واختلاف معدلات الجريمة بحسب العرق مع ما توصل اليه هربرت Herbert من شيوع الجريمة أكثر في المدن التي تتصف أكثر بالتنافر العرقي (Herbert, 1981. Several pages).

وسبق أن المحنا الى بعض محاولات حاولها المخططون اليهود لاصلاح ذلك الوضع ولتقليل مشكلات مجتمع المدينة، وحاولوا أيضا أن تسكن كل مجموعة ذات أصل واحد بحسب بلد المنشأ في مجموعات متجانسة يطلق عليها (Edot) (وتشير الى فرد في جماعة لها طريقتها الخاصة في التعبير وتشترك في الخلفية الثقافية الخاصة بالأفراد، والتي اكتسبها كل فرد قبل استيطانه في المحلات «الاسرائيلية» الريفية أو الحضرية) (راجع: محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥ ـ ١٥٥). وقد ساعدت هذه الطريقة على اكتساب المدينة الجديدة شكلا اجتماعيا خاصا مقسما على أساس مناطق الجيرة (Brawer). وعلى ذلك فالمحلة العمرانية تقسم على أساس الاعتراف بالتنافر العرقي الذي يميز مجتمعها، ولكن تخصص منطقة معينة لكل جماعة صغيرة متجانسة لتفادي آثار الاختلاط بين سكان ذوي أصول عرقية وثقافية متنافرة، وقد أشار «ونتراب» الى ذلك الوضع الذي يبين التنافر والفصل المكاني في احدى المحلات العمرانية اليهودية التي يقطنها السكان اليهود (Weintraub, 1971, 71).

ولا شك أن ذلك الوضع الذي يسود مجتمع المدن الجديدة في «اسرائيل» بالذات هو غريب غير مألوف في بقية دول العالم، وطبيعي أنه توجد مدن عديدة يسكنها سكان ذوو أصول عرقية مختلفة (كما هو الحال في .U.S.A) ولكن ليس بنفس درجة التنافر العرقي والاجتماعي الذي يعكسه مجتمع المدينة الجديدة «الاسرائيلية»، والذي يتألف في أغلب الأحوال من المهاجرين.

وليست الخطورة في التنافر العرقي في حد ذاته، ولكن فيما تحمله كل مجموعة معها من خلفية ثقافية cultural background اكتسبتها من خلال معايشتها لعديد من السنين في المجتمع أو المنشأ الذي جاءت منه، ومن هنا وجدنا أنماطا ثقافية متباينة في مجتمع المدينة الجديدة حملتها الجماعات التي جاءت من روسيا أو من امريكا أو أوروبا الشرقية أو البلدان العربية أو أثيوبيا أو غير ذلك، وهو وضع قل أن يوجد في غير مدينة التنمية اليهودية.

الفصل الحادي عشر

مشكلات المدن الجديدة:

نشأت المدن الجديدة كما تقدم ذكره بعد سنة ١٩٤٨، وكان هدفها الرئيسي استيعاب المزيد من المهاجرين القادمين في شكل تيار متصل ومستمر، وترتب على ذلك الوضع عدم اتاحة الفرصة للتفكير والتخطيط المتأني في كثير من الأحوال، مما أنتج العديد من المشكلات في بعض هذه المدن.

وفي كثير من الحالات كانت أهداف انشاء المدن الجديدة «الاسرائيلية» على مستوى قطري كبير Macro تتناقض مع الأهداف التفصيلية الخاصة بمدينة بعينها Micro، وأدى ذلك الى أن الرغبة في نشر هذه المدن على أوسع نطاق، جعل بعض المدن تفتقد الى وجود قاعدة اقتصادية تساعد على تطورها وجعلها قادرة على الحياة Viable.

وقد وضح منذ البداية وجود بعض مشكلات الاسكان، اذ أن مدن المعسكرات الانتقالية التي أنشئت في البداية على عجل منذ سنة ١٩٤٨ لاستيعاب

أكبر قدر من المهاجرين، كانت منقوصة بشكل كبير، من حيث امكاناتها الاسكانية وتتعارض مستوياتها مع مستوى بعض المدن التي جاء منها المهاجرون مما سبب مشكلة خطيرة، ومن ناحية أخرى، فان تبني سياسة رفيعة المستوى في الاسكان في بعض المدن الجديدة «الاسرائيلية» دفع البعض من الفقراء من المهاجرين غير القادرين، الى البناء غير الشرعي أو البناء العشوائي Illegal Squatting (Galantay, 1970, 202). كذلك كان التأكيد على تبني سياسة انشاء المدن الخضراء Garden Cities في البداية وما تبعها من كثافات منخفضة سببا في مشكلة الامتداد الحضري Urban Sprawl على المساحات الزراعية والأراضي الفضاء، مما تسبب في طول رحلة سكان المدينة وخلق المزيد من الأزمات الاسكانية، وسرعان ما حاولوا احتواءها وتجنبها بعد ذلك بتبني سياسات الكثافة المرتفعة والاتجاه في البناء رأسيا وليس أفقيا كما كان الحال من قبل.

ويرتبط بما سبق من مشكلات، مشكلات أخرى نشأت عن اتباع استراتيجيات خاصة لعنصري الكم والنوع في المساكن الجديدة، اذ ركزت بعض المدن الجديدة في «اسرائيل» وخاصة الباكرة منها، على الكم لامكان استيعاب الحد الاقصى من المهاجرين، بينما حاول المخططون في الحالات الأحدث من المدن التركيز على نوعية السكن، ليكون ذلك عنصر جذب للمهاجرين المتميزين للمدن الجديدة، والابتعاد عن النوعيات المتدنية من السكن Substandard Housing وهكذا يتضح أن المشكلات لم تكن واحدة في كل المدن الجديدة، بل تباينت المشكلات مكانيا Spatial، كما أنها لم تكن واحدة في كل الفترات وهكذا تباينت زمانيا أيضا Temporal. اذ كان لكل اقليم وكل فترة زمنية مشكلاتها الخاصة، فيما يتعلق بانشاء المدن الجديدة، ولذلك فإن السياسات والاستراتيجيات قد اختلفت من مكان لآخر، ومن فترة لأخرى، ونتجت المشكلات في المدينة الجديدة بعد أن ثبت أن انشاء مدينة تنمية كان تجربة مكلفة لانعدام ادراك العلاقات بين المدينة الجديدة والمحتوى الاقليمي، بمعنى أن المدينة الجديدة تكون عندئذ تجربة سلبية اذا فقدت الروابط الاقليمية. وهذا هو السبب في أن بعض مدن «اسرائيل» لم تنم نموا سكانيا واقتصاديا.

واحدى مشكلات هذه المدن، وفشلها أحيانا، ناتج عن صغر حجمها، الذي كان يسمح في البداية بالتجريب وتطبيق سياسات واستراتيجيات مختلفة مما

سبب بعض الأخطاء، كما كان الحال عند تطبيق مبادىء المدينة الخضراء في البداية، والاتجاه للتخلي عنها بعد ما ثبت فشلها لتكلفتها وعدم مناسبتها مناخيا للبيئة.

ومن أهم مشكلات مدن التنمية الجديدة، أنها جاءت ـ زمنيا ـ بعد تأسيس محلات العمران الزراعي التي سبقتها في النشأة، وأصبحت هذه الأخيرة مكتفية ذاتيا، ولم تكن قوة العمل الزراعي بها محتاجة لعمال هذه المدن حين نشأت، مما سبب قلة الوظائف بها وترتب على ذلك رحيل البعض عنها، مما سبب فجوة بين هذه المدن والمحلات الأدنى مرتبة منها والزراعية أصلا، والتي كانت أساسا من نوع «الكيبوتز» و «الموشاف» اذ كانت المدينة الجديدة تقدم في البداية وظائف متدنية فقط لهذه المحلات الريفية، مما قطع من الروابط وقلل من التعاطف بينها الى حد رفض «الكيبوتزات» في البداية تقديم العمل الزراعي لبعض سكان المدن الجديدة، وذلك راجع لبعض مبادىء الكيبوتز الأيديولوجية في رفض العمل المأجور، وأدت هذه الفجوة الى الحد من انشاء مزيد من مدن التنمية بينما تطور بعضها الآخر ببطء شديد، وتسبب ذلك الوضع المتردي في إحساس بعض السكان بالعزلة وتميزت لذلك بعض مدن التنمية بالحراك والنزوح، مما أثار جدلا طويلا بشأن هذا الوضع لأنه أُضيف الى مشكلات هذه المدن التي أنشئت أصلاً لحل مشكلة استيعاب المهاجرين وإعادة توزيعهم، ومن بقي من السكان ظل معتمدا على معونات الحكومة.

ولتوضيح حركة النزوح الكبير كمشكلة في مدن التنمية، نذكر أن محلة بيت شميس Bet Shemesh كان بها في أوائل الثمانينيات أكثر قليلا من ١٦٠٠٠ نسمة، ولكن مر بها أكثر من ٦٠,٠٠٠ نسمة منذ انشائها (Meisner, 1979, 222) وأدى هذا الوضع الى نقص سكان بعض المدن كما حدث في محلة «متزبى رابون» اذ نقص سكانها من ٢٠٠٠ الى ١٣٠٠ نسمة ثم تزايدوا بعد ذلك وكان الراحلون بعد ذلك أكثر من القادمين للمدن الجديدة، ويرى البعض أن مدن التنمية الجديدة الجنوبية، لها قوة جذب أكثر من مدن التنمية الشمالية وذلك قياسا على قوة جذب بئر سبع وأشدود. وكثرة الوفود والنزوح بها توضح أن السكان لم يتبلوروا بعد اقتصاديا واجتماعيا. وتزايد الوفود الى مدن التنمية يرتبط بسياسات المخططين والمسؤلين عن تلك المدن التي توجه الوافدين الجدد اليها اكثر من المدن القديمة، ولكن لما كان الكثير

من الوافدين هم من سكان المدن الكبرى في الخارج فإنهم لا يتقبلون المعيشة في مدن التنمية المنعزلة فينزح بعضهم عنها.

ومن أهم مشكلات مدن التنمية هي مشكلة قيادتها وادارتها وأنها تحوي خليطا متنافرا من المهاجرين القادمين من بلاد متباينة عدة، وادارة المدن الجديدة أساسا تتم بوساطة أناس من خارجها فيما عدا بعض الاستثناءات. وهذا الوضع يصيب كثيراً من الوافدين بالاحباط والاحساس بالعزلة بالمقارنة بالوضع في المدن والبلدان التي قدموا منها، فيدفع ذلك الكثير منهم إلى النزوح عن المدن.

كذلك من مشكلات مدن التنمية الاقليمية الداخلية ما يختص بالعمالة والتعليم والاسكان ومستوى الخدمات التي تتباين من مدينة الى أخرى، وتجدر الاشارة الى أن نهج انشاء مدن التنمية ككل لم يكن مناسبا تماما لظروف «اسرائيل» وتخطيطها ولم يجر ضمن النطاق الاقليمي، كما أن تخطيطها المادي لم يتطور مرتبطا بتخطيطها الاجتماعي والاقتصادي (Efrat, 1984, 144).

ومشكلة أخرى مرتبطة بالقادمين الى مدن التنمية من المهاجرين هي نوعية القادمين حيث زادت نسبة المهاجرين الى جملة السكان في بعض المدن، وكانت نسبة الأمية مرتفعة اذا كان القادمون من الدول الآسيوية والافريقية وكانت بعض مدن التنمية الصغيرة يتألف سكانها من المهاجرين بنسبة ٩٥٪ بينما الدول الأكبر كانت نسبتهم تقل الى ٦٠٪.

ويرتبط بالمهاجرين الى مدن التنمية الجديدة مشكلة فصل السكان ذوى المنشأ الواحد، وإحساس هؤلاء بالعزلة عن غيرهم من ناحية، وعن مجريات الأمور في بقية فلسطين المحتلة من ناحية أخرى. لذلك روعي عدم الفصل بين السكان بعد ذلك لخطورة ذلك اجتماعيا ونشطت برامج الدمج والتأهيل والتكيف وكانت أكثر نجاحا في المدن الأحدث كما كان الحال في مدينة «عراد Arad» «وكرمئيل Karmael» حيث روعي أن يكون ⅓ السكان من الاسرائيلين القدامى و⅔ من الأوروبيين أو الأمريكان والباقي من القادمين من دول آسيوية وأفريقية.

وقد ارتبط بمشكلات المهاجرين الى المدن الجديدة، أنه مع صعوبة التوجيه الديموجرافي وعدم استطاعة التنبؤ بمصادر وأعداد الهجرة، فان السكان القادمين

ومعهم بعض من رؤوس الأموال كانوا أحرارا في الذهاب الى حيث يشاؤن مما أثر على نمو مدن بعينها وثبات مدن أخرى.

وبعض مشكلات المدن الجديدة نشأت عن سوء تخطيط بعض هذه المدن أو سوء تنفيذ الخطة الموضوعة قبلا، وعلى سبيل المثال وضحت ٣ أخطاء رئيسية في مدن أشدود وهي: -

(١) أنه مع نمو المدينة وجد أن بعض مناطق الجيرة البعيدة عن القلب التجاري أصبح لها وظائف أرقى من تلك التي وضعت لها أصلا. إذْ بينما خطط لمناطق الجيرة البعيدة القيام بوظائف تجارة المفرق «التجزئة» فقط وجدت نفسها تقوم بوظائف تجارة الجملة، وتقديم خدمات مركزية اقتصادية واجتماعية راقية لم تخطط لها أصلا.

(٢) تطور نظام النقل في المدينة على عكس المراد منه بسبب أخطاء في الخطة.

(٣) نشأت بعض المراكز التجارية الثانوية لعدم تخطيط القلب التجاري الرئيسي CBD مبكرا مما أدى الى عدم اضطلاع ذلك القلب بوظائف هامة ذات ثقل حينما فرغت السلطات من انشائه.

ومن مشكلات المدن الجديدة الخطيرة أنها مصب لسكان من أعراق مختلفة كما سبق الذكر، فما يقرب من نصف المهاجرين جاءوا من أوروبا وأمريكا والأوقيانوسية، وما يزيد عن النصف جاءوا من دول أفريقية وآسيوية وهم أكثر تخلفا من الأوليين وزادوا بالطبع من مشكلات المدن الجديدة التي كان على «اسرائيل» أن تعالجها (Soen & Honig, 1976, 50). كذلك لوحظ أنه من أهم مشكلات المدن الجديدة أن الخطط الموضوعة لها لم تكن تنجز تماما، ومن ذلك تقلص عدد السكان اليهود عن الارقام الموضوعة سلفا في هذه المدن بسبب الهجرة النازحة كما تقدم ذكره، كذلك بسبب زيادة السكان العرب في مدن الاقليم الشمالي والذي أقيمت به مدن جديدة يهودية، وذلك لمحاولة احداث التوازن الديموجرافي بين أعداد السكان من العرب ومن اليهود(Kipins, 1984, 196).

أيضا من المشكلات أنه قد تم الربط بين الحضرية والتصنيع في الاقليم الشمالي لامكان اعادة توزيع السكان في هذا الاقليم لزيادة السكان اليهود،

ولكن قابل هذه المدن الجديدة مشكلات الهيمنة الحضرية Urban Dominance لمدينة حيفا المجاورة، التي أعاقت نمو المدن الجديدة صغيرة الحجم وتوسعها.

وفي المدن والقرى الصناعية التي زرعت في الاقليم الشمالي بقصد تشجيع الهجرة والاعتماد على الصناعة كانت المشكلة أن مساحة المنزل الذي يعطى للمستوطنين هي (٦٤ مترا مربعا) (٧٠٠ قدم مربع) وهي مساحة أقل مما تعود عليه المهاجر القادم من أوروبا أو أمريكا لذلك عدلت هذه المساحة لتصبح ٧٤ مترا مربعا أو (٩٢٥ قدما مربعا) (بما في ذلك غرفة معيشة ومطبخ وغرفتي نوم وتواليت وحمام، وكان على كل أسرة أن تدفع هذه التكاليف الاضافية التي قدرت في أواخر السبعينيات بثلاثة آلاف دولار (Meisner & Rubby, 1978, 44) وأدت هذه التطويرات الى إصلاح أخطاء الماضي، حين جيء بسكان مهاجرين معظمهم سكان مدن واسكنوا في مناطق زراعية صرفة مثل اقليم «Tanach ودفورا وباراك» وثبت فشل هؤلاء المهاجرين الذين كانوا في معظمهم من سكان مدينة الدار البيضاء ومن مراكش بالمغرب، ولم يكن أحد منهم مزارعا، ولم تنجح سياسة الاستيعاب الا حينما تحولت «دفورا وباراك» الى مستوطنات صناعية يسودها طابع اقتصادي يجمع بين الريفية والحضرية «Rurbanization» وسهل ذلك رغبة السكان في الانتقال والعيش في هذه المحلات الجديدة، وتحاشى مشاكل المدن الكبرى من تلوث وضوضاء وجريمة وغيرها، مما يتركز في مناطقها المتدهورة Slum areas ومن الغريب أن هذه المحلات بعد أن كانت تعاني من غياب الجانب الحضري بها انقلب الوضع بعدها، وبدأ المخططون يشكون من سيادة الجانب الصناعي الحضري على حساب القطاع الزراعي الريفي، وأن ذلك الاتجاه سوف يستمر في المستقبل، وقد وضح ذلك في مدن جديدة مثل «ريشيون ليزيون» حيث أصبح السكان العاملون بالزراعة قلة في الوقت الحالي (Eaton, etal, 1979, 90) ويبدو أن تلك المشكلة لن تحل بسهولة اذ تمثل المستوطنات ذات الطابع الحضري الصناعي ركيزة هامة في استيعاب المزيد من المهاجرين.

وقد قابل المدن الأولى للتنمية في المناطق الصحراوية مثل (النقب) مشكلات النقل واخطار تقليد النماذج الأوروبية، لذلك عمل المخططون على تحاشي مشكلات هذه المدن ومراعاة مبادىء هامة منها ما يلي: ـ

(١) تجميع المباني وتقاربها طلبا للظل.

(٢) اتجاه التصميم المعماري لزيادة النسيم والتهوية وتقليل الوهج والاشعاع.

(٣) استخدام المياه (إن وجدت) في تقليل حدة حرارة الشمس في البيئة الجافة والتقليل من خشونة المظهر الأرضي.

(٤) الاستخدام المكثف للأفنية والباحات من نمط Patio من أجل مضاعفة الظل.

(٥) اقامة الطرق المظللة للمشاة.

(٦) تحاشي بعد المناطق الواسعة غير المظللة وذلك بتخطيط المدن واستخدام الأرض بها على أساس سهولة الوصول والقرب الى أي من استخدامات الأرض في المدينة الجديدة (Galantay, 1979, 268).

وقد جرى احتواء معظم مشكلات المدينة الجديدة المادية، من خلال التطورات الحديثة في التخطيط، وأدى تبني الكثافات العالية والبناء في ظل تعدد الطوابق الى تقليص معظم هذه المشكلات المادية، ولكن بقيت مشكلة النزوح السكاني تمثل أخطر مشكلات تلك المدن. وقد درس «Kedem» ظاهرة الحراك والنزوح ومعدلات الإحلال السكاني الكبيرة في المدن الجديدة، وأنماط هذه العملية والسياسات العمرانية في اسرائيل، والهجرة الوافدة والنازحة، وعوامل الجذب والطرد Pull - Push وخاصة في مناطق التنمية التي أقيمت بها المدن «الاسرائيلية» الجديدة، وأيضا في المدن القديمة الكبيرة. وصنف «Kedem» الأقاليم والمدن القائمة بها الى عدة فئات من حيث طبيعة الهجرة بها كما يلي:-[١٩]

(١) مناطق متوازنة من حيث معدلات الهجرة الوافدة والنازحة.

(٢) مناطق متوسطة في الهجرة الوافدة قريبة من التوازن وتعكس نموا متوسطا للسكان بها.

(٣) مناطق متميزة في الهجرة النازحة العالية ومعدلات هجرة وافدة منخفضة وتبين عن أقاليم مضمحلة.

(٤) مناطق متميزة في الهجرة الوافدة العالية والهجرة النازحة العالية أيضا وقريبة من الوضع المتوازن وتعكس مجتمعا متحولا وديناميا، وقد فسر «Kedem» هذه

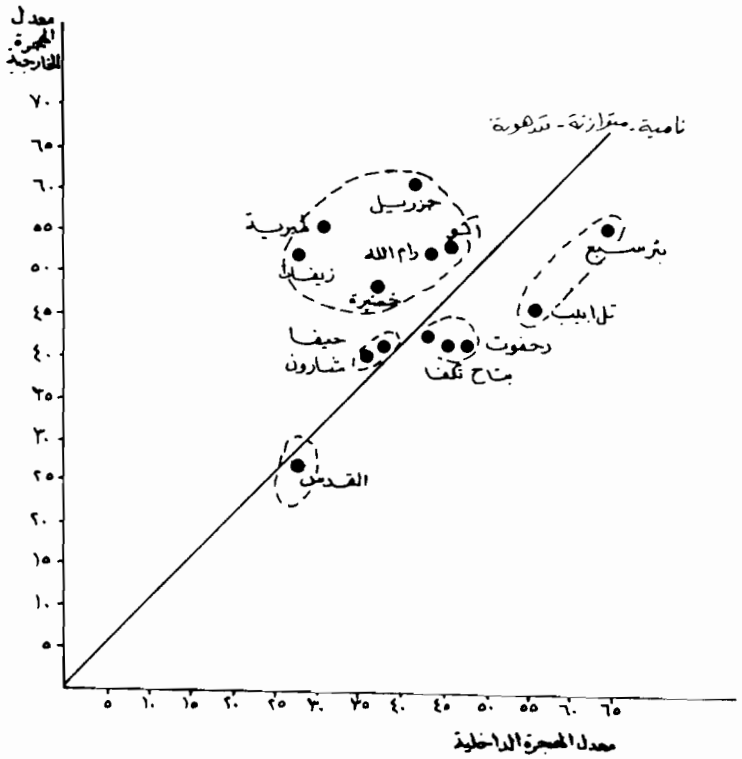

موقف المدن في فلسطين المحتلة من الهجرة الداخلية والخارجية سنة ١٩٦٩.

شكل (١١)

المصدر عن Kedem 1979 P 334

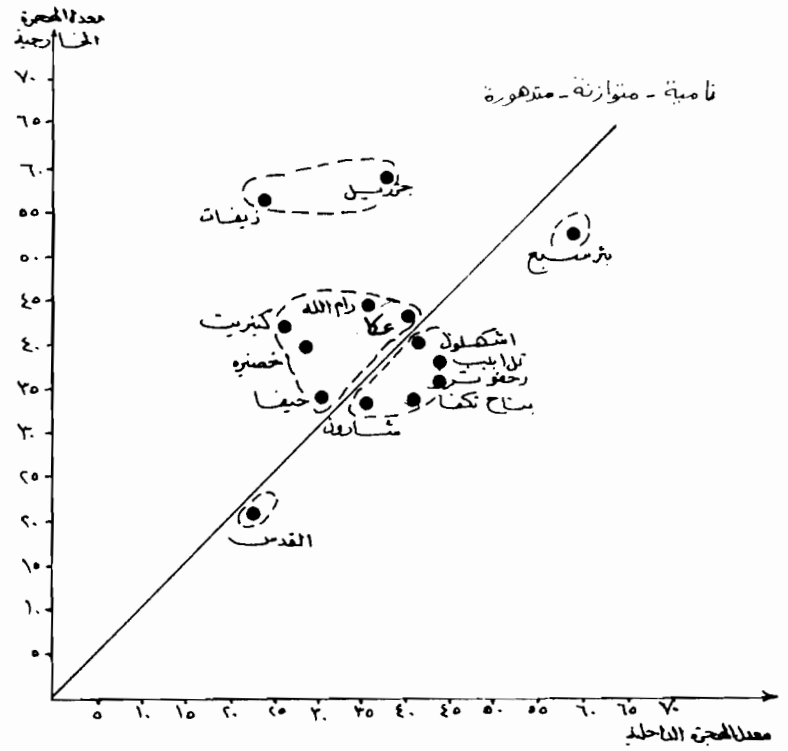

وقف المدن فى فلسطين المحتلة من الهجرة الداخلية والخارجية ١٩٧٠

المصدر عن Kedem 1979 P 334

شكل (١٢)

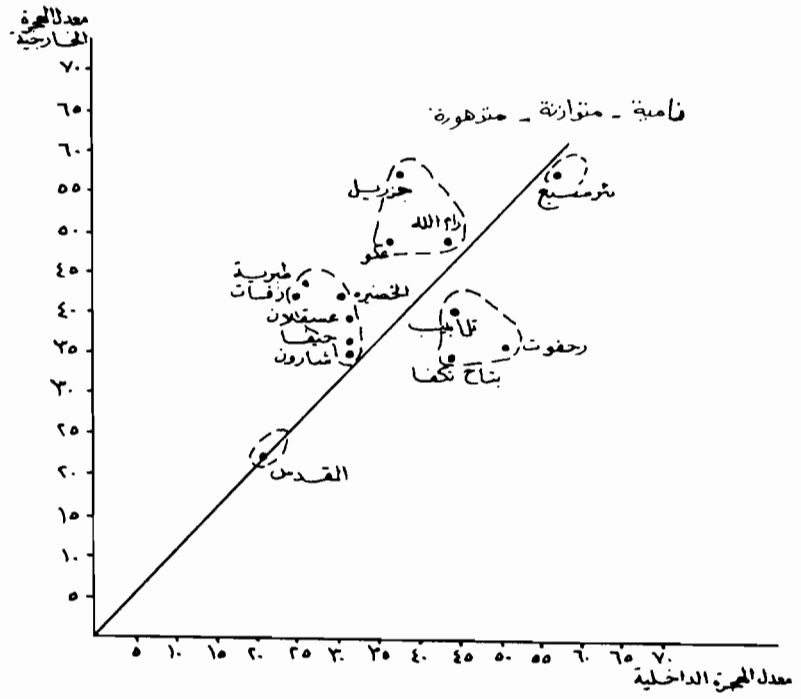

موقف المدن في فلسطين المحتلة من الهجرة الداخلية والخارجية سنة ١٩٧١

المصدر عن Kedar, 1979, P. 236.

شكل (٣٣)

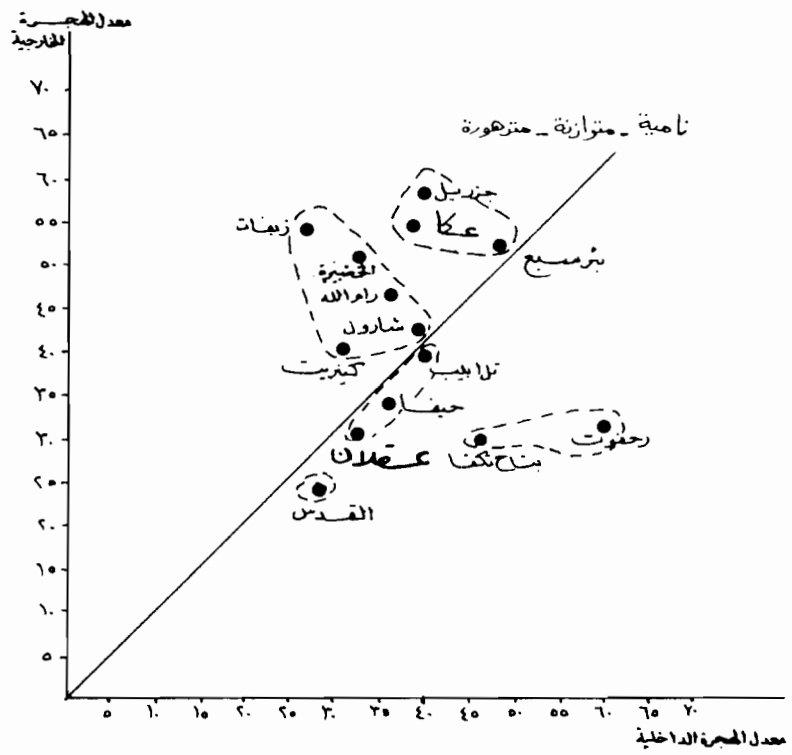

موقف المدن في فلسطين المحتلة من الهجرة الداخلية والخارجية سنة ١٩٧٣

شكل (١٤)

المصدر عن Kedem, 1979, P 237.

الاختلافات على أساس اقتصادي، ووضع العمالة، وحجم السكان، وفرص الاسكان، وفسرها كذلك على أسس اجتماعية، (العمر ـ التعليم ـ الخدمات ـ الصحة ـ التركيب العرقي) كذلك بعامل مكاني ونعني به البعد أو المسافة، ثم على أساس عوامل أخرى سياسية وسيكولوجية وتوضح الخرائط (من ١١ ـ ١٤) موقع بعض مدن التنمية بين هذه الانماط التصنيفية بخصوص الهجرة (الوفود والنزوح) وقد استخدم kedem في دراسته اسلوب تحليل الانحدار Regression analysis للوصول الى نتائجه المتقدمة الذكر (Kedem, 1979, 330 - 49).

ومن أهم المشكلات التي نشأت عن امتداد العمران، أن بعض المواقع لاستخدام الأرض الحضري لم تكن مناسبة أو صالحة كما هو الحال في المطار الحالي لإيلات الذي أقيم على أرض مسطحة غير بعيدة عن وسط المدينة، ولما نمت إيلات لم يعد المطار صالحا، ويسبب الكثير من التلوث، لذلك سيعاد اختيار موقع جديد في شمال المدينة، للمطار. وحاليا يعاد النظر في انشاء مدينة إيلات جديدة تماما للتغلب على مشكلات المدينة التي نوقشت عند الحديث عن مورفولوجيتها وأيضا مشكلاتها البشرية الناتجة عن وضع المدينة غير المضياف، مما أدى الى اتخاذها مقرا للاقامة المؤقتة من معظم ساكنيها، وهذا جعل بها معدلا فائقا للنزوح ويزيد بها معدل الذكورة (نسبة النوع Sex Ratio) اذ يزيد بها الذكور عن الاناث بحوالي ٢٠٪ كما أن متوسط حجم الأسرة بها صغير (Efrat, 1984, 165).

واذا كانت ايلات تمثل العديد من مشكلات المدينة الجديدة، ماديا واجتماعيا فقد روعي تحاشي ذلك في مدينة صحراوية أخرى هي «عراد Arad» التي تمثل مرحلة جديدة من مراحل التنمية الحضرية الحديثة غير التقليدية لتصحيح أخطاء الماضي، من اختيار جيد للموضع، والدمج الحضري بين السكان القدامى Veteran والسكان المهاجرين، كذلك الاهتمام باختيار تصميم البناء في مناخ صحراوي، وتهيئة العمل الفوري للقادمين للمدينة، وتدعيم الأساس الاقتصادي للمدينة، واختيار المستوطنين، وعموما وُظفت مدينة عراد على أساس أنها تمثل اتجاها جديدا رائدا يقلل من مشكلات المدينة الجديدة ونموذجا جيدا للتنمية في اقليم صحراوي هامشي (Efrat, 1984, 169).

وأهم مشكلات المدن الجديدة في «اسرائيل» متكلات ادارية محضة مرجعها الى أن هذه المدن تديرها وزارة الاسكان رغم أن الخطط السكانية بها من شأن وزارة

الداخلية ويوجه المهاجرون اليها من قبل الوكالة اليهودية، بمعنى وجود عديد من الهيئات المشرفة.

ويلاحظ أنه لا يقوم بين هذه الجهات الا القليل من التعاون والتنسيق وهذا يؤدي الى قدر كبير من المنافسة بين الهيئات الحكومية، وان كانت وزارة الداخلية لها نفوذ أكثر في مجال المدن الجديدة (Armen, 1976, 282).

ومن أهم مشكلات المدن الجديدة أن بعضها ـ وبعد تعديل بعض الخطط وانشاء المزيد من طرق المواصلات ـ قد تأثر كثيرا بصورة سلبية حين تحاشت الطرق الجديدة المرور عليها كما هو الحال في مدينة «متزبى رامون» التي كانت تقع على الطريق القديم الى ايلات في النقب، وأدى انشاء طريق جديد لا يمر بها الى إضعاف نموها واحساس سكانها بالعزلة من جديد، ولذا عمل المسئولون على تعويض ذلك بتكثيف الاهتمام بها سياحيا بوجه خاص للتغلب على عزلتها (Schechter & Galali, 1976, 296) وإحدى مشكلات المدن الجديدة تكمن في كون بعضها ممن ورث نشأة قديمة نسبيا كان قد أقيم على عجل، ولم ينظر الى المستقبل في تخطيطها بحيث يكون هناك تخطيط متزامن للخدمات، لتصبح فيما بعد مناطق بؤرية لجذب السكان من منطقة التركز السكاني التقليدية في المنطقة الوسطى (Darin - Drabkin, 1979, 275 - 6). ويرى Drabkin أن تموين المدن ومناطق التنمية في النقب بالماء لن يمثل مشكلة حادة ـ في رأيه ـ في المستقبل على أساس أن تكاليف الامداد بالمياه بحسب أرقام سنة ١٩٧٥ كانت تمثل ٢,٧٪ من اجمالي قيمة الدخل القومي (Darin - Drabkin, 1979, 280) ومشكلة المياه من أهم مشكلات تلك المدن.

ومن المشكلات اللصيقة بالمدن الجديدة من الناحية الاقتصادية، أن «اسرائيل» لا تتكفل بأعباء توطين المهاجرين كلها، الى المدن الجديدة لأن هناك صندوقا لاستيعاب المهاجرين يمول من قبل المنظمات الصهيونية بالخارج حيث تحصل «اسرائيل» على ٢٠ ألفا من الدولارات على كل مهاجر. وعلى سبيل المثال فإن استيعاب ٦٠,٠٠٠ مهاجر يكلف حوالي ١٢٠٠ مليون من الدولارات (محمد قرشي ـ ١٩٨١ ـ ١٢١). كما أن تكاليف نقل المهاجرين الى «اسرائيل» هي على حساب الوكالة اليهودية وهذا وضع شاذ، اذ أن تباين الأوضاع الدولية وعدم ضمان توفر الأموال اللازمة يؤثر في درجة نمو مدن التنمية، وعدم امكان التنبؤ المستقبلي على المدى الطويل في أي شأن من شئون مدن التنمية هذه.

الفصل الثاني عشر

مدن التنمية الاسرائيلية وعلاقتها بالنموذج البحرأوسطي للمدن الجديدة:

حاول بعض الدارسين استنتاج نموذج مشترك نابع من تجارب دول منطقة البحر المتوسط في مجال انشاء المدن الجديدة والنماذج العديدة لها، والتي منها: ـ

(١) المدن الايطالية الجديدة في المنطقة المستنقعية بين روما ونابولي في منطقة Pontine حيث أقامت ايطاليا عدة مدناً جديدة بين سنة ١٩٣٢ ـ سنة ١٩٣٩.

(٢) المدن الايطالية التي أنشأتها ايطاليا في ليبيا إبان الاحتلال وأقامت ايطاليا ٨ مدن ولكنها هجرت بعد توالي القوى الأجنبية في ليبيا بعد رحيل الايطاليين.

(٣) المدن الاسبانية الجديدة التي كانت مجرد قرى كبيرة واتصفت بكثرتها التي تعدت ٣٠٠ مدينة جديدة، وأثارت العديد من أوجه النقد القاسي، وأطلق عليها تسمية nucvos Pueblos وأنشئت بين سنة ١٩٤٢ ـ سنة ١٩٧٣ وانتشرت على طول خط الحدود السياسية مع البرتغال، وفي السهل الأوسط، وفي الشمال الشرقي وفي الجنوب.

٤ ـ المدن الجزائرية الجديدة، التي أقيمت مع عهد الاستقلال والثورة الجزائرية، وبعد اعلان الثورة الزراعية (سنة ١٩٧١) من أجل اقامة ١٠٠٠ قرية اشتراكية كبرة في مناطق هجرت من الفرنسيين، أو في المناطق التي هجرت من السكان أثناء الكفاح المسلح وأطلق على هذه المدن، المدن الصغرى (Mini Cities) تحوي كل منها بين ١٢٠ ـ ٣٠٠ مسكن (Weiner, 1981, 245-6).

وقد حاول «وينر» أن يتعرف على الخطوط المشتركة بين مشروعات هذه المدن، وبين مدن «اسرائيل» الجديدة وصاغ نموذجه الذي استقاه من دراسات قام بها قبله العديد من الباحثين مثل دراسة (Conen,1970) عن مدن التنمية «الاسرائيلية» ودراسة شاشوسنة Shacher,1971 عن المدن نفسها، ودراسته هو نفسه عن المدن الإيطالية في ليبيا سنة ١٩٧٨. كذلك اعتمد على دراسات عديدة عن المدن الجديدة في فلسطين المحتلة مثل دراسات Erika Spiegl،

دراسة وترمان سنة ١٩٧٩ (Waterman, 1979,171-8) عن الايديولـوجية وعلاقتها بالمدن الجديدة في «اسرائيل» وأيضا دراسات أخرى. والذي يهمنا هنا هو أهم أبعاد ذلك النموذج الذي اقترحه Weiner ليدل على خصائص المدن الجديدة في منطقة البحر المتوسط ومنها المدن «الاسرائيلية» الجديدة، والصفات المشتركة التي تبدو بينها، ويتكون ذلك النموذج من عدة خصائص رئيسية كما يلي: -

(١) المدن الجديدة في منطقة البحر المتوسط، تقام عادة في مناطق غير متطورة وجافة وموحشة.

(٢) إنها عادة ما تحظى بتخطيط مادي واجتماعي مسبق.

(٣) تستقبل نوعية خاصة من السكان أو المهاجرين.

(٤) تعد مشروعات صغيرة الحجم، وعادة ما تكون أكبر قليلا من المحلات الريفية وان كانت أكثر تركزا.

(٥) يبدو بها تسلط الحكومة المركزية أكثر من كونها تعكس المشاعر المحلية للسكان.

(٦) يخضع سكانها لتخطيط خارجي غريب عن سكانها.

(٧) تخضع لتشريب مجتمعاتها بأهداف أيديولوجية خاصة.

(٨) الحياة فيها أقرب الى الريفية

(٩) بذلت بها محاولات للربط بالاطار الاقليمي حولها.

(١٠) هناك تحول من التأكيد على الأساس الزراعي بها الى الأساس الصناعي.

(١١) مرت بتجارب تخطيطية غير ناجحة وغير مرغوبة حاليا.

(١٢) تعرضت للنقد من حيث عددها الكبير وافتقار العديد منها لموارد اقتصادية لزيادة قوة المدن الناجحة منها، أو انقاذ تلك المدن التي تلاقي صعوبات.

(١٣) تعاني في معظمها من الهجرة السالبة.

(١٤) ورثت بعضها برامج تخطيطية سابقة منتمية لأنظمة سياسية سابقة.

(١٥) تطورت المدن الجديدة في حوض البحر المتوسط عن مشروعات اعادة التأهيل للسكان والتي أعقبت الحروب وأيضا مشروعات اعادة التوطين (Weiner, 1981, 343 - 4).

وجدير بالذكر أن الطابع البحرأوسطي الذي يبدو في كل هذه المشروعات المشار اليها

سابقا، لم يقتصر على بلاد البحر المتوسط فقط بل نلاحظ أنه هاجر أيضا الى بلدان أمريكا اللاتينية منذ القرن ١٥ مع حركة الكشوف الجغرافية ووضح الأثر البحرأوسطي في المدن الجديدة التي أقامها الاسبان مع تواجدهم في مناطق العالم الجديد فيما يطلق عليه Galantay تعبير المدن الاسبانية الأمريكية الجديدة (Hispa-noamerican New towns) (Galantay, 1975, 31 - 33).

ومن تطبيق الأبعاد السابقة للنموذج البحرأوسطي للمدن الجديدة على مدن التنمية «الاسرائيلية» موضوع الدراسة الحالية، نجد أن التوفيق قد حالف «وينر» في التحليل الذي أورده لهذه المدن مجتمعة والمقارنات بعضها مع بعض، ولكنه تغاضى عن الكثير من خصائص مدن التنمية في فلسطين المحتلة والتي لا تتكرر في بقية مدن النموذج الأخرى، حيث أن الكثير من تلك المدن تُبين عن وضع فريد Unique لا يسهل تكرره، ومرجع ذلك اختلاف الخلفية الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والتاريخية . . . الخ لمدن التنمية «الاسرائيلية» عنها في بقية المدن الأخرى لدول البحر المتوسط.

واذا ما حللنا المدن «الاسرائيلية» الجديدة في ظل ذلك النموذج نجد عدة أوجه تشابه والكثير من أوجه الاختلاف.

فنجد أنه على سبيل المثال تشترك مدن التنمية «الاسرائيلية» مع بقية برامج المدن الجديدة البحرأوسطية في أنها نشأت في أماكن غير مضيافة، مستنقعية، مثل المدن الايطالية في (بونتي) أو جافة كما هو الحال في النقب، ونجد أيضا أنه كمثال «مدينة قريات جات» أنشئت في منطقة «لاكيش Lakhish» بعد تجفيفها وتطويرها. ورغم أن المدن الجديدة في معظمها كانت مخططة الا أن بعض المدن «الاسرائيلية» نشأت على غير ذلك، مثل التي أقيمت على عجل لاستقبال المهاجرين وكان ادراك التخطيط أكثر وضوحا في المدن الايطالية التي أنشئت في ليبيا.

نجد كذلك أن مدن التنمية «الاسرائيلية» قد استقبلت نوعية خاصة من المهاجرين الى «اسرائيل» وغالبا كانوا من طائفة السيفارديم الفقراء (راجع: محمد مدحت جابر ـ ١٩٨٥) بينما لم توجه اليها أعداد متساوية من طائفة الأشكينازى ذوي الأصول الغربية. ورغم أن مدن البحر المتوسط الجديدة قد عمرت أيضا بالمهاجرين الا أن الفرق كبير، اذ تلقت النماذج البحرأوسطية سكانا محليين في حالة ايطاليا

واسبانيا والجزائر ويشذ عن ذلك المدن الليبية التي عمرها الايطاليون، بينما كان سكان المدن الجديدة «الاسرائيلية» في معظمهم من مهاجرين لا علاقة لهم بفلسطين ليس هذا فقط، انما من مهاجرين شديدي التنوع في بلاد المنشأ أو الأصل مما أوجد تنافرا عرقيا يندر أن يوجد في غير «اسرائيل».

واتفقت مدن التنمية في فلسطين المحتلة مع بقية النماذج في أن البعض منها كان النجاح حليفه، بينما فشل البعض الآخر (كما في حالة مدن ايطاليا في ليبيا) وهكذا كان الحال في مدن التنمية «الاسرائيلية» التي تراوحت بين النجاح والفشل لاسباب مادية وبشرية نوقشت في موضعها من هذه الدراسة التي نحن بصددها. وعلى سبيل المثال نجحت بئر سبع وقريات جات، بينما فشل البعض الآخر لغياب القاعدة الاقتصادية التي يمكن أن تعتمد عليها مدينة التنمية (Gonen, 1975, 106 - 4).

وتشترك مدن التنمية في فلسطين المحتلة مع بقية مدن النموذج في أن السكان جلبوا اليها فجأة دون تمهيد مسبق، أو تكيف سابق، مما أسفر عن مثالب عدة، أخذت في الاعتبار في المدن الأحدث، وفي معظم الأحوال لم يكن يؤخذ رأي السكان في المكان الراغبين في التوجه اليه.

واتفقت هذه البرامج مجتمعة ـ تقريبا ـ في اثارة الجدل حول ارتفاع تكاليف انشائها، ومبرراتها الاقتصادية، كما أنه في كثير من الأحوال كان انشاؤها لمجرد الفخر واثارة الشعور القومي وهو أقوى من المبرر الاقتصادي، وأنشئت المدن في بيئة صحراوية أو طاردة صعبة، وكانت الايديولوجية عاملا هاما في غرس المبادىء المراد تحقيقها عن طريق المدن الجديدة، وحاولت المدن الجديدة «الاسرائيلية» توضيح قدرة اليهود على تحويل الصحاري الى مناطق منتجة، بينما حاولت المدن الاسبانية الجديدة تصوير المهاجر اليها بالرجل الجديد والزراعة الجديدة كأساس اقتصادي للمجتمع الجديد. وأوضح البرنامج الجزائري أن الثورة الزراعية هي مبرر Raison d'etre للمدن الجزائرية الجديدة (Weiner, 1981, 396).

واشتركت كافة البرامج المدنية المشار اليها بمنطقة البحر المتوسط في أنها احتوت على تراتب حضري معين أدى الى وجود أطر اقليمية. فالبرنامج «الاسرائيلي» هدف الى مراتب عمرانية مكونة من ٤ مراتب متسلسلة، والايطالي

احتوى على محلات ريفية شبه حضرية «Rural Broghi towns» ومعها محلة أو مركز حضري أكبر هو «Latina». وربطت المدن الاسبانية بمشروعات تنمية اقليمية كبرى مثل خطط باداجوز Badajoz، جين Jean. وفي معظم الحالات فان سكان المدن الجديدة كان من الصعب عليهم تقبل فكرةالمراكز الاقليمية كبديل أو محل المدن والمراكز الحضرية الكبرى لجاذبية الأخيرة وفرص العمالة المتركزة بها، ومع ذلك أثبت القليل من المدن الجديدة البحرأوسطية أهميته كمركز اقليمي. وفي فلسطين المحتلة يأتي على رأس المدن الجديدة في ذلك المجال بئر سبع في النقب، وقريات جات في جنوب السهل الساحلي وأيضا أشدود، واشتركت البرامج البحرأوسطية الجديدة بدرجات متفاوتة، في أنها بدأت معتمدة على الأساس الزراعي، ثم جرى ادخال الصناعة اليها بصورة واضحة، واشتركت المدن «الاسرائيلية» ومعها الاسبانية بوجه خاص في طبع ونقل الصناعة على الخطة الزراعية الأقدم في المحلات (Weiner, 1981, 347). كذلك اشتركت معظم البرامج في تبنيها خططا «مستوردة» لا تتفق وظروفها المحلية طبيعيا وبشريا، ومن ذلك تأثر البرنامج الصهيوني بنموذج المدن الخضراء في بريطانيا، وتمثل ذلك في اقامة شوارع عريضة متسعة، وتبني كثافة منخفضة للمباني في منطقة حارة مثل بئر سبع، مما عرض ذلك المخطط لنقد مرير في حالة المدن الليبية التي نفذت باعتبار أنها متكررة كخلية النحل Beehives ومتشابهة لحد كبير. كذلك نقد البرنامج «الاسرائيلي» والاسباني وخاصة في حالة المدن بطيئة النمو في «اسرائيل» وكثرة المدن الاسبانية وعدم وجود أساس اقتصادي لها وأن الكثير منها لا يستطيع اعالة نفسه.

واشتركت برامج تلك المدن البحرأوسطية في أن الدعاية المثارة حولها والموجهة للساكنين بها كانت أقل صدقا من واقع الأمور، اذ أن الحياة التي صورت لهم بل كانت خادعة بدرجة ما، وأقل في كثير من الحالات من المناطق التي وفدوا منها (يصدق ذلك على النموذج الاسرائيلي) في كثير من الأحيان، سواء وفدوا من داخل القطر أم من خارجه.

كذلك نجد في معظح هذه البرامج أن عناصر تخطيطية سابقة قد طوعت لتناسب مواقف جديدة تماما، بمعنى أن هذه المدن كان لها إتصال بالماضي بصورة أو بأخرى. ومن ذلك أن مدينتي العفولة وبئر سبع الجديدتين في فسطين المحتلة، ليستا جديدتين تماما وكانت الأولى معروفة زمن الانتداب الانجليزي، والثانية شغلت

بالاتراك والانجليز، وبعدهما اليهود الذين طوعوها لأهداف تختلف تماما عن وظائفها في الفترات السابقة.

وكان الحال كذلك في برامج المدن الأخرى فكان البرنامج الاسباني محصلة جهود سبقته، وكان البرنامج الايطالي مدعما بمنح ومخصصات تم الحصول عليها في زمن حكومات سابقة، والجزائري تأثر بجهود فرنسية سبقته في محاولة اعادة التجميع.

وأخيرا فان كافة البرامج البحرأوسطية للمدن الجديدة، هي برامج أعقبت الحروب أو أنشئت لاسكان المحاربين القدماء، أما الايطالية فقطنها محاربون في الحرب العالمية الأولى، والاسبانية نشأت في مناطق دمرتها الحرب الأهلية الاسبانية، ومدن الجزائر تلت الحرب الخاصة بالتحرير والاستقلال عن فرنسا، والليبية أنشئت بعد حروب الليبيين. أما مدن التنمية «الاسرائيلية» فقد قامت بعد حرب مع العرب ومع قيام «اسرائيل» سنة ١٩٤٨ ونشطت برامجها حتى تعدت في عددها ٣٠ مدينة (Weiner, 1981, 398).

ولم يورد «وينر» بعض النقاط الاختلافية، رغم أن نموذجه قد أحاط بكثير من ملامح هذه المدن الجديدة في منطقة البحر المتوسط ومنها مدن التنمية «الاسرائيلية» الجديدة، التي كانت أكثر انتشارا في فلسطين المحتلة وأقل تركيزا من مثيلاتها البحرأوسطية، وغير مُركزة في اقليم بعينه (باستثناء البرنامج الاسباني) وكان ذلك الاختلاف بسبب الأهداف الاستراتيجية التي أحاطت بانشاء المدن «الاسرائيلية». وثاني هذه النقاط يتصل بسكان هذه المدن الذين كانوا في النموذج «الاسرائيلي» غرباء عن فلسطين المحتلة، وقادمين من مختلف دول العالم، وتميزوا بالتنافر العرقي الشديد حتى أن احدى مدن التنمية «الاسرائيلية» قد سكنها مهاجرون من ١٠٠ دولة في العالم. وعلى العكس من ذلك كان السكان في البرامج البحرأوسطية الأخرى متجانسين الى حد كبير، ولم تصلا الاختلافات بينهم الى درجة الخطورة التي وصلتها في «اسرائيل». وثالث هذه الاختلافات، هي أن العوامل العسكرية والاستراتيجية كانت وراء البرنامج «الاسرائيلي» بشدة، بحكم العداء العربي المحيط بها، ومحاولة زرع هذه المدن في مناطق هامشية، ومناطق حاولت أن تسد بها «فراغا» تحس به في هذه المناطق يهدد «أمنها» من منظورها الخاص، كما كان الحال في منطقة النقب، مما

أدى الى مزيد من الإنشاء للمدن الجديدة في هذه المنطقة بصورة مشتتة جعلها تختلف عن معظم بقية البرامج في منطقة البحر المتوسط.

ورابع هذه الاختلافات أن دول البحر المتوسط الأخرى، كانت أكثر تحكما في تحريك السكان الى مدنها الجديدة، ولم تكن «اسرائيل» في ذلك الوضع اذ اعتمد نمو سكان مدنها الجديدة على المهاجرين بصورة أساسية وليس على المقيمين بها، ومن هنا تأثرت مدن التنمية «الاسرائيلية» بتيار الهجرة القادم وقوته وضعفه مما أثر في نمو بعض هذه المدن. يضاف الى ذلك أن الهجرة السالبة أثرت بشدة في نمو بعض المدن وتقدمها، اما لصالح المدن الكبرى في فلسطين المحتلة، أو لعودة بعض المهاجرين من حيث أتوا في الخارج.

وخامس هذه الاختلافات أن السكان الذين أقاموا في هذه المدن الجديدة البحرأوسطية لم يكونوا الا نسبة ضئيلة فقط من جملة السكان للدولة المعنية، بينما كانت نسبتهم في حالة «اسرائيل» كبيرة نوعا، فوصلت نسبة سكان مدن التنمية في «اسرائيل» سنة ١٩٧٥ (١٦٪) من سكان «اسرائيل» (Galantay, 1975, 37) وهم اليوم في حدود من ١٨ ـ ٢٠٪ أي ما يقرب من خمس السكان وهي نسبة لم يصل اليها أبدا أي برنامج بحرأوسطي للمدن الجديدة.

والحقيقة أن الخروج بنموذج بحرأوسطي يلبي كافة الاغراض، ويحيط بكافة الجوانب، ويتفق مع كافة الدول، هو أمر صعب للغاية، وللتدليل على ذلك نذكر أن الجدل قائم في «اسرائيل» نفسها بين المخططين فما يرضي البعض لا يرضي البعض الآخر، ممن يضطلعون بتخطيط وانشاء هذه المدن. وعلى سبيل المثال نجد المعماري «Ram garmi» يرفض الكثافات المنخفضة والشوارع الواسعة والاتجاه الأفقي الذي طبعه في البداية في بئر سبع، بينما يدعو الى مزيد من الارتفاعات للأدوار طلبا للتوفير في التكاليف، والضيق للشوارع طلبا للظل، وعلى النقيض من ذلك نجد أن «ميشيل كابلان» مخطط ومصمم مدينة «ديمونة» احدى مدن التنمية «الاسرائيلية» يرى أن ذلك الاتجاه عديم المغزى ويؤدي الى تشويه المظهر الأرضي الخاص بمدن التنمية، ويدعو الى الرجوع الى نمط البحر المتوسط منخفض الارتفاع والملائم للمناطق الجافة، وقد تأثر المخطط المذكور بالعمل في تونس لفترة من الوقت وكذا بالمبادىء المعمارية والاجتماعية التي أوردها المعماري المصري «حسن فتحي» في كتابه العمارة والبناء للفقراء Architecture for the poor (Weiner,1981, 399).

وفي نهاية موضوع علاقة مدن «اسرائيل» الجديدة بالنموذج البحرأوسطي فإننا نذكر أنه ليست فقط مدن التنمية الجديدة في «اسرائيل» هي التي أبانت عن اختلافات مع غيرها من دول البحر المتوسط، بل إن محلات العمران الريفي، وفي حالة «اسرائيل» على سبيل المثال كانت المشكلة هي دفع سكان لا علاقة بهم بالزراعة الى المحلات الريفية، بينما كان في حالة بلدين من دول البحر المتوسط هما اسبانيا وايطاليا دفع سكان زراعيين أصلا لا يملكون أراض الى العمل الزراعي في مشروعات لتوطينهم والاستقرار بها حيث عملهم الأصلي الزراعة (Maos, 1981, 392).

وهكذا تبدو الاختلافات بين «اسرائيل» ودول البحر المتوسط في مجال العمران الريفي كما هي في مجال العمران الحضري، خاصة في نماذج المدن الجديدة التي عرضنا لها.

خاتمة

ظهر اتجاه انشاء مدن جديدة في العديد من دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى ـ غير أن المدن الجديدة في فلسطين المحتلة والتي أنشأها اليهود بعد سنة ١٩٤٨ كانت جد مختلفة في أهدافها وتركيبها وتأثرت في نشأتها بعوامل سياسية وعسكرية وأيديولوجية.

وكان هدف هذه المدن الرئيسي، هو استيعاب المهاجرين الى فلسطين المحتلة في محلات حضرية، بعدما أثبتت المحلات العمرانية السابقة لاحتلال فلسطين قصوراً واضحا في الوفاء بحاجات الاستيعاب وذلك بسبب أشكالها الريفية وشبه الريفية. كذلك كان من أهداف المدن الجديدة إعادة توزيع السكان على أرض فلسطين من خلال اعادة تخطيط الشبكة الحضرية والعمرانية عموما، كذلك كان من أهدافها تحقيق أغراض عسكرية دفاعية، والاستفادة من مواضع بعينها في النواحي الاستراتيجية، وذلك بغض النظر عن المعطيات الجغرافية والاقتصادية التقليدية التي تحكم قيام المدن الجديدة.

ومع النشأة المتواضعة للمدن اليهودية الجديدة، بالنسبة لمدن فلسطين القديمة التي احتلت قائمة التراتب الحضري، فان بعضها قد نما بعد ذلك لينافس المدن القديمة ويؤخر ترتيبها في الشبكة الحضرية في فلسطين، وذلك بفعل الخطط الصهيونية التي وجهت تيار الهجرة الوافدة الى تلك المدن الجديدة، وبفعل السياسة الرامية الى تقليل هيمنة المدن الكبرى مثل تل أبيب وتخفيض الضغط السكاني عنها، ولذا احتلت بعض المدن الجديدة مثل بئر سبع وأشدود وقريات جات مراتب متقدمة. ورغم أن المدن الجديدة أنشئت في معظم أنحاء فلسطين، الا أن مناطق بعينها حظيت بالتركيز في انشاء المدن الجديدة بها، ومن هذه منطقة النقب وذلك لاسباب استراتيجية وايديولوجية. وقد أبان تحليل مواضع ومواقع مدن التنمية اليهودية عن تفاوت واضح، فأثبتت بعض المدن سلامة اختيار الموضع ولذلك نمت المدينة من خلال علاقات الموقع وينطبق ذلك على مدن مثل بئر سبع وقريات جات وأشدود وكرمئيل. وعلى العكس من ذلك ظهرت مثالب الموضع في عدد كبير من

مدن التنمية كما هو الحال في المدن التي تطورت عن معسكرات الاستيعاب المؤقتة للمهاجرين، أو المدن التي افتقرت لقاعدة اقتصادية لها بسبب فقر ظهيرها، كما هو الحال في بعض مدن النقب ضئيلة الحجم والتي تعرضت للأسر الحضري من بئر سبع.

ويلاحظ أيضا أن تخطيط شبكة النقل في النقب، ومرور الطرق بعيدا عن بعض المدن الجديدة، ضاعف من عزلتها وقلل من أهميتها في شبكة العمران.

وقد حظي العقدان الخامس والسادس بالعدد الأكبر من هذه المدن الجديدة، بينما توقف تشييدها تقريبا بعد ذلك، بسبب الجدل القائم بشأن تقييمها، والاتجاه الحالي هو نحو تطوير المدن القائمة بالفعل، واصلاح عيوبها وليس انشاء المزيد منها.

وقد اختلف الأساس الاقتصادي لمدن التنمية مع تطور الزمن، كما اختلف ذلك الأساس لبقية محلات العمران في فلسطين. فارتكز ذلك الاساس في البداية على الزراعة بحكم أيديولوجية «العودة الى الأرض»، ولكت الاساس الاقتصادي تحول بسرعة نحو تبني الاساس الصناعي وأنشطة الخدمات والتجارة، بينما يرتكز الاساس الاقتصادي لهذه المدن حاليا على تبني كثرة المجمعات الصناعية Industrial Complexes المتعددة والصناعات القائمة على العلم بخاصة والتي لا تحتاج لمواد خام كبيرة الحجم أو تكاليف نقل، كذلك يرتكز الاساس الاقتصادي حاليا على مكونات النشاط الثالث Tertiary activity كالتجارة والخدمات.

ويلاحظ أن التطور في الاساس الاقتصادي للمدن الجديدة كان مواكبا للتطور في النظرة الى هذه المدن والتطور في تخطيطها وتركيبها الداخلي.

وقد اضطلعت مدن التنمية بمعظم الوظائف الحضرية، غير أنه في البداية كانت وظيفة العاصمة أو المدينة الاقليمية Regional Centre ذات أهمية خاصة، ومثال لذلك مدينة «قريات جات» في منطقة لاخيش الساحلية، وبرزت الوظيفة الصناعية أخيرا لاعطاء مدن التنمية دفعة اقتصادية ولترغيب المهاجرين في الاستقرار وعدم النزوح.

وقد تميز سكان هذه المدن بكونهم من اليهود المهاجرين اساسا، وان كانت السياسة الحالية ترمي جعل سكانها من السكان القدامى Veteran والمهاجرين معا،

ويغلب على بعض المدن الجديدة زيادة نسبة السكان اليهود المولدين في فلسطين من عناصر «الصابرا».

وبالمقارنة مع معظم الدول التي مارست تجربة انشاء المدن الجديدة، نجد أن نسبة السكان في المدن الجديدة اليهودية الى جملة سكان فلسطين هي أعلاها، فقد وصلت هذه النسبة الى حوالي ٢٠٪ من مجموع السكان في منتصف الثمانينات، بينما كان أقل من ٢٪ من جملة سكان المملكة المتحدة يقطنون المدن الجديدة في أوائل السبعينات، كذلك خططت فرنسا لاسكان حوالى نصف مليون نسمة من جملة السكان في مدنها الجديدة بحلول سنة ٢٠٠٠ بنسبة تقل عن ١٪ من مجموع سكانها آنذاك.

وقد تميز مجتمع المدينة اليهودية الجديدة بشدة التنافر العرقي الناتج عن قدوم المهاجرين من بلاد شتى، وسبب ذلك التنافر مشكلات عديدة نجم عنها هجرة نازحة من تلك المدن، ولذلك عملت الخطط الحالية بشأن هذه المدن أن يواكب تخطيطها المادي تخطيط اجتماعي لحل مشكلات التنافر العرقي.

وقد شملت مشكلات هذه المدن نواحي مادية خاصة بتركيبها الداخلي ومورفولوجيتها، وكذا مشكلات اجتماعية عديدة. فكان تبني سياسة المدن الخضراء Garden Cities في البداية مثير للعديد من المشكلات، وخاصة في منطة النقب الجافة. كذلك ترتب على سرعة الاستيعاب للقادمين من ظهور مناطق تدهور slums عديدة في وقت مبكر. يضاف الى ذلك فقر ظهير[1] معظم المدن الجديدة أما المشكلات الاجتماعية عن التنافر العرقي فأهمها مشكلات النزوح السكاني والنزوع نحو الجريمة واحساس القادمين لهذه المدن بالأسى وخيبة الأمل، بعد تبين صورة مغايرة لما رسمته الدعاية الصهيونية.

ولدى مقارنة نموذج مدن التنمية اليهودية ببعض نماذج دول البحر المتوسط تبين الاشتراك في في بعض مكونات النموذج البحرسطي للمدن الجديدة ولكن تبقى المدن اليهودية الجديدة كما أسلفنا فريدة في نوعها في بعض النواحي بتأثير العوامل الايديولوجية والاستراتيجية والسياسية على نشأتها وتوزيعها الجغرافي في فلسطين.

الهوامش

(١) تفكر نيجيريا منذ أوائل السبعينيات في انشاء عاصمة جديدة في وسط البلاد بدلا من لاجوس الحالية تكون غير واقعة في منطقة أي من القبائل الرئيسية في البلاد غير أن ذلك لم يتم حتى الآن.

(٢) (Schechter & Galai, 1980, 301)

(٣) الخريطة عن:

Meissner, F., Development towns in Israel, Ekistic cs, Vol. 40, No. 277, Jul. Avg., 1979, PP. 220 - 23.

(٤) Kipins, 1984, 193.

(٥) الجدول عن: (Darin - Dratkin, 1979, 277-8).

(٦) (Gradus & Krakover, 1979, 393.).

(٧) قام جرادوس وكراكوفر بحساب درجة التنوع الصناعي اعتمادا على طريقتي منحنى لورنس ومعادلة جيني.

(٨) الجدول عن (Broukhov, 1979, 179.).

(٩) (Miessner & Rubby, 1978, 46.)

(١٠) U.N. Department of Economic & Social Affairs, Vol. 111 No. E 73, W2, PP. 48-73, N.Y. 1973.

(١١) (Efrat, 1984, 135.).

(١٢) المشوفات والكيبو تزات اشكال عمرانية يهودية اكثر صلة بالمحلات الريفية، رغم تحول بعضها الى مدن بعد ذلك.

(١٣) كافة النسب من حساب الباحث.

(١٤) المصدر عن: (Darin - Drabkin, 1979,275.) وارقام ١٩٩٢ تقديرية.

(١٥) المصدر عن (Gradus & Krakover, 1977, 394).

(١٦) Soen, & Hong, 1976, P. 51.

(١٧) كلمة Olim تعبير عبري يشير الى المهاجر الى «اسرائيل» بعد اعلانها سنة ١٩٤٨.

(١٨) يقصد بالتجانس الاجتماعي هنا تقارب الوافدين الى هذه المدن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي قبل مجيئهم الى فلسطين المحتلة، وكذلك أن يتألفوا بقدر الإمكان من أصول عرقية واحدة وكذا اصول حرفية وأصول لغوية واحدة إذ ان ذلك ادعى الى سرعة تآلفهم في مدن التنمية وعدم شعورهم بالعزلة، كذلك يشير التجانس الاجتماعي الى تقارب وتجانس في مستوى الطبقة الاجتماعية.

(١٩) درس Kedem هذه الظاهرة دراسة زمنية كما توضح الخرائط ولذلك يتغير موقف المدينة نفسها من تاريخ الى آخر.

المراجع

أولا: المراجع العربية:-

١- الفس باليس : **سياسات الهجرة في «اسرائيل» - شئون فلسطين** -١٠١- ابريل - ١٩٨٠.

٢- أنيس صايغ : بلدانية فلسطين المحتلة (١٩٤٨ - ١٩٦٧) سلسلة كتب فلسطينية - صادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - ١٩٦٧.

٣- أوري ديفز وتوماس ريتشاردسون: المجتمع البدوي واقتصادياته في النقب - **مجلة صادر الاقتصادي** السنة ٦ - العدد ٤٨ - اذار (نيسان ١٩٨٤.

٤- حسين شعبان : الجغرافيا التاريخية لقضية فلسطين - رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧٠.

٥- خيرية قاسمية وعز الدين جلال وابراهيم كروان: المستوطنات «الاسرائيلية» في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ - معهد البحوث والدراسات العربية **الدراسات الخاصة** - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٨.

٦- ديمة عبدالرحيم : يهود المغرب في «اسرائيل» - **شئون فلسطينية - ١٢٠** نوفمبر سنة ١٩٨١ - ص ص ٦٢ - ٧٣.

٧- روحي الخطيب : المدن الفلسطينية تحت الاحتلال العسكري «الاسرائيلي» **منظمة المدن العربية - النشرة الدورية** - العدد الرابع - رمضان ١٤٠٢هـ - يونيو سنة ١٩٨٢ ص ص. ١٨ - ٢١.

٨- صبحي يوسف عيد : جغرافية الاستيطان اليهودي في منطقة النقب - رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧١.

٩ - عبد الاله أبوعياش : **التخطيط لمدن التنمية في الكويت - نشرة قسم**

الجغرافيا بجامعة الكويت ـ رقم ٣٣ ـ ديسمبر ١٩٨١ .

١٠ـ عبدالرحمن أبو عرفة : الاستيطان ـ التطبيق العملي للصهيونية ـ دار الجيل للنشر ـ بيروت وعمان ـ ١٩٨١ .

١١ـ عبدالوهاب الكيال : تاريخ فلسطين الحديث ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٥ .

١٢ـ عبدالوهاب محمد المسيري: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ـ سنة ١٩٧٨ .

١٣ـ عز الدين غربية : فلسطين تاريخها وحضارتها ـ منشورات اتحاد الجغرافيين العرب ١٩٨١ .

١٥ـ عطا محمد صالح زهرة: حول هجرة اليهود الفلاشا الى فلسطين المحتلة ـ **المستقبل العربي** العدد ٧٥ ـ مايو سنة ١٩٨٥ ـ ص ص ٢٣ ـ ٤٠ .

١٥ـ نزيه قوره : استيطان آخر ـ **شئون فلسطينية** ـ١٠١ ـ ابريل ١٩٨٠ ص ص ١٢٥ ـ ١٣١ .

١٦ـ معهد البحوث والدراسات العربية: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين جزءان ـ القاهرة ١٩٧٥ .

١٧ـ محمد السيد سعيد وأميرة سلام: استعياب المهاجرين في «اسرائيل» ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٧٨ .

١٨ـ محمد السيد غلاب : تطور سكان فلسطين من سنة ١٨٨١ ـ ١٩٦٥ ـ **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية** المجلد ٣ ـ يونيو ١٩٧٣، ص ص ٣٠٥ ـ ٣٦٦.

١٩ـ محمد سليمان : التطور الديموجرافي للعرب في «اسرائيل» **شئون فلسطينية** ـ١١٧ـ أغسطس ١٩٨١ ـ خاص ١٩٥ ـ ٢٠١ .

٢٠ـ محمد مدحت جابر : بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين وتأثرها بالاستيطان اليهودي ـ دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ١٩٨٥ .

٢١ـ محمد محمود الديب : المستعمرات الصناعية ـ الأنجلوالمصرية. الطبعة الأولى القاهرة ـ ١٩٧٣.

٢٢ـ محمد قرشي : الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو **شئون فلسطينية** ـ ١٠١ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ص ١٠٥ ـ ١٢٤.

٢٣ـ محمد محمود الصياد : جغرافية التوطن اليهودي في فلسطين المحتلة ـ **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية**. «مارس ١٩٦٩ ـ ص ص ١٢٢ ـ ١٥٢.

٢٤ـ محمود توفيق : الجغرافيا السياسية «لاسرائيل» ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ **الدراسات الخاصة** ـ القاهرة ـ ١٩٧٧.

٢٤ب متتياهو دروبلس : الاستيطان في يهودا والسامرة ـ شئون فلسطينية ـ (١١٦) ـ يوليو سنة ١٩٨١ ص ص: ١٩٥ ـ ٢٠١.

٢٥ـ وليد الجعفري : الاستيطان اليهودي في فلسطين في الماضي والحاضر ـ ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢ ـ **صامد الاقتصادي** ـ السنة ٦ ـ العدد ٤٨ آذار/ نيسان ١٩٨٤ ـ ص ص ٢٦ ـ ٤٧.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:
ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د.ك للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات
جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الاداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية ، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير .

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات ..

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

● في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
● في البلاد العربية : ٤ر٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات .
● في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد .

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الابحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية.

رئيس التحرير: د. فهد ثاقب الثاقب

منبر حر للأكاديميين العرب.

توزع أكثر من (٨٠٠٠) نسخة.

الاشتراكات

للمؤسسات: ١٢ ديناراً في الكويت.
١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج

للأفراد: ٢ دينار في الكويت، ١ دينار للطلاب
٢,٥ دينار أو ما يعادلها في الوطن العربي.

١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج.

الموزع في الكويت والخارج: مجلة العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب ٥٤٨٦ / الكويت
تلفون: ٢٥٤٩٤٢١ تلكس ٢٢٦١٦

Abstract

The Construction of development town in occupied Palestine has been the prevalent trend in the country since 1948. Though coinciding with a global tendency in erecting new towns, the Israeli model has been unique in the context of twentieth-century. The new Jewish development towns aimed from the start at the redistribution of population over the Palestinian land, thus achieving the Zionist goals of absorbing the Jewish immigrants in new urban centres, instead of previous rural and semi-rural settlements.

The new towns were also designed to reduce the urban dominance of large cities like Tel Aviv. Within few years some development towns attained quite a rank in the urban hierarchy of Zionist plans. Generally, industrial complexes have represented the economic base for most of these towns but the sutuation was not like so in the past when non-industrial economics were adopted as economic bases for earlier new towns.

So, development towns were exposed to many experiments in urban planning, both physically and socially. Some of these towns achieved a remarkable degree of success, while others lagged behind due to many restructions and erros in site location and economic base.

The functional classification of these development towns shows many varieties; regional towns, recreational towns, mining towns, seaports, and finally well-planned towns for industrial complexes. Contrary to the situation in other countries which have experienced the construction of new towns, the Israeli new towns have scored a high proportion at the total population (about 20%), comparable with less than 2% in English new towns, and less than 1% in French new towns. Predictably perhaps, physical and social problems have arisen in such towns demonstrating various errors in design as well as urban and social planning. The main social problems have, in the main, essentially, the heterogenity of population, the great mobility from these towns, a situation confirming that such development towns were mostly a product of ideological and political forces rather than a reflection of real geographical factors.

The Author

Dr. Mohamed Medhat Gaber

- Ph.D. i Settlement Geography, Alexandria University. 1978.
- Associate Professor of Geography, Minya Univ. & U.A.E. University.
  - Faculty member in the Dept. of Geog. Pennsylvani state Univ. U.S.A. 1979 - 1980.

Publications:

- Some aspects of settlement geography in Ancient Egypt, Cairo, 1978.
- The geography of urban crime in Egypt, Minya Univ. Press, 1983.
- Some aspects of settlement geog. in Palestine, Alexandria, 1985.
- The geographic dimensions of crime in Arabian Gulf cities, Inst. of Arab. Research & Studies, Cairo, 1987.
- The Lebanese & Syrian Migration to West Africa, Inst. of Arab Researches & Studies, 1987.
- Traditional settlement in U.A.E., Cairo, 1987.
- Mobility, Mirgration & disease diffusion: A study in Medical geography, Bull. Faculty of Arts, Minya Univ., 1988.
- Cancer in the Arabian Gulf Countries: A study in Medical geography, in press. 1988.

FIFTY FOURTH MONOGRAPH

DEVELOPMENT TOWNS IN OCCUPIED PALESTINE

Dr. Mohamed Medhat Jaber
Geography Dept.- U.A.E. University

Annals of The Faculty Of Arts
Volume IX, 1987 - 1988

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Faculty of Arts, Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS.

Volume IX, 1987 - 1988

Kuwait University

ANNALS OF

THE FACULTY OF ARTS

Development Towns in Occupied Palestine

Dr. Mohamed Medhat Jaber
Geography Dept.- U.A.E. University

VOLUME IX
Fifty - Fourth Monograph

1408 - 1409
1987 - 1988